



جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسة

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

الإدارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

سيف الدين ربايعية

إشراف الأستاذة:

أ.د. وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
جمال منصر	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	رئيسا وعضوا ممتحنا
وداد غزلاني	أستاذ التعلم العالي	جامعة قالمة	مشرفا ومقررا
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر ب	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/ 2019.

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين سعت الصين إلى الانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها والمشاركة في حكم المجتمع الدولي والتأثير في السياسات العالمية، وذلك بالنظر إلى تمتلكه من معطيات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية.

من هنا كان لابد للصين من المشاركة في حل وادارة القضايا الأمنية والسياسية المطروحة على الساحة الدولية، خصوصاً تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي والمصالح الاستراتيجية الصينية، وفي مقدمة هذه القضايا النزاع في شبه الجزيرة الكورية أين تلعب بكين الدور البارز في ادارة هذا النزاع وتوجيه ديناميكياته وفقاً لرؤيتها لمصالحها الاستراتيجية، ووفقاً لما تقتضيه المنافسة المحتدمة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول الهيمنة على منطقة آسيا-المحيط الهادئ.

1- أهمية الدراسة:

لكل موضوع مهما كان شكله وطبيعته أهمية، وتكمن أهمية موضوع دراستنا في جانبين مهمين هما:

- أهمية علمية: تتضح الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه يدرس ادارة النزاعات الدولية ويركز على الجانب التطبيقي للنزاع في شبه الجزيرة الكورية، وهو ما يساهم في تنمية القدرات والمهارات المنهجية في الدراسات السياسية والاستراتيجية.

- الأهمية العملية: تتمثل في ما تقدمه هذه الدراسة لصانع القرار من خيارات وهذا لأجل الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة وتفادي سيناريوهات كارثية، سواء على المستوى المحلي (شبه الجزيرة الكورية) أو الإقليمي (منطقة شرق آسيا).

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

اختياري لموضوع الادارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية تقف وراءه العديد من الاعتبارات الموضوعية والذاتية:

- **أسباب موضوعية:** وترتبط اساسا بـ:

- أهمية موضوع البحث والاهتمام الذي يحظى به الموضوع في الساحة الدولية باعتبار أن النزاع في المنطقة يشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين نتيجة لحيازة الاطراف الفاعلة في هذا النزاع على الاسلحة النووية.

- الحضور القوي للموقف الأمريكي من النزاع في شبه الجزيرة الكورية في غالبية المراجع العربية على حساب الموقف الصيني.

- يعد موضوع ادارة النزاعات الدولية أحد المواضيع التي دأبت الدراسات الامنية والاستراتيجية على تناولها، وبالتالي فموضوع هذا البحث من صميم تخصصي

- الرغبة في تقديم عمل اكاديمي مرجعي يساهم -ولو قليلا- في تغطية العجز الملاحظ على المراجع الاكاديمية العربية المهتمة بالموضوع.

- أسباب ذاتية:

- الميل الى دراسة المواضيع المتعلقة بإدارة النزاعات الدولية وبالتالي فموضوع ادارة الصين للنزاع الكوري الشمالي- الجنوبي كان منسجما وميولاتي الدراسية.

- الرغبة في التعمق في دراسة آلية ادارة الصين للنزاع في شبه الجزيرة الكورية والتعرف عليها عن كثب.

- الرغبة في الاطلاع على النزاع في شبه الجزيرة الكورية وملاحظة تطوراته مساراته.

3- أهداف الدراسة

إن دراسة الادارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية والتطرق لمعطيات المنطقة الجغرافية والاقتصادية والسياسية وتأثيراتها الدولية والاقليمية، يعني أن الباحث قد قام باكتشاف فاعل آخر مؤثر في القضايا الدولية، واقليم آخر بعيد عن المواضيع المعتادة كقضايا شمال إفريقيا والقضايا الحالية للدول العربية والشرق الاوسط وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات الأحداث فيها. كما أن الدراسات المتعلقة بموضوعنا البحثي قليلة خاصة في الجامعات والمعاهد العربية، لهذا فقد يكون هذا العمل البحثي مرجعاً علمياً في الدراسات الاستراتيجية والاسيوية.

4- مجال الدراسة

ويشمل ثلاثة مجلات رئيسية هي:

- المجال المعرفي: يندرج موضوع الادارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية ضمن حقل ادارة وفض النزاعات الدولية.

- المجال المكاني: يتحدد المجال المكاني لموضوع هذا البحث جغرافياً بمنطقة شمال شرق آسيا وتحديداً شبه الجزيرة الكورية حيث النزاع الكوري الشمالي-الجنوبي منذ تحرير كوريا من الاحتلال الياباني عام 1945.

- المجال الزمني: يتأطر موضوعنا هذا ويتحدد ضمن حقبة زمنية غنية بالأحداث تبدأ من 1945 وهو تاريخ انهاء الوجود الياباني على الأراضي الكورية، وتنتهي عند سنة انجاز هذا البحث.

5- إشكالية الدراسة:

يتصل موضوع إدارة النزاعات الدولية والنجاح في ذلك بالقدرة على المزج بين الأدوات الضاغطة والتوفيقية في التعامل مع نزاع قد يضيق مجاله أو يتسع ويمتد زمنيا وتفشل الأطر الدولية من منظمات وهيئات في التعامل معه، ولأن النزاع في شبه الجزيرة الكورية من الخصوصية والخطورة في الآن ذاته على اعتبار امكانية توظيف السلاح النووي فيه فان إدارته كنزاع ممتد من طرف دولة بحجم الصين يجعل البحث ينصب على مشكلة الحد من التصعيد وادراك الآثار السلبية لإمكانية خروج النزاع عن السيطرة مع وجود دول كبرى قادرة على التأثير في هذا النزاع والتي هي هنا كل من الولايات المتحدة وروسيا ضمن خلفية تاريخية ترسخت فيها العداءات وتحددت فيها التحالفات والمحاور.

هذه النقطة يمكن صياغتها ضمن حالة من العلائقية أساسها الدور الصيني في منطقة شرق آسيا وخصوصية النزاع في شبه الجزيرة الكورية بشكل تمتنع فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عن التسليم بالأمر الواقع، ويمكن صياغة هذه العلائقية في الاشكالية التالية:

- كيف تتعامل الصين مع النزاع في شبه الجزيرة الكورية ضمن أطر الادارة وترتيبات المصالح وتوقعات المخاوف؟

تحت هذه الإشكالية تندرج جملة من الاسئلة الفرعية

- كيف يتأطر حقل النزاعات الدولية مفهومياً ونظرياً؟

- فيما تتمثل الصورة الكاملة لمدخلات ومخرجات نزاع شبه الجزيرة الكورية؟

- إلى أي مدى تتقدم الصين في منحى منع التصعيد في شبه الجزيرة الكورية والدفع به إلى الانفراج؟

6- الفرضيات:

للتعامل مع الإشكالية المحورية للموضوع والأسئلة المتفرعة عنها ومن أجل النجاح في تغطية أهداف البحث فان الأمر يستلزم الاعتماد على فرضية مركزية فحواها هو التالي:

- توظف الصين خصوصية النزاع في شبه الجزيرة الكورية من أجل منع امتداد الهيمنة الأمريكية على منطقة شرق آسيا .

- تحت هذه الفرضية المركزية يمكن الاستناد إلى فرضيات فرعية تؤسس للبحث، ونعرضها على النحو التالي:

- تتحكم الصين في القرار الكوري الشمالي بمعطيات الأسلوب القسري تجاه حليفها النظام الشيوعي.

- ليس من مصلحة الصين حسم النزاع والاتجاه إلى دولة كورية موحدة.

- ستظل الصين عن طريق آلية الربط في توظيف نزاع شبه الجزيرة الكورية ضمن الحرب الاقتصادية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

7- مناهج الدراسة:

نظراً لتعقد وامتداد النزاع الكوري واختلاف الأطراف الفاعلة فيه وتداخل مصالحها، ارتأينا توظيف المناهج التالية:

المنهج الوصفي: إن دراسة أي ظاهرة يتطلب بداية وصفها عن طريق جمع المعلومات وشرح الظاهرة شرحاً دقيقاً، وقد اعتمدنا على هذا المنهج من خلال دراستنا الجيوسياسية لشبه الجزيرة الكورية، وصفنا لكيفية تعامل الصين اضافة إلى الأطراف الفاعلة الأخرى مع النزاع الكوري.

المنهج التاريخي: وذلك من خلال دراستنا لحيثيات تطور هذا النزاع بداية من تحرير كوريا من الاستعمار الياباني مروراً بفترة الانقسام والحرب الكورية ثم الهدنة واستمرار النزاع إلى الوقت الحالي.

المنهج المقارن: اعتمدنا هذا المنهج بهدف الوقوف على مدى شساعة الفارق بين كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث شق كل منهما طريقاً مختلفاً عن الآخر بعد الانقسام.

منهج التحليل النسقي: باعتبار أن النزاع في شبه الجزيرة الكورية يعد أحد أوجه المنافسة بين القوى الكبرى حول بنية النظام الدولي، بحيث تسعى القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين إلى تغيير البنية الهيكلة للنظام الدولي، بينما تعمل الولايات المتحدة على الإبقاء على الوضع الحالي.

8- الإطار النظري للدراسة:

استندنا في هذا البحث إلى العديد من النظريات منها نظريات العلاقات الدولية ورأينا كيف تبحث الدول المنخرطة في النزاع عن مصالحها الاستراتيجية وعن تعظيم قوتها، وهذا وفقا للمنظور الواقعي، وحسب الرؤية الليبرالية وجدنا هناك علاقات تعاون بين هذه الدول وقد اتضح ذلك من خلال تعاون دول المنطقة بمعية الولايات المتحدة على اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، اضافة الى تعاونها الاقتصادي. كما اعتمدنا على المقترب الجيوبوليتيكي ورأينا كيف تتنافس الدول من أجل السيطرة على شبه الجزيرة الكورية نظراً لأهميتها الاستراتيجية، وايضا استندنا الى نظريات ادارة النزاعات الدولية وذلك لتحليل كيفية ادارة الصين للنزاع في الكوري.

9- أدبيات الدراسة:

- الدكتور يونس مؤيد يونس في كتابه المعنون بـ **أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية**، طبعة 2015 والذي تعرض إلى المتغيرات المؤثرة في ادوار القوى الآسيوية، خصوصاً في الفصل الثالث حيث تطرق إلى قضية الوحدة الكورية ورد فعل القوى الاقليمية اتجاه هذه القضية بما فيها الصين واليابان وايضا اتجاه التجارب النووية لكوريا الشمالية ورصد بعض المستقبليات للقوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاقليمي والاستراتيجي.

- كتاب الدكتور ستار جبار علاي بعنوان **الأرض المحرمة كوريا الشمالية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية،** الصادر عام 2016، الطبعة الأولى حيث قام بدراسة كل التطورات السياسية والاقتصادية التي عايشتها شبه الجزيرة الكورية منذ الحرب الباردة إلى غاية 2016، كما قام بدراسة تفصيلية لطبيعة للنظام السياسي لكوريا الشمالية وأهم المؤسسات

السياسية والدستورية وكذلك القدرات العسكرية وبرامج الصواريخ والأسلحة النووية ومخاوف انتشارها، كما تطرق الى الوضع الاقتصادي لكوريا الشمالية.

-الدكتورة طويل نسيمة، في كتاب بعنوان **المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لما بعد الحرب الباردة،** الذي صدر في طبعته الأولى سنة 2017 والذي تناولت فيه الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية حيث تطرقت في الفصل الرابع للعلاقات الأمريكية – الكورية وخاصة الأبعاد السياسية الأمنية الأمريكية كما قامت بالتطرق إلى قضية الوحدة الكورية وكيفية التعامل الدولي معها بالإضافة إلى ابراز معطيات القوة الكورية والترتيبات الاقليمية.

-رسالة الباحث علي غسان سامي المعنونة بـ **السياسة الخارجية اليابانية اتجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي** بكلية العلوم السياسية لجامعة بغداد بعنوان 2017، التي قام فيها بدراسة توجهات السياسة الخارجية اليابانية وبالأخص اتجاه كوريا الشمالية، ففي الفصل الثاني تطرق إلى دراسة البرنامج النووي الكوري الشمالي وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية مبرزاً أهم معطيات القوة الكورية الشمالية سواء الجغرافية أو العسكرية او السياسية بالإضافة إلى نشأة البرنامج النووي الكوري الشمالي، أما في الفصل الرابع فقد قام بإبراز أهم الحلول المقترحة لتسوية أزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي.

- مذكرة ماستر للطالبتين شريفة دري وحليمة جلود المعنونة بـ **الأزمة الكورية (1950-1953) وانعكاساتها على السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى**، جامعة المسيلة، 2017، والتي تطرقت فيها الطالبتين إلى دراسة جيوسياسية لمنطقة شبه الجزيرة الكورية، اضافة إلى سياسات القوى الكبرى في المنطقة.

-وقام مركز الجزيرة للدراسات بإصدار تقارير، منها ما قام به عبد الرحمن المنصوري بتاريخ 30 أفريل 2013 بعنوان **شبه الجزيرة الكورية التداعيات والمالات** أين تطرق إلى اسباب التصعيد بين الكوريتين وموقف الصين من التجارب النووية الكورية بالإضافة إلى أهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية لمواجهة الازمة.

- وهناك تقرير آخر صدر سنة 2017 قام به الكاتب علي عبد الله بعنوان **كوريا الشمالية وأمريكا مسارات الأزمة والتداعيات الاقليمية الدولية**، وقد تناول هذا التقرير تطور الأزمة الكورية، وموقف الدول المجاورة لها في الاقليم.

10- صعوبات الدراسة:

مما لاشك فيه أن لكل دراسة صعوبات يصطدم بها الباحث وتعرقله نوعاً ما اثناء قيامه ببحثه، ودراستنا هذه لم تخل من الصعوبات وأهم الصعوبات التي تعرضنا لها ما يلي:

- الطبيعة المعقدة والمركبة للموضوع خصوصاً فيما يخص تحليلات السياسات والاستراتيجيات المتبعة لمختلف لدول المنخرطة في في النزاع الكوري.

- دراسة موضوع خارج بيئة الباحث ولغته يشكل صعوبة في ايجاد المراجع في الوقت المطلوب لإنجاز المذكرة، بالإضافة إلى نقص الحاد في المراجع العربية المعنية بشبه الجزيرة الكورية وتوفرها باللغة الأجنبية السبب الذي يستغرق وقت طويل في البحث والترجمة.

- تضارب الآراء فيما يتعلق بالنتائج الدقيقة للحرب الكورية.

11- خطة الدراسة:

من أجل تقديم تحليل وتفسير للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ارتأينا أن نقسم هذه الدارسة البحثية إلى ثلاث فصول، تنقسم بدورها إلى مباحث ومطالب، حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون بـ الإطار المفاهيم والنظري لإدارة النزاعات الدولية إلى مفهوم النزاع الدولي في المبحث الأول، وأدرجنا تحته تعريف النزاع الدولي والمفاهيم القريبة منه ومستويات تحليل النزاعات الدولية، وفي المبحث الثاني المعنون بـ إدارة النزاعات الدولية استعرضنا فيه مفهوم إدارة النزاع الدولي ومبادئ ادارة النزاعات الدولية اضافة إلى استراتيجيات وآليات ادارة النزاعات الدولية، أما في المبحث الثالث الخاص بنظريات إدارة النزاعات الدولية، فتطرقنا إلى نظرية المباريات ونظرية الردع ونظرية الحرب المحدودة.

وفي الفصل الثاني حاولنا توضيح علاقة الحاصلة بين النزاع في شبه الجزيرة الكورية وميزان القوى في منطقة شرق آسيا، فقدمنا في المبحث الأول دراسة جيوسياسية لشبه الجزيرة الكورية، وفصلنا في ذلك من خلال عرض تاريخ وأهمية شبه الجزيرة الكورية الاستراتيجية، اضافة إلى الثقافة والايديولوجيا في كلا الكوريتين، والسلاح النووي في شبه الجزيرة. أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى كرونولوجيا النزاع في شبه الجزيرة الكورية فعرضنا بذلك خلفية النزاع في شبه الجزيرة الكورية، وكيف تم تصعيد النزاع والدخول في الحرب، ثم مرحلة الهدنة التي أوقفت القتال ولم تنهي النزاع. وفي المبحث الثالث عرضنا نقاشات التحالف والتنافس في النزاع الكوري وتأثيراها على ديناميكيات النزاع، بحيث تناولنا التحالف الياباني-الأمريكي، والتقارب الياباني-الكوري الجنوبي، اضافة إلى تجاذبات العلاقات الأمريكية الروسية، والتنافس الأمريكي-الصيني على شبه الجزيرة الكورية.

أما الفصل الثالث فحاولنا تفكيك إدارة الصين للنزاع في شبه الجزيرة الكورية، من خلال تخصيص المبحث الأول لتوضيح محددات الإدارة الصينية للنزاع في المنطقة، والذي يتضمن التوازنات الاستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والالتزام بمبدأ صعود السلمي، اضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والبشرية في حالة حدوث الحرب. بينما خصصنا المبحث الثاني لعرض آليات الإدارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية والذي تضمن بدوره الآليات الضاغطة واستراتيجية الربط، اضافة إلى الآليات التوفيقية. وفي ختام هذا الفصل قدمنا تقييماً للأداء الصيني في ادارته للنزاع في شبه الجزيرة الكورية من خلال توضيح المكاسب المحققة والإخفاقات الحاصلة.

يعتبر الإطار المفاهيمي مدخلاً مهماً لدراسة أي موضوع، فعن طريقه نستطيع تحديد المفاهيم المحددة لمتغيرات الدراسة وضبطها، كما يعد الإطار النظري أيضا مدخلا على غاية من الأهمية ولا يمكن الاستغناء عليه في دراسة أي موضوع، باعتباره الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث ويمده بالخلفية المعلوماتية والنظرية التي تعطي الموضوع صبغة علمية، خاصة موضوع النزاعات الدولية كونه موضوعا متشعبا نظريا ومتعدد المناهج وغير مضبوط من حيث المفاهيم، لذلك توجب علينا –كخطوة اولية-تخصيص فصل كامل لتوضيح معالم الدراسة، ومنه الانطلاق بطريقة علمية ممنهجة نحو معالجة اشكالية هذا البحث.

المبحث الأول: مفهوم النزاع الدولي

يعد مفهوم النزاع من المفاهيم التي لم يحدث الاتفاق بشأن مدلولاتها، حيث يعاني من خلط مع المفاهيم الأخرى ذات المعاني القريبة منه، وسنحاول عبر هذا المبحث توضيح حدوده الدلالية والفواصل الموجودة بينه وبين المفاهيم الأخرى، كما سنتطرق إلى مختلف مستويات تحليل النزاعات الدولية للوقوف على المستوى الأكثر ملائمة لموضوع البحث والى أي مدى يمكن ان يساعدنا في الإجابة على الاشكالية المطروحة.

المطلب الأول: تعريف النزاع الدولي

يشير النزاع لغة إلى الخصام والخلاف، حيث جاء في قاموس المعاني الجامع مشتق من كلمة نَزَعَ وفي الجمع نِزَاعات، نقول حصل بينهما نِزَاع اي خِصَام وخُصُومة، والأمر لا نِزَاع فيه أي لا خِلاف ولا جِدال فيه، وقولنا نِزَاع مُسَلح أي عِرَاك وقِتَال،[(1)] ويشتق معنى النزاع من الفعل نَازَعَ نِزَاعًا ومُنَازَعةً، فنقول فُلان نَازَعَ فُلان في كذا: خاصمه وغالبه، وتَنازعا لقوم: اختلفوا، وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه.[(2)]

وفي اللغات الأجنبية يعد مصطلح النزاع ترجمة لكلمة Conflict الإنجليزية وConflit الفرنسية وهما من أصل الكلمة اللاتينية Conflictus، وهي اسم مفعول من الفعل Configere والذي يعني صَدَم، ومنه يأخذ النزاع معنى التضارب، الشقاق، القتال.[(3)]

أما من الناحية الاصطلاحية فيشير النزاع إلى وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد، سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء

أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ج13 (بيروت: دار صادر، 2003)، 5656. [1]

[1] عبد السلام جحيش وسليمان أبكر محمد، **دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2013-2014** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، 7.

[2] سليم حميداني، **الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية النزاع اليمني نموذجا (1962-1970م)** (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016)، 16.

آخر. تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك.[1]

وقد قدم مفكري النزاعات الدولية تعريفات مختلفة للنزاع يمكن حصرها وتصنيفها وفق تصورين هما:

أ- التصور الموضوعي: وفق هذا التصور فان النزاع يعبر عن وضع تنافسي تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف اذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض والموقع الذي يريد أن يحتله الطرف الآخر، ولهذا فالنزاع يسير وفق معادلة صفرية (رابح/خاسر).[2]

وفي هذا يقول كينيث بولدينغ K. Boulding أن:

"النزاع هو حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"،[3]

فالنزاع حسب بولدينغ يعبر عن وضعية تنافسية بين الدول ناتجة عن التناقض في رغبات الدول، وهو ما يتماشى مع تعريف ألن فيرجسون A. Verguson

"النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، تعتقد الثانية أن باستطاعتها القيام بفعل مضاد يقلل من خسارتها، وعليه فنحن أمام وضع تحاول من خلاله الدولتان تحقيق اهدافهما في نفس الوقت"[4]

فالأطراف بالنسبة لفيرجسون هي دول وسلوك الأطراف هو سلوك تنافسي ومصدر ذلك الرغبة في تحقيق نفس الاهداف وهو ما ينتج عنه النزاع الدولي.

ب- التصور الذاتي: على العكس من التصور الموضوعي فان التصور الذاتي يركز على الادراك الخاطئ (الادراك المشوه) لموضوع معين لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية،[1] وفي هذا الاطار نجد طروحات:

---

[3] زينب شنوف، **أدوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن لـ "إدوارد آزار"**، المجلة الجزائرية للامن الانساني 01 (2019): 58.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75825

[4] إكرام بركان، **"تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية"** (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010)، 11.

[1] رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988** (مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008)،13.

[2] عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة** (مذكرة ما جستير، جامعة بسكرة، 2012)، 20.

- جون بورتون J. Burton "أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".[2]

بمعنى أن النزاع هو عبارة عن خلاف بين الدول حول استغلال الموارد ويمكن تهذيب هذا الخلاف عن طريق المفاوضات، بينما يعرف جان ديروزيل J. Deriselle النزاع بأنه:

"هو نزاع بين عدة دول او وحدات سياسية، في شكل صدام ارادات متناقضة، ويتضمن موضوع الخلاف رهانا، ويقبل الاطراف المتنازعون المجازفة من اجل الفوز بهذا الرهان، ويصاحب النزاع ضرورة وجود انشطة افعال انفعالية جماعية..."[3]

إن الفارق الجوهري بين التصورين الذاتي والموضوعي يكمن في أن الأول يرى بإمكانية الوصول إلى اتفاق، أي امكانية وجود تعاون بين طرفي النزاع، فلاوجود لعلاقة صفرية بين دولتين في الواقع الدولي، على نقيض التصور الموضوعي الذي لا يمكن الوصول فيه إلى اتفاق، فالنزاع ممتد والأطراف تربطهما علاقة صفرية أي نجاح الطرف الأول هو خسارة للطرف الثاني والعكس.

إن هذا الاختلاف في النظرة للنزاع يجعلنا نميز بين مجرد التضارب في المصالح (حقيقية كانت أم ذاتية) والنزاع بالمعنى الذي يشير الى استخدام القوة العسكرية، وهنا نكون امام إشكال آخر في تعريف النزاعات، حيث نكون امام صنفين من النزاعات: النزاعات الكامنة Latent conflit والنزاعات المعلنة Overt conflit وهنا يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة: هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع؟ أم يمكن اضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع؟[4]

انطلاقا من هذا الجدل قدم كوينسي رايت Quincy Wright تعريفا موسعا للنزاع، حيث تطرق الى أربع مستويات أو مراحل هي:

- المرحلة الاولى: نشوء الاختلافات ويعبر عنها أيضا ببروز التضارب.

- المرحلة الثانية: زيادة حدة التوتر.

- المرحلة الثالثة: التهديد باستعمال القوة العسكرية (حشود وعسكرة بشكل جزئي).

---

[3] حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل** (منشورات خير جليس، باتنة، 2007)، 13.

[4] محمد احمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية** (الجزائر: درا هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، 37.

[1] رفيق بوبشيش، **دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى** (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017)، 9.

[2] بورزب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، 14.

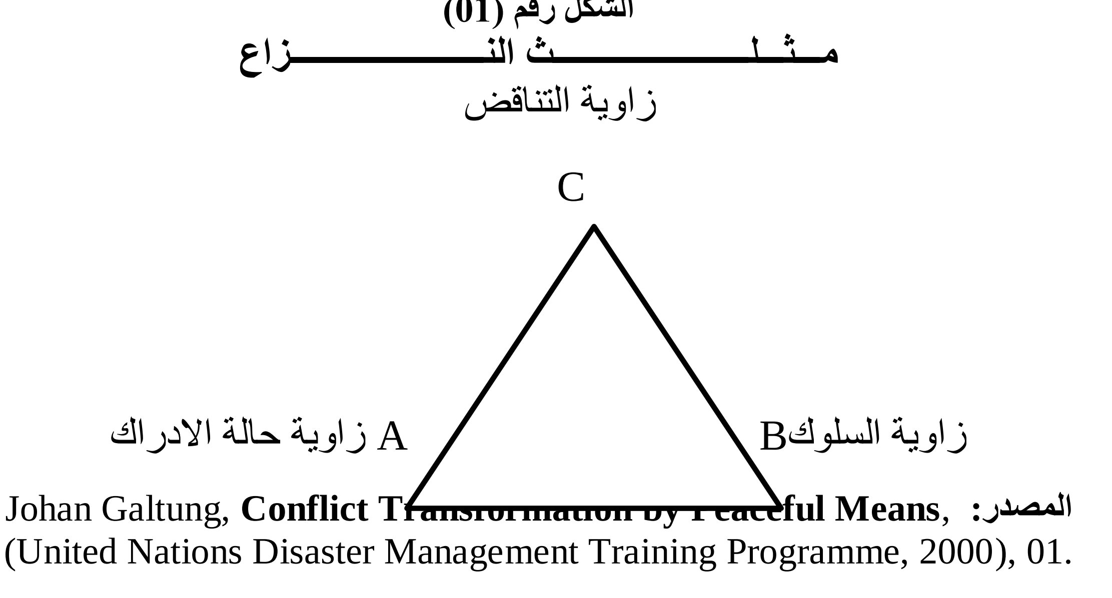
- المرحلة الرابعة: التدخل العسكري أو الحرب.

يرى كوينسي رايت أن المرحلتين الأولى والثانية تنتميان الى النزاعات الكامنة، أما المرحلتين الثالثة والرابعة فتنتميان إلى النزاعات المعلنة.[1]

في هذه النقطة قدم جون غالتونغ J. Galtung نموذجا يشتمل على خصائص النزاعات المتماثلة والنزاعات غير المتماثلة في آن واحد، فقد ذكر أن النزاع يمكن النظر اليه في شكل مثلث متساوي الأضلاع، واطلق على زوايا المثلث الثلاث: زاوية التناقض (C)، زاوية حالة الادراك (A)، ثم زاوية السلوك (B).[2]

الشكل رقم (01)

مثلث النزاع



المصدر: Johan Galtung, **Conflict Transformation by Peaceful Means**, (United Nations Disaster Management Training Programme, 2000), 01.

---

[1] نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة، 20.

[2] Johan Galtung, **Conflict Transformation by Peaceful Means**, (United Nations Disaster Management Training Programme, 2000), 01.

- **التناقض (Contradiction):** ويشير إلى الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين الأطراف حاليا أو في المستقبل.

- **الادراك (Attitude):** وتشمل عملية تصور المفاهيم الخاطئة عن أنفسهم، وكل منهم عن الآخر.

- **السلوك (Behaviour):** وقد يعني التعاون أو القه، وقد يحمل ايماءات الوفاء والعداء.[1]

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن القول أن النزاع الدولي يشير إلى موقف تكون فيه الأطراف واعية بإمكانية عدم التوافق لموضعها، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضي ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى، أو هو أحيانا إنكار طرف دولي لحقوق طرف دولي آخر في مسائل محددة تثير النزاع بينهما، وقد يكون عنيفا أو غير عنيف من الناحية المادية وقد يكون شاملاً أو محدوداً، الأمر الذي يجعل من حتمية حله أمراً لا مفر منه لتفادي انفجاره ووصوله إلى حالة الحرب.

المطلب الثاني: النزاع الدولي والمفاهيم ذات الصلة:

هناك العديد من المفاهيم القريبة من النزاع، والمتداخلة معه، حتى أن البعض يستخدمها كمرادف لمفهوم النزاع، لذلك ارتأينا أن نستعرض مضامين هذه المفاهيم لإيضاح نقاط الاختلاف الموجودة بينها وبين النزاع، وذلك من خلال ما يلي:

1- النزاع والصراع:

يعرف اسماعيل صبري مقلد الصراع Struggle بأنه:

"نضال مرتبط بالقيم يؤدي في الغالب إلى الحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين"،[2]

فالصراع هو الجدال العنيف الناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، وكفاح ضد الغير، ويتميز الصراع بكونه مشحونا بالرموز التي تعمق لدى المتنازعين مشاعر "النحن" و"الهم".[3]

يختلف الصراع عن النزاع بطول الأمد حيث تمتد جذوره للماضي والمستقبل عكس النزاع الذي يتميز بالمؤقتية ولا يؤثر بالضرورة في المستقبل لذلك نبحث عن السلام في

---

[1] Ibid., 01.

[1] ضاوية بوزريدة، **الصراع الطائفي (السني-الشيعي). مقاربات ادارة الصراع وحله_العراق نموذجا**، مجلة العلوم السياسية والقانون 06 (2018): 370.

[2] مريم شوفي، **الحضارة بين الحوار والصراع في عصر العولمة**، مجلة العلوم السياسية والقانون 03 (2017): 278.

حالة الصراع بينما نبحث عن التسوية في حالة النزاع،[1] كذلك يعتبر الصراع أوسع من النزاع، كونه يغطي مختلف المجالات والميادين كالصراع الحضاري بين الاسلام والغرب على عكس النزاع الذي يمكن أن يشمل موضوع معين كالنزاعات الحدودية مثلا، أما فيما يخص الشدة فالصراع يكون أشد كونه مشحون بالرموز التي تعمق الاختلاف والتنافر بين الأطراف.

2-النزاع والتوتر:

يشير التوتر Tensions إلى حالة عداء وتخوف وشكوك، وتصور لتباين المصالح أو الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يشمل تعارضا فعليا وصريحا، وجهودا متبادلة بين الاطراف للتأثير على بعضهم البعض كما هو الحال بالنسبة للنزاع.[2]

ويرى مارسيل ميرل M. Merle أن التوتر هو:

"مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل الى اللجوء إلى القوة..."[3]

فالتوتر حالة سابقة على النزاع، ولكنه ليس كالنزاع، وقد تكون أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع.

3-النزاع والأزمة:

الأزمة Crisis: يعرفها جون سبانير J. Spanair بأنها:

"موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دولة أخرى مما يخلق درجة عالية من الادراك باحتمال اندلاع الحرب"،[4]

بمعنى أن الأزمة هي الاختلاف الشديد الناجم عن تعارض رغبات الدول حول مسألة محددة، وهي مرحلة حرجة من مراحل النزاع تتميز بكثافة وتسارع الأحداث مما يجعل طرفي الأزمة يقفان على عتبة الحرب.

تتميز الأزمة عن باقي صور العلاقات النزاعية بين الدول بالخصائص التالية:

1- المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.

[3] قادري، النزاعات الدولية، 20.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر. وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، 140.

[2] بوبشيش، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية، 12.

[3] قادري، الزاعات الدولية، 22.

2- تعقد و تشابك وتداخل عناصرها وأسبابها وأطرافها والقوى المؤثرة فيها.

3- نقص وعدم دقة المعلومات.

4- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.[1]

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الأزمة تقترب من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع ارادتين وتضاد مصالحهما، غير أن تأثير النزاع لا يبلغ تأثير الازمة الذي يصل إلى درجة التدمير، كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، بينما يصعب تحديدها في الأزمة، وتتصف العلاقات النزاعية دائما بالاستمرارية، وهو ما يختلف عن الأزمة التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من واجهتها.

4- النزاع والحرب:

يعرف فون كلاوزوفيز V. Clausewitz الحرب على أنها:

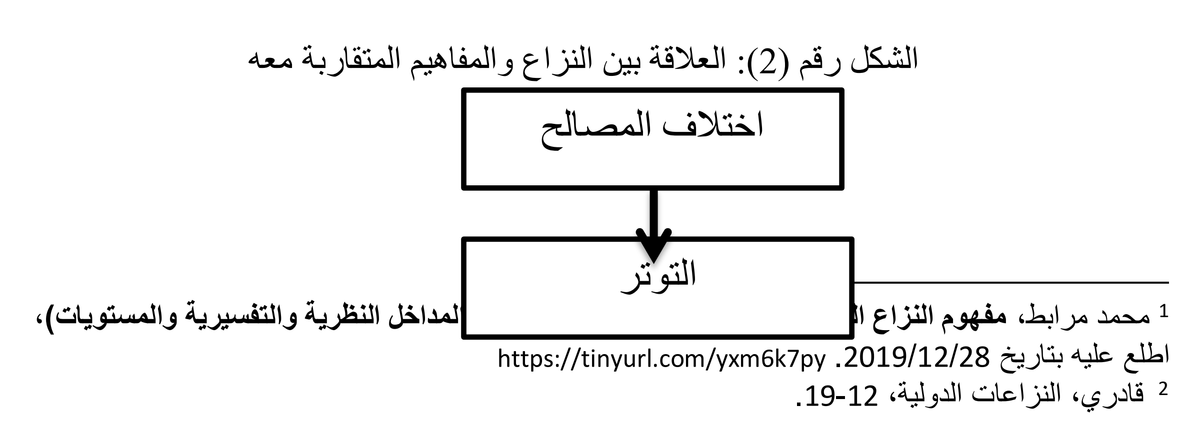
> "امتداد للسياسة بوسائل أخرى، وعمل عنف يقصد منه اجبار الخصم على الخضوع."[2]

يربط كلاوزوفيتز بين الحرب والسياسة، فالحرب حسبه هي وسيلة السياسة، وهي أداة اكراه عنيفة توظف لتحقيق الغايات السياسية.

وعليه يمكن القول أن الحرب هي أعلى مستوى يمكن أن يبلغه النزاع، وهي صدام دموي يحاول من خلاله كل طرف إلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بالطرف الآخر، قد تكون مجموعات داخلية أو دولية، تستخدم فيها مختلف وسائل القوة العسكرية والاكراه المادي لأغراض سياسية مثل: حماية المصالح، توسيع النفوذ أو لحسم خلاف حول مصالح متعارضة بين الأطراف.

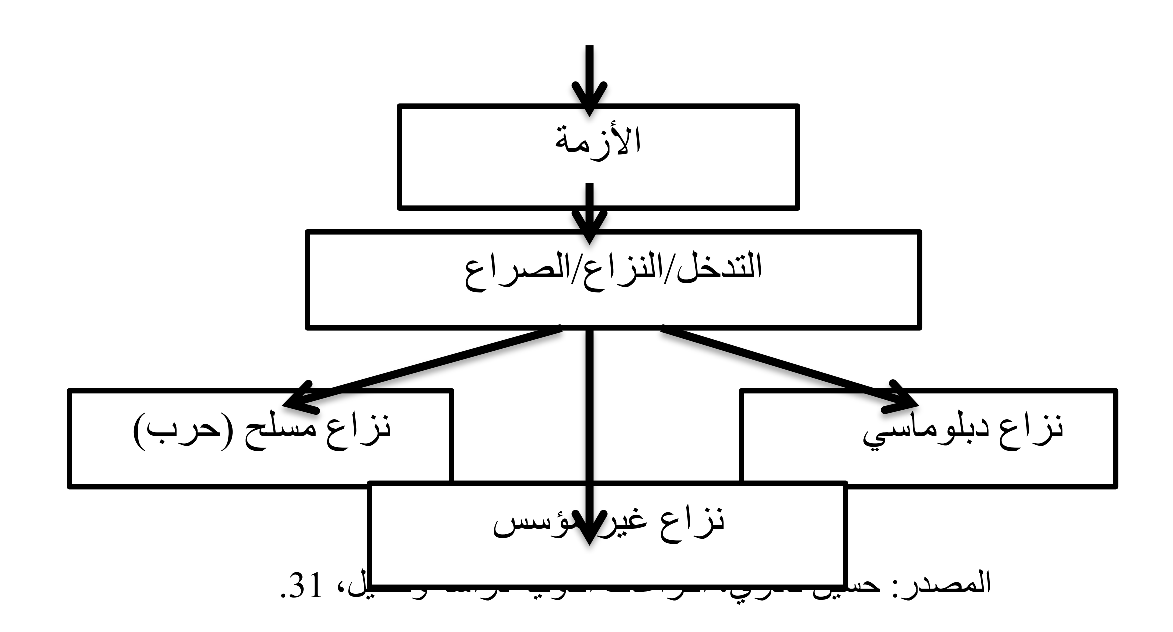
من خلال ما سبق عرضه يمكن اختصار وتوضيح الاختلاف الحاصل بين مفهوم النزاع وبقية المفاهيم المشابهة (الصراع، التوتر، الأزمة، الحرب) في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): العلاقة بين النزاع والمفاهيم المتقاربة معه



[1] محمد مرابط، **مفهوم النزاع ال... المداخل النظرية والتفسيرية والمستويات)**، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/28. https://tinyurl.com/yxm6k7py

[2] قادري، النزاعات الدولية، 12-19.



المصدر: حسين [illegible] ل، 31.

المطلب الثالث: مستويات تحليل النزاعات الدولية

لقد أفرزت التحولات والتطورات الحاصلة على مستوى العلاقات الدولية وحدات مختلفة لتحليل النزاعات الدولية، سنوضحها فيما يلي:

الفرع الأول: الفرد كوحدة لتحليل النزاعات الدولية:

يفسر هذا المستوى من التحليل النزاعات الدولية، بالطبيعة الانسانية المزودة بدوافع العدوانية والأنانية، وهي المسلمة التي انطلق منها الفلاسفة الكلاسيكيون أمثال اكزينفون Xeniphon وأرسطو وأفلاطون الذين رءوا أن الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة تركيبة الطبيعة البشرية، التي تتسم بعجز وقصور في العواطف، يترجم في مشاعر من نوع العنف، العداء، الانتقام والتوق الى القوة.[1]

هذه المسلمة شكلت فيما بعد الأساس الفلسفي الذي قامت عليه اتجاهات علمية معاصرة حللت الظاهرة النزاعية ودور القائد في العملية السياسية تحليلا علميا، وهنا نشير إلى النظريات النفسية، حيث يرى علماء النفس أن المشاعر العدوانية، الاحباط والرغبة في السيطرة كلها عوامل تساعد على فهم وتفسير النزاعات والحروب.

إن المفهوم الرئيسي الذي تتأسس عليه المداخل النفسية هو العدوان، ولتفسير النزعة العدوانية نستطيع أن نميز بين ثلاث اتجاهات هامة في علم النفس:[2]

---

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، 304-305.

[2] بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، 25.

- الاتجاه الأول: العدوانية حسب هذا الاتجاه هي غريزية (تولد مع الانسان) ومن رواد هذا الاتجاه سيجموند فرويد S. Freud الذي يعتقد أن دافع العنف والتدمير والكره مرده غريزة الموت، وأن هناك طاقة عدوانية غير واعية تترجم في سلوكات عدوانية، ويشاركه في ذلك كونراد لورنز K. Lorenz الذي يرى أن كل الناس لديهم في ذاتيتهم دوافع عدوانية، وأن تلك العدوانية أساسها هو الحفاظ على الذات.[1]

- الاتجاه الثاني: ويعبر عنه علماء النفس الاجتماعي الذين يرون أن السلوكات العدوانية يكتسبها الانسان من محيطه منذ الطفولة، وتتدخل في ذلك أساليب التنشئة الأسرية والمدرسة والثقافة السائدة في البيئة التي ترعرع فيها الفرد.[2]

- الاتجاه الثالث: ويعتبر العدوانية ردة فعل على الاحباط الذي قد يكون فرديا أو جماعيا، حيث يعتبر بركويتز Berkowitz أن اداراك الانسان أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية.[3]

لقد قدمت المقاربة النفسية اسهاماً هاماً في تحليل النزاعات الدولية استنادا الى العوامل النفسية لصانع القرار وللمجموعات الانسانية، لكنها تبقى قاصرة في تفسير التوجهات النزاعية الدولية، نتيجة تعقد وتشابك الظاهرة النزاعية من جهة، وصعوبة نقل أفكار هذه المقاربة من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة من جهة أخرى، كما أن الواقع يثبت أن العديد من النزاعات الدولية قامت لأسباب موضوعية.

الفرع الثاني: الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية:

ضمن هذا المستوى نجد التفسيرات الواقعية التي ترى أن الدولة تتصرف ككتلة واحدة، اضافة إلى التفسيرات التي تأخذ في الحسبان العامل الجغرافي للدولة، وتأثير اختلاف النظم السياسية، على العلاقات بين الدول.

1- التفسيرات الواقعية للنزاعات الدولية:

تنطلق التفسيرات الواقعية للنزاعات الدولية من فرضية رئيسية مآلها أنه "كلما زادت الخلافات حول المصالح كلما زادت حدة النزاعات"،[4] وفي هذا يقول هانس مورغانثو H. Morgenthau

[1] يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، 309.
[2] جحيش وابكر محمد، دور الاطراف الخارجية في النزاعات الدولية، 27.
[3] يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، 309-310.
[1] بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، 27.

"أن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة المحددة بناءاً على القوة"،[1]

فالمصلحة هي القوة وهي لا تفترض التناسق أو السلام العالمي بل تفترض صراعاً أو تهديداً مستمراً بالدخول في الحرب، ولهذا فان السلام الدائم يصعب تحقيقه، فكل ما تريد الدولة بلوغه لتجنب الحرب هو البحث عن توازن القوى لكونه الميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات.

إن غياب سلطة فوق دولاتية لإدارة وتسوية العلاقات مع الآخرين، جعل الدولة تعتمد على ذاتها لتحقيق أمنها، وجعل الأمن هو الأولوية الملزمة لأي دولة، وفي بيئة تتسم بعدم اليقين حول الاستعدادات العسكرية للآخرين وهل هي مصممة للدفاع الذاتي أم العدوان، يؤدي ذلك إلى رد فعل باتخاذ تدابير دفاعية يمكن أن تفهم على أنها عدوانية، وهذا ما يسمى بالمعضلة الأمنية Security dilemma.[2]

2- المدخل الجيوبوليتيكي والنزاعات بين الدول:

يركز هذا المدخل على تأثير العوامل الجغرافية (موقع الدولة، مساحتها، المسافة الجغرافية والحدود بين الدول) على سلوكها النزاعي، حيث يرى الدارسون أن التجاور الجغرافي يخلق عداوات حتمية بين الدول المتجاورة، وأن النزاعات بين الدول المتقاربة جغرافيا تكون أشد وأكثر انتشاراً من النزاعات بين الدول المتباعدة، وهو ما أكده العديد من المفكرين، حيث كتب الفيلسوف الهندي كاتيليا Kautilya في القرن الرابع أن:

"نقاط الخلاف تزداد بين الدول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعيين"،[3]

كما أن الأهمية الجغرافية لبعض المناطق تزيد من احتمال دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها نظراً لأهميتها الاستراتيجية، الاقتصادية، العقائدية والدينية، كما قد تدخل الدول في نزاعات اقليمية لأسباب قانونية أو تاريخية.[4]

3- اختلاف الأنظمة السياسية وعلاقتها بالنزاعات الدولية:

يربط هذا الاتجاه بين طبيعة النظام السياسي للدولة وبين سلوكها الخارجي، وهنا نشير إلى نظرية "السلام الديمقراطي" التي ترى بأن الديموقراطيات لا تحارب بعضها، بينما

---

[2] عبير بهولي، **النظرية البنيوية الواقعية في الدراسات الامنية دراسة حالة للغزو الامريكي للعراق في 2003** (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2014)، 42.

دورتي وبالستغراف، النظريات المتضاربة، 62.[2]

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 02، 1998)، 308.

[2] بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، 29.

أنظمة الحكم القائمة على التسلط والاستبداد تميل إلى إتباع سياسة خارجية عدوانية، وفي ذلك يرى بروس راسيت B. Russett أن الدول غير الديمقراطية لا يمكنها التعاطي ايجابيا مع محيطها طالما أنها في تعارض مع ارادة شعوبها، ولا يمكن أن تتصرف تجاه شعوب الدول الاخرى على نحو مخالف لممارساتها الداخلية القائمة على القمع وانتهاك الحقوق والقوانين، وهو ما يؤدي بالدول الليبرالية إلى انتهاج سياسة عدائية تجاهها كخطوة استباقية، ذلك أن الدول التسلطية ستنتهج سلوكا عدوانيا تجاه غيرها لو امتلكت القوة أو لاحت لها الفرصة المناسبة، وهو هو ما يفسر تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على اجتثاث الديكتاتوريات النازية والفاشية خلال الحرب العالمية الثانية، والعراقية عام 2003.[1]

---

[3] فاطمة الزهراء **حشاني، مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى دراسة مقارنة لافتراضات المقاربة الواقعية، الليبرالية، البنائية** (اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2017)، 136-133.

إن اختلاف أيدولوجية هذه الأنظمة يؤدي هو الآخر إلى الدخول في نزاعات، ذلك أن الأساس الأيديولوجي للنظام يحدد مواقفه واتجاهاته ونظرته للعالم الخارجي، مما يزيد من احتمالات التضارب، ومثال ذلك نظام ثوري ونظام محافظ.[1]

الفرع الثالث: النظام الدولي كمستوى لتحليل النزاعات الدولية:

انطلاقا من مقولة كل من كينيث والتز K. Waltz بأن:

"النظام الدولي يحدد سلوك الفاعلين المشكلين له"،

ومقولة مورثون كابلان M. Kablan بأن:

"سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية"،

يتضح أن هذا المستوى يبحث عن الأصول التفسيرية للنزاعات بين الدول داخل بنية النظام الدولي مهملا بذلك تأثيرات الأنظمة الداخلية للدول والايديولوجيات والبيئات الادراكية للقائد،[2] وينقسم الى وحدتين:

1- النظام الدولي الكلي: اختلف الباحثون حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدراً للنزاع، وانقسموا الى ثلاث اتجاهات هي:

أ- الاتجاه الأول: يرى أن نظام الأحادية القطبية هو الأكثر تحقيقاً للسلام، فوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسياً يجعلها تسيطر على القوى الأخرى دون تحد من طرف تلك القوى، لذلك دعا أنصار هذا الاتجاه إلى التخلص من الحروب عبر اقامة حكومة عالمية تضم جميع الدول.[3]

ب- الاتجاه الثاني: يرى أن نظام الثنائية القطبية هو الأقل من حيث النزاعات، ذلك أن قدرة القطبين المهيمنين على استخدام العنف أو السيطرة عليه يمكنهما من تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف.[4]

ج- الاتجاه الثالث: ممثل خاصة بكل من ريتشارد روز كرنس R. Rose crans وكارل دويتش C. Deutsche ومورتن كابلنM. Kaplan الذين رءوا أن النظام المتعددة

[1] بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، 30.
[2] دورتي وبالستغراف، النظريات المتضاربة، 119.
يوسف حتى النظرية في العلاقات الدولية، 322. [3]
[1] **النظريات المفسرة للنزاعات الدولية**، أطلع عليه بتاريخ، 2019/04/13، http://cutt.us/dEzbx

الأقطاب هو الأكثر سلماً نتيجة مرونة تغيير التحالفات ووجود عدة أقطاب مما يسهل إحداث التوازن المطلوب.[1]

وإن اختلف الباحثين حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للنزاعات، إلا أنهم يتفقون على أن عوامل الجنوح إلى النزاعات تكمن في بنية هذا النظام، وفي الحقيقة أن النزاعات المتعلقة ببنية النظام الدولي قليلة نسبيا، فالماضي والحاضر يثبت أن غالبية الحروب والنزاعات قامت لأسباب إما عقائدية وثقافية أو لدواعي استراتيجية وتوسعية، كما أن نهاية الحرب الباردة أفرزت العديد من الصراعات كانت للتركيبة الاجتماعية والخطابات والأفكار السائدة في المجتمع دوراً كبيراً في تشكلها.

2- النظام الدولي الجزئي/ الفرعي/ الاقليمي:

يعرفه كل من لويس كانتوري L. cantari وستيفن شبيغل S. Speige بأنه:

"النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط، إثنية لغوية، إقليمية ،اجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام."[2]

بمعنى أن النظام الاقليمي هو وجود دولتين أو أكثر في تجاور وتقارب جغرافي، تربطها اضافة إلى الجغرافيا مقومات مشتركة كاللغة والعرق والثقافة والتاريخ تعزز من انتمائها وترابطها مع بعضها، وتجعلها تتصرف ككتلة واحدة في مواجهة العالم الخارجي.

ولقد ازادت أهمية هذا المستوى من التحليل بعد نجاح التجربة التكاملية الأوروبية، وبروز الكثير من التكتلات الاقتصادية في العالم، وتبرز أهميته من خلال اهتمام العديد من الباحثين بالمناطق الاقليمية من أجل تحقيق السلام العالمي، وهذا ما عبر عنه بروس راسيت B. Russett بفكرة "السلام على أجزاء" ويؤكده جوزيف ناي بفكرة خلق "جزر سلام في النظام الدولي"،[3] حيث ظهرت مفاهيم جديدة تقسم العالم على أساس مناطق سلام أو مناطق حرب، ومثال ذلك منطقة الشرق الأوسط التي تمثل منطقة اضطراب وتوتر، ومنطقة اسكندنافيا التي تعتبر من أكثر مناطق العالم استقراراً.

---

[2] يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، 322-323.

[1] علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية** العربية (كتاب الكتروني)، 15.

[2] بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، 35.

إن عزل النزاعات عن الاطار الدولي يقلل من الصعوبات التحليلية، ويزيد من إمكانية حصر المتغيرات المؤثرة في النزاع، مما يسهل من عملية فهم هذا النمط التفاعلي السلبي على المستوى الإقليمي.

ويؤكد ريمون أرون أن النزاعات داخل الكتل الإقليمية تتخذ الأشكال التالية:

- نزاعات بين عضوين سبق وأن دخلا في نزاع.

- نزاعات بين أعضاء الكتلة حول رد الفعل الذي ينبغي تجسيده إزاء مبادرة اتخذتها الكتلة حول السياسة التي يجب تبنيها.

- نزاعات بين اعضاء الكتلة حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتنظيم الكتلة.

- نزاعات خارج الكتلة لم يتفق أعضاء الكتلة حول السياسة التي يجب تبنيها إزاءها.[1]

إن هذه الخصائص الأربعة يمكن أن نجدها في الكثير من الأقاليم النزاعية، التي بهذا المعنى تساهم في تطوير ديناميكيات النزاع على المستوى الدولي، كما تساهم في زيادة المناطق غير الآمنة في المجتمع الدولي، باعتبار أن بنية الأنظمة الفرعية هي التي تحدد خاصية أي منطقة إقليمية.

المبحث الثاني: إدارة النزاعات الدولية

يعد مفهوم إدارة النزاعات الدولية أحد المتغيرات الرئيسية في موضوع هذا البحث، مما يستدعي التطرق إلى تعريف ادارة النزاعات الدولية، خصوصاً إذا علمنا أن هذا المفهوم يعاني الغموض والضبابية، وأنه يستعمل من قبل البعض كمرادف لمفاهيم تختلف عنه جوهرياً، كما يقتضي الفهم المعمق لمفهوم ادارة النزاعات الدولية التطرق إلى مبادئ وآليات واستراتيجيات إدارة النزاعات الدولية، وهو ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: تعريف إدارة النزاعات الدولية

إدارة النزاعات هي المسلك المختار من بين مجموعة من المسالك الذي يقصد منه تحقيق مكاسب أو تقليل الخسائر وذلك حسب التصور والأهداف المخطط لها، فهو علم يحاول فهم مشاكل الحاضر في صلتها بالماضي وصلتها بالمستقبل،[2] ومصطلح إدارة النزاع (Conflict Management) يطابق إلى حد ما مصطلح (Conflict Regulation)،

---

[1] احمد عبد الغفار، فض النزاعات، 118-119.

[2] بوزريدة، الصراع الطائفي (السني-الشيعي)،372.

ويستخدم كمصطلح نوعي ليغطي بصفة شاملة المنظور الايجابي للتعامل مع النزاع من حيث التخفيف منه واحتوائه.[1]

يعرف ديكسون Dixon ادارة النزاع بأنها:

"جملة من الجهود التي تستهدف تحقيق السلام بين أطراف النزاع".

ويعرفها واتكينز Watkins وروزجرانت Rosegrant بأنها:

"عملية يقوم بها طرف دولي ما، يسمى الطرف الثالث يتدخل من خلالها بين أطراف نزاع دولي قائم بغية تجنب التصعيد ونزع فتيل التوتر ومنع تفاقم ذلك النزاع".[2]

كذلك يعتبر جلين سنايدر G. Snyder أن**:**

"ادارة النزاع مبناة على التحكم المفصل بواسطة زعماء الحكام المتورطين في أزمة ما، وذلك بهدف تقليل فرص انفجار هذه الأزمة ووصولها إلى حالة الحرب".[3]

أما ريمان Riemann فيعترف أن منطق ادارة النزاع نفسه غير ملائم وهو ربما يتضمن نظريات مثل تحويل النزاع التي تذهب بعيدا عن منطق الادارة، وفي ظل نقص وجود دليل افضل فسوف أقبل استعمال ادارة النزاع كمصطلح مظلل بينما أحذر من مغبة مخاطره التعريفية والتصويرية.[4]

هناك اتجاهين في تعريف ادارة النزاع، أحدهما تقليدي والآخر حديث:

- الاتجاه التقليدي: يربط هذا الاتجاه بين مصطلح ادارة النزاع وبين فكرة احتواء النزاع، ويذهب انصاره إلى أن النزاعات العنيفة لا يمكن التخلص منها ذلك أنها تتضمن خلافات في القيم والمصالح داخل وما بين المجتمعات المتنازعة،[5] وبالتالي فهم يرون أن السعي لحل تلك النزاعات أمر غير واقعي، وأفضل ما يمكن فعله هو ادارة هذه النزاعات واحتوائها.

[1] عبد الحق بن جديد، **الاتصال وإدارة النزاعات الدولية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 11 (2007): 83.

[2] بوبشيش، دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية، 19.

[3] سامي بخوش، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا- نموذج منظمة الإكواس ليبيريا وكوت ديفوار** (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012)، 24.

[4] بوزريدة، الصراع الطائفي (السني- الشيعي)، 373.

[5] احمد جميل عزم، **إعادة تعريف مصطلح "ادارة" الصراع**، المجلة العربية للعلوم السياسية 35 (2012): 05.

- الاتجاه الحديث: ادارة النزاع حسب هذا الاتجاه تعني حل النزاع، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أنه يجب التعامل مع النزاع على أساس الحل، وأن ادارة النزاع ماهي إلا مرحلة من مراحل حل وانهائه، كما يرون أن دراسة سلوك الأفراد والسلوك النزاعي يسمح بوضع بدائل للنزاعات لأن النزاع يمكن حله.[1]

تجدر الاشارة أنه عند الحديث عن ادارة النزاع يحدث خلط بين مفهومين متداولين بشدة وهما تسوية النزاع Conflict Settlemen وحل النزاع Conflict Resolution، رغم أنهما مختلفين، فتسوية النزاع تعني التوصل الى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة من خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات والوساطة، أو القانونية مثل التحكيم والقضاء بين أطراف النزاع، أو حتى الوسائل العسكرية القسرية دون معالجة الجذور العميقة له، في حين ان حل النزاع يعني حل القضايا العميقة، أي ما يمكن وصفه بأصول النزاع Conflict Origins، واقامة علاقات متجانسة الى حد كبير بين أطرافه.[2]

بدوره يميز جون بورتون بين تسوية النزاع وحل النزاع، حيث يرى أن تسوية النزاعات ترتبط بالقضايا أو المصالح القابل للتفاوض بشأنها، في حين أن حل النزاعات يرتبط بالحاجات الاساسية التي لا يمكن –غالبا- التنازل عنها أو التفاوض بشأنها، أو لابد من حلها معا (الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للنزاع بين الجماعات المختلفة داخل الدولة أو بين الدول بعضها البعض)،[3]) ومن هنا فإن التسوية تعني مخرجات الخلافات التي يتم التفاوض أو التحكيم بشأنها، أو لابد من حلها معا، بينما الحل هو نتاج التخلص من النزاع ذاته بكل أبعاده.

إن الانتقادات المتزايدة لمضمون حل النزاع أفرزت اقتراب آخر في التعامل مع النزاعات الدولية والداخلية، وهو تحويل النزاع Conflict Transformation، وينطلق هذا المفهوم من فكرة أن حل المشكلات التي تسبب النزاع هي ذاتها أمر معقد، بل قد يكون غير ممكن، ولذلك يجب التأثير في السياق المحيط بالنزاع وتغييره وربما تغيير أطراف النزاع، ويدعو هذا الاقتراب إلى التعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للنزاع، والعمل على تحويل الطاقة السلبية إلى تغيير ايجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية، بما يشمل الايديولوجيا والبرامج التعليمية، والنظام السياسي، قبل الانتقال إلى حل النزاع.[4]

بوزريدة، الصراع الطائفي (السني-الشيعي)، 374.[1]

[3] حميداني، الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية، 37.

[1] جميل عزم، إعادة تعريف مصطلح "إدارة" الصراع، 06.

[2] حميداني، الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية، 38.

بناءاً على ما سبق يمكن القول أن ادارة النزاعات الدولية هي فن استخدام أدوات الحركة والتلاعب في متغيرات الموقف واستغلال مسالك الاتصال الداخلية والخارجية بغية تحقيق فعالية قصوى للأهداف المباشرة من القرار السياسي، وتشير ادارة النزاعات إلى عملية غير طموحة للتعامل مع النزاع، بخلاف التسوية التي تهدف إلى إنهاء النزاع عبر معالجته من جذوره.

المطلب الثاني: مبادئ ادارة النزاعات الدولية

تقتضي الادارة السليمة للنزاعات الدولية الإلمام بمبادئ وقواعد ادارة النزاعات، أي معرفتها ودراستها ومراعاتها عند التعامل مع النزاعات الدولية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- تحديد الأهداف:

يشترط النجاح في إدارة النزاع، إدراك كلٍ من طرفيها أو أطرافها، أنه لا يمكنه أن يحقق كل اهدافه، دفعة واحدة، إلا أن ذلك لا يمنع وجود أهداف يجب ألا يتخلى عنها، حتى لو تطلبت حمايتها الدخول في صراع مسلح، وهي المصالح الجوهرية. وإذا تحقق ذلك لكلا الطرفين، وكان هدفهما المشترك هو تجنب القتال، فسيحرص كل منهما على التصرف بعقلانية، بعيدا عن التشدد والمغالاة في مطالبه،[1] بمعنى أن تحديد هدف واضح تساعد على إيجاد الحل الملائم للنزاع وتسويته، وبالعكس فإن محاولة تحقيق أهداف انتهازية، هي من العوامل التي تصعد النزاع، ومن ثم يجب توخي الحذر من المبالغة في المطالب، أو التمادي في طلب التنازلات، نتيجة للاعتقاد بأن الخصم لن يملك لها ردا، ما يتسبب بفشل جهود إدارة النزاع ويصل بها إلى مرحلة الصراع المسلح

2- الحرص على عدم احراج الخصم:

من الأصول المستقرة في ادارة النزاعات هو النظر إلى الخصم باعتباره شريكا في إدارة النزاع، وهذا في إدارة النزاعات حديثا، أما قديما فكان اللجوء إلى ما يسمى بالمباراة الصفرية أي أن يحقق طرف الانتصار الكامل على حساب الخسارة الكاملة للطرف المقابل، أما الآن فأصبح يعتمد على مباراة تبادل التنازلات وذلك لأن طرفي الأزمة قد أصبحا يجلسان في قارب واحد ومنه لا يتسبب الطرف الأول في احراج الطرف الآخر.[2]

3- التصعيد التدريجي للردع أو الخيارات المرنة:

---

[1] محمد أحمد عبد القادر وإبراهيم أحمد، **إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية** (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016)، 190.

[2] بوزريدة، النزاع الطائفي (السني-الشيعي)، 376.

لابد من التمسك بمبدأ الابقاء على كل الخيارات مفتوحة، أي أنه من الأكثر ملائمة أن نجرب خيارا بعد آخر، فان لم ينجح خيارا ما يتم اللجوء إلى الخيار الأشد، ذلك أن التدرج في تصعيد الردع يفسح المجال أمام صانع القرار في تجربة بديل آخر أقوى في حالة فشل البديل الذي اختاره، ولا جدال في عدم جدوى اختيار بديل أضعف اذا ما فشل البديل الأقوى في تطويع ارادة الخصم أو تليين مواقفه، كما أن استخدام أقوى أوراق الضغط في بداية النزاع لا يدع أمام الذي يخسره إلا استخدام القوة تجنبا لخسارة لا يحتملها ولا يريدها.

4- إتاحة الوقت للخصم:

إن اهدار حرية الحركة، لا ينجم عن افتقاد الخيارات فقط، ولكنه قد يترتب على ضغط عامل الوقت كذلك الذي لا يسمح للخصم بالتدقيق في اختيار البديل الملائم، سواء كان ذلك بسبب ضيق الوقت، أو بسبب الضغوط النفسية، التي يفرضها حرج الموقف،[1] وهو ما يحد من قدرته على ادراك أكثر الخيارات المطروحة أمامه ملاءمة.

5- توسيع نطاق المشاورات:

لا تقتصر فائدة تعدد الآراء على إدارة النزاعات فقط، بل تتعداها الى رسم السياسة الخارجية للدولة، بما توفره عملية إفساح المجال أمام عرض الآراء، والحلول الخلاقة للنزاعات، فتساهم في تعدد الرؤى وشمولها لجوانب النزاع، وسبل حلها، ومن ثم يمكن التوصل إلى حسابات دقيقة لتبعات أي قرار.[2]

6- إحكام قبضة القيادة السياسية على القرار:

ويعد من أكثر القواعد والقيود السياسية رسوخا، في ادارة النزاعات، وأقلها تعرضاً للجدل، تجنباً للعواقب الوخيمة، التي قد يترتب عليها صراع عسكري، وضمانا لتسخير القوة العسكرية لخدمة أهداف سياسية، حددت بدقة، وعدم تجاوزها. ومن ثَم، يكون هناك اتفاق عام على عدم استخدام خطط الطوارئ، بطريقة آلية، أثناء النزاعات الدولية؛ وإنما يمكن مراجعتها قبل التطبيق، وتعديلها في ضوء الظروف المصاحبة للنزاع.[3]

7- توسيع قاعدة الدعم اللازم للقرار:

يستمد قرار النزاع معظم فاعليته، مما يتمتع به من تأييد الحلفاء والأصدقاء، ومدى توافر غطاء من الشرعية الدولية له. بيد أن أهمية الدعم الخارجي للقرار أو بديله، لا تلغي

---

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية** (كتاب الكتروني)، 42.

[2] عبد القادر وأحمد، إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية، 192.

[3] بوزريدة: الصراع الطائفي (السني-الشيعي)، 373.

ضرورة دعمه الداخلي، الذي قد يصل إلى تحقيق إجماع قومي حوله؛ ويعني ذلك عدم وجود تعارض، بين البديل المقترح والقيم الجوهرية للمجتمع.

8- تحصين قرار النزاع ضد المؤثرات الداخلية:

تنبثق سلامة قرار النزاع، من القدرة على عزله عن المؤثرات الداخلية قدر الإمكان، وبناء حساباته على أسس موضوعية خالصة، تتعلق بمواجهة الخطر الداهم الذي يهدد إحدى القيم الجوهرية للدولة، أو ما يعرف بالمعطيات الذاتية للموقف، أو من خلال منظور محدود بطبيعة هذا الخطر.[1]

9- تعزيز نظام الاتصالات: تتطلب إدارة النزاعات تعاونا مشتركا، بين طرفي النزاع، لوقف تداعيات الموقف. ولذلك، يجب الإبقاء على قنوات الاتصال بينهما متيسرة، ومتعددة، بقدر الإمكان.[2]

المطلب الثالث: استراتيجيات وآليات إدارة النزاعات الدولية

الفرع الأول: استراتيجيات ادارة النزاع

تتعدد هذه الاستراتيجيات بحسب وضعية كل طرف وقدراته وإمكانياته، ويمكن إجمال هذه الاستراتيجيات في شقين:

1- الاستراتيجيات الدفاعية:

أ- استراتيجية التعهد: هي استراتيجية تعرف بالقسر الفعّال للخصم أي إقناع الخصم بأنه يعني ما يقول، وبنوايا صادقة، ومن الوسائل المفضلة في هذه الاستراتيجية التعهد بالصمود وترك الخطوة التالية للخصم، كما ان التعهد قد يكون شفوياً أو في شكل تصريح غامض مفاده أننا لن نقف مكتوفي الأيدي، ولن نتردد في اتخاذ قرارات صعبة.

ب- استراتيجية التوفيق: هي إستراتيجية قائمة على خفض التصعيد بناءاً على تنازلات متبادلة تهدف الى تطويق النزاع و الخفض من مستوياته إلى الحد الذي يؤدي إلى الاتجاه نحو تسوية النزاع.

---

[1] عبد القادر وأحمد، إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية، 193.

[2] عبد الكافي، ادارة الصراعات، 44-46.

ج- استراتيجية جس النبض: تقوم هذه الاستراتيجية على مبادرة طرف انتهاج سلوك معين سواء في جانب التصعيد أو التهدئة لمعرفة ردة فعل الطرف المقابل في النزاع وتتجه هذه الاستراتيجية إلى محاولة دفع الخصم الى تغيير مواقفه وتليينها لحل النزاع أو تخفيف حدته.[(1)]

د- استراتيجية شراء الوقت: وهي استراتيجية تنم عن المماطلة والدخول في مفاوضات جانبية حول أمور سطحية لا تمس بجوهر النزاع وذلك من أجل كسب الوقت، إما لحشد التأييد الخارجي (العسكري والدبلوماسي) او للاستعداد العسكري واستئناف النزاع من أجل تحقيق مكاسب على الأرض.[(2)]

2- الاستراتيجيات الهجومية:

أ- استراتيجية التصعيد: يعد التصعيد أحد استراتيجيات إدارة النزاعات الدولية وكثيراً ما يعني البدء بتعهدات متواضعة وزيادة التهديدات بعد ذلك من أجل اجبار الخصم على الحل الوسط وتجنب صعود الأطراف إلى أعلى مراحل التصعيد.

ب- استراتيجية الدحر (الغزو المنظم): يتم انتهاج هذه الاستراتيجية وفق تدرج زمني يتم فيه تحقيق مكاسب معينة في النزاع أو طرح مطالب للطرف الآخر وكلما كان هناك رضوخ من الطرف الآخر أو تقدم على الأرض للطرف الأول كلما كان ذلك دافعاً لطرح مطالب جديدة وتحصيل مكاسب اضافية.[(3)]

ج- استراتيجية الضغط المحكم: وتقوم على تطويق الخصم واحتوائه ضمن حدوده ومحاولة فصله عن محيطه، من خلال المقاطعة والحصار ودفع الدول الأخرى إلى مقاطعة تلك الدولة مما يجعل هذه الأخيرة في موقف محرج وصعب وبالتالي ترضخ إلى تسويات معينة للنزاع الدولي.[(4)]

د- استراتيجية الأمر الواقع: وهي استراتيجية تسعى إلى دفع الخصم إلى القبول بالوضع الذي خلفه النزاع والذي يكون غالباً في غير صالحه ومحاولة جعله لا يسعى إلى تغيير هذا الوضع الجديد بل يقره على أساس عدم قدرته على المعارضة أو المواجهة.

---

[1] سليم حميداني، **محاضرات لمقياس نظرية صنع القرار**، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية، 2014/02/03.

[1] نفس المرجع.

[2] حسين أحمد الطراونة وماجد عبد المهدي المساعدة، **ادارة التفاوض وحل النزاعات** (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016)، 215.

[4] صلاح عبد الحميد، **الإعلام وادارة الازمات** (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2013)، 186.

ه- استراتيجية الابتزاز التهديدي: وتقوم على اجبار الخصم على تقديم تنازلات ويكون هذا الاجبار مقرونا بالتهديد في حالة الرفض،[1] و غالباً ما يكون الخصم في هذه الحالة ضعيفاً ومضطراً إلى تقديم هذه التنازلات تحت طائلة التهديد باستعمال القوة أو العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية.

تعبر هذه الاستراتيجيات عن المرونة التي تميز سياسات الدول في إدارة نزاعاتها المختلفة، فهي تلجأ إلى اختيار استراتيجية ما وفقاً لما تقتضيه خصوصيات النزاع، والظروف الدولية المحيطة وحجم المكاسب المتوقع الحصول عليها، إما بالتسويات أو بالدفع بالنزاع الى مرحلة أعلى، وهو ما لا ترغب فيه أغلب الدول لأنها تسعى لإبقاء النزاع في مستوى طبيعي.

الفرع الثاني: آليات ادارة النزاعات

تقتضي ادارة النزاع اعتماد آليات تختلف بحسب ظروف النزاع والأطراف المشاركة فيه ودرجة خطورته، ويمكن أن نستعرض هذه الآليات على النحو التالي:

1- المساومة: ان تباين المصالح بين طرفي النزاع يستدعي استخدام هذه الآلية في ادارة النزاع، حيث يسعى كل طرف إلى ايجاد نوع من الاتفاق والمساومة تنطوي على محاولة دفع الطرف المقابل إلى قبول تنازلات لم يكن يقبل بها عند بداية النزاع، وهنا نكون أمام احتمالين، إما أن يفشل الاجبار مما يدفع بالطرف المساوم إلى التهديد بالتصعيد والحرب، واما أن يقبل الطرف المقابل شروط المساوم لما قد يجنيه من فوائد قريبة أو بعيدة المدى،[2] ويمكن تحديد الشكل الأساسي للمساومة على النحو التالي:

- تبدأ عملية المساومة بتحديد المنفعة لطرف في مطالبه عند طرف آخر وتتعدد العوامل المشكلة للمنفعة إلا أن أبرزها الموقع الجيوبوليتيكي للدولة ومواردها.

- الطرف الثالث (الوسيط) في عملية المساومة يكون ذو نفوذ مادي معنوي أو مادي أو له مصالح حقيقية مع كلا الطرفين.

- تتأثر المساومة بالسياق الاقليمي وذلك عبر دور الوحدات والقوى المكونة للإقليم، وفعالية هذا السياق في المساومة مقترن بتأثيرات النزاع على عملية الصراع حول النفوذ الاقليمي.[3]

[1] حسين قادري، النزاعات الدولية، 138،137.

[2] الطروانة والمساعدة، إدارة التفاوض، 207.

[3] حميداني، محاضرات لمقياس نظرية صنع القرار.

2- المباراة: يتم اعتماد هذه الآلية في النزاعات التي يتوفر فيها ما يمكن التنازع عليه والحصول عليه سواء كلياً او اقتساماً، ويتم استعمال هذه الآلية في ثلاث بيئات تتمثل فيما يلي:

أ- بيئة التأكد: وهي الحالة التي تتوافر عند وجود معلومات كاملة ومؤكدة من بدائل القرارات والحالات الممكنة وناتج كل قرار.

ب- بيئة عدم التأكد: يكون الاختيار على أساسها بين بدائل يمكن أن تمثل أفضل النتائج وهناك أربع معايير لهذا الاختيار:

- معيار المتوسط الحسابي: يُعتمد هذا المعيار في حالة ندرة المعلومات ووفق هذا المعيار يتم التعامل مع جميع الاحتمالات في النزاع على أساس المتوسط الحسابي للناتج المتوقع لكل القرارات واختيار أفضلها.[1]

- معيار أفضل الأسوأ: وفق هذا المعيار يقوم صانع القرار بتقييم كل قرار ممكن وذلك بتحديد أسوأ نتيجة لأي بديل.

- معيار أفضل الأفضل: هذا المعيار يعتمد على تحديد افضل نتيجة لأي بديل ثم الاختيار.

- معيار الأقل ندماً: وفق هذا المعيار يتم اتخاذ القرار في سياق الرغبة في تخفيض درجة التكلفة في حالة اتضاح أن لهذا القرار عواقب سلبية وذلك يتم من خلال عمليتين أحدهما تحديد افضل القيم التي يمكن الحصول عليها، والاخرى تتمثل في تحديد احتمال فقدان هذه القيم وما يمكن أن يترتب عن ذلك.

ج- بيئة المخاطرة: وهي البيئة الواقعة بين بيئة التأكد وبيئة عدم التأكد، وتطرح هذه البيئة مسألة العقلانية في اتخاذ القرار، وحجم المعلومات المتوفرة.[2]

3- آلية التحالف: يأتي التحالف كألية في ادارة النزاع وذلك من أجل احداث توازن في القدرات العسكرية ومجابهة المخاطر، وتتمثل أغراض التحالف في ادارة النزاع فيما يلي:

- التآلف : حيث يتم تحويل المنافس في القدرات إلى حليف مع الأخذ في الاعتبار مدى تكامل الأهداف، وهذه العملية تقوم بالتقريب بين المتنافسين بشكل يخفف من النزاع ويخلق مجالا من الحياد بينهما في الأهداف.

[1] عبد الكافي، ادارة الصراعات، 54.

[2] نفس المرجع، 55.

- تعظيم القدرات المسلحة: ويكون ذلك من خلال التوقع والتقييم, ويقصد بالتوقع قابلية النزاع للحدوث إما في المستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد، أما التقييم فهو معرفة افرازات هذا النزاع المتوقع الفرص والقيود.

تعد آلية التحالفات آلية هامة في ادارة النزاع والتعامل مع عناصره ومسبباته وهي إما تتجه بالنزاع إلى التهدئة عن طريق خلق توازن في القوة مع الخصم أو تتجه به إلى التصعيد عن طريق نشوء تحالفات موازية وهنا قد تلعب المساومة دورا مهما في ادارة النزاع وتطوره.[1]

المبحث الثالث: نظريات ادارة النزاعات الدولية

لا يمكن الحديث عن ادارة النزاع دون التطرق إلى نظريات ادارة النزاعات الدولية، حيث قدمت هذه الأخيرة العديد من النماذج المختلفة والمتعددة والهامة والتي يمكن الإستناد عليها بغية القيام بعملية ادارة النزاع، وتتمحور هذه النظريات في ثلاث رئيسية هي:

المطلب الأول: نظرية المباريات/ الألعاب Game

ظهرت نظرية المباريات على يد عالم الرياضيات جون فون نيومان J. Von Neumann عام 1921، وأخذت تطبق في مجال الاقتصاد حيث شهدت تطورات عدة في هذا الحقل، لتدخل بعد ذلك الى مجالات اخرى منها مجال السياسة خصوصا في الخمسينات والستينات،[2] وتعرف نظرية المباريات حسب كارل دويتش K. Deutsch بأنها:

> "ذلك المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض ألعاب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة"، ويعرفها ستيفي برامز S. Brams بأنها "أنها مجموعة القواعد التي تساهم في ربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات"،[3]

وقد تم سحب النظرية إلى واقع العلاقات الدولية لتفسر جوانب متعددة ومتنوعة من التفاعلات بين الدول، خصوصا تلك النزاعية منها، حيث تقدم نظرية اللعبة منهجا فعالا لإدارة النزاعات الدولية، أين ينظر للنزاع على أنه مباراة بينما يتجسد أطراف النزاع في اللاعبين.

[1] حميداني، محاضرات نظرية صنع القرار، 23.

[2] Duncan Snidal, **The Game Theory of International Politics,** World Politics 38 (october 1985): 25.

[3] Ibid., 27.

إن الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية يتمثل في محاولة اللاعب إعمال فكره ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين، ويحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يحقق أكبر عدد من الأرباح أو أن يقلل قدر الإمكان من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، ولذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات وتكهن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال، لتأمين افضل النتائج المتوقعة كصيغة مثالية في عملية ادارة النزاع.[1] وفي تعريف آخر لمارتين شوبيك يقول بأنها

"طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب ليها صفة الصراع او التعاون"، [2]

واستناداً إلى هذا التعريف يمكن القول أن جوهر نظرية المباريات يقوم على افتراض مفاده وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل اهدافهم والتي يسعون لتحقيقها، حيث يتوفر لكل واحد منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون معه جميعا. فهذه النظرية لا تفترض فوز طرف بالكامل مقابل خسارة الطرف الآخر فحسب، بل قد تنتهي المباراة بحدوث نوع من التعاون بين الطرفين بحيث يتم تفادي الخسارة المطلقة.وفي فكرتها العامة تقوم نظرية المباريات على افتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها الى قسمين:

1- صراعات ذات طبيعة تنافسية Competitive

وهي التي تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق فإن الكسب الذي يتحقق لمصلحة أحدهما يمثل في نفس الوقت وفي نفس الدرجة خسارة للطرف الآخر، كما أنه إذا أمكن للطرف أن يحقق النصر ثم مني بعده بهزيمة فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفرا. وفي هذا النوع من اللعب يسعى كل طرف إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح وإنهاء وجود أو استسلام الطرف المعادي، والصراع التنافسي من الصعب إيجاد حل له .

2- صراعات غير تنافسية Non-Cometitive

وهي عكس الصراعات التنافسية، بمعني أن يكون هناك مجال واسع للتنسيق والتعاون بين طرفي الصراع، حيث أن طرفي الصراع قد يخسران معا أو يكسبان معا ويكون السلوك التعاوني هو السمة المميزة للمباراة، وذلك من خلال الدبلوماسية المفتوحة بين

[1] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، (عمان، دار الشروق، 2010)، 64.
[2] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، (كتاب الكتروني)، 206.

أطراف اللعبة ووجود خطوط الاتصال والتنسيق والحرص على الحلول الوسطى، وخلفية هذه المباراة هو الحساب العقلاني لكلا اللاعبين اللذان يقرران الحل الوسط وهو الخيار المفضل لكليهما، وعلى هذا الأساس يصبح الاتجاه التعاوني في المباراة خيارا عقلانيا رجحت فيه كفة الأرباح على كفة الأضرار بالنسبة لكل طرف.[1]

تقوم نظرية الألعاب على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، ولذا فان النظرية تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز ولكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلاً، إذ أن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان، وقد استخدم أنصار النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير،[2] كما تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الألعاب:

1- اللعبة الصفرية Zero sum game

هذا النوع من المباريات يعني أن ما يربحه طرف يساوي ما يخسره الطرف المقابل، أي المكاسب التي يحققها الطرف (أ) تساوي الخسارة التي يتكبدها الطرف (ب)، أي ربح مطلق للطرف (أ) مقابل خسارة مطلقة للطرف (ب).

2- اللعبة غير الصفرية Non zero sum game

لا وجود لربح مطلق أو خسارة مطلقة في هذه اللعبة، ذلك أن الخيارات المطروحة أمام الطرفين لا تسمح بذلك، مما ينتج عنه مستوى مقبول من الربح والخسارة لكلا الطرفين، بحيث ينال كل طرف نصيبا من الربح ونصيبا من الخسارة في نفس الوقت.[3]

مما سبق يمكن القول أن الفرق بين الألعاب الصفرية والغير صفرية يكمن في طبيعة الفوز والخسارة، فعندما يتنازع طرفان حول هدف معين وينجح طرف ويخسر آخر نكون أمام لعبة صفرية، واذا لم يتمكن الطرفان من تحقيق الهدف على الوجه الكامل وسعياً إلى التساوم من أجل الحصول على نسبة من الربح، نكون أمام اللعبة غير الصفرية.

إن النجاح الذي حققته النظرية لا يلغي مكامن العجز فيها، مما عرضها لانتقادات عدة كان من بينها:

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات**، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991)، 258.

[2] دورتي وبالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، 338.

[3] محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية، 66.

- أنه لا يمكن تطبيق قواعد هذه النظرية على القضايا ذات الطبيعة المعنوية مثل الأيديولوجية والعنصرية وغيرها من المسائل التي لا تحتمل القياس الكمي.

- أن هذه النظرية صممت للمواقف النزاعية التنافسية ثنائية الأطراف، أما التي تتعدد فيها الأطراف فإنه يمكن أن تنشأ ائتلافات ومحاور وتحالفات، وبالتالي فإن صورة المواقف تصبح مختلفة تماما مما يمنع تطبيق قواعد اللعبة.

- من غير الممكن واقعياً تصور أين يكون سلوك الأطراف المتنازعين في أي موقف أو في أي علاقة محصوراً في إطار بديلين لا ثالث لهما، وهما إما الكسب وإما الخسارة مع ضرورة الإشارة إلى أن لا طرف يكسب بصورة كاملة، كما أنه لا طرف يخسر بصفة كاملة.[1]

على الرغم من الانتقادات التي وجهت لنظرية المباريات إلا أنها تبقى نموذجاً فعالاً للتحليل الكمي المحايد في ادارة الصراعات والنزاعات الدولية.

المطلب الثاني: نظرية الردع Dussiasion Theory

يعرف توماس شيلينغ T. Schelling الردع على أنه:

"استراتيجية عسكرية تقوم على مسألة تهديد الخصم بهدف سلب ارادته ومنعه من البدء بالفعل"،[2]

وتشير نظرية الردع حسب الباحث عبد القادر فهمي إلى:

"امتلاك القدرة على إلحاق الاذى وترتيب القصاص وهي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير، وعامل الخوف والخشية من ان يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح"،[3]

تطرح هذه النظرية تصوراً لإدارة الصراعات والنزاعات يستند على فكرة استخدام القوة المسلحة من أجل ثني الخصم عن الاتيان بفعل يرى الطرف الأول أنه ضار به، تحت ما يسمى بالردع بالرحمان، أو تهديد الخصم بالحاق اضرار فادحة في حالة تنفيذه لفعل ما يمكن أن يشكل تهديداً لمصالح أو أهداف أو موقع أو مكانة الطرف الأول، وهو ما يعرف بالردع بالعقاب.[4]

---

[1] صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، 250.

[2] Daniel Rajmil, **The Middle East; Deterrence And Nuclear Deterrence,** The Spanish Institute For Stratigic Studies 06 (10 november 2015): 394.

[3] محمد رضوان أبو نصيرة، **المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 2000-2004 "قطاع غزة نموذجا"**، (مذكرة مكملة لدرجة الماجستير، جامعة الأزهر-غزة، 2017)، 18.

[4] كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**، (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999)، 204.

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الردع يقوم على أن الفعل يجب أن يوجه إلى العقل والفكر والادراك وليس إلى الاشياء، بمعنى أن الهجوم يسدد إلى مدركات الخصم (تهديد سيكولوجي) وليس إلى قدراته وامكانياته المادية، من أجل ارباك الخصم والتأثير في قراراته.

وقد مرت نظرية الردع بمرحلتين، مرحلة الردع التقليدي والتي اعتمدت على الأسلحة التقليدية، ومرحلة الردع النووي التي سادت خلال الحرب الباردة، وقد قامت النظرية في بداية هذه المرحلة على مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الأولى، أي بتوجيه ضربة نووية استباقية ساحقة وشاملة تفقد الخصم القدرة على الرد النووي، مما دفع القوتين المتصارعتين آنذاك إلى الدخول في سباق تسلح لضمان امتلاك هذه القدرة، وصل بهما إلى ما يسمى القدرة على التدمير بالضربة الثانية أو الردع النووي المتبادل،[1] والذي يرمي أساساً إلى اقناع الخصم بأن أي فعل سيقوم به لن يفضي الى مكاسب تفوق ما سيلحق به من دمار، بمعنى أن أي هجوم مهما كانت نوعيته وجهته لن يكون قادراً على تدمير القابلية على الرد الانتقامي، وأن ما يتبقى من قابلية الرد الانتقامي مهما كان نوعها وحجمها فإنها ستكون كافية لإلحاق اضرار عميقة بالطرف المهاجم بالقدر الذي يجعل حجم خسائره يفوق ما كان يتوقع كسبه.[2] وحتى يكون نموذج الردع النووي ذو فعالية في ردع الخصوم وتحقيق الأهداف لابد من أن يشتمل على عنصرين مهمين:

1- **امتلاك قوة نووية ذات فعالية وجاهزة للاستخدام وموثوق بها:** وذلك من خلال المناورات العلنية والدعاية لهذه المقدرة لتأكيد مصداقيتها وفعاليتها للطرف الأخر، كما يستطيع الرادع الكشف عن تفاصيل هذه القوة أو كشف النقاب عن أمور معينة تفيد الطرف الأخر بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء تصور عنه، شريطة أن لا تخدمه، فالردع لا يجب أن يبقى سراً.

2- **وجود إرادة سياسية قادرة على استخدام سلاح نووي:** أي التصميم على توظيف هذه القوة في ظروف معينة بعيدا عن أي استعداد للمساومة أو التخاذل أو التراجع، ذلك أنه إذا أحس الطرف الثاني باستعداد الطرف الرادع للتراجع أو المساومة فانه يعمد إلى ممارسة بعض الضغوطات والتصرفات التي لن تكون في مصلحة الرادع، ومن هنا يكون تأثير الردع ضعيف.[3]

يشغل أسلوب الردع النووي حيزاً واسعاً من نظرية الردع لدرجة أن البعض يراهما مترادفان، رغم وجود العديد من أساليب الردع الأخرى التي تنضوي تحت لواء هذه

---

[1] محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية، 122، 123.

[2] Rajmil, **The Middle East; Deterrence And Nuclear Deterrence,** 395.

[3] سليم قسوم، محاضرات في مقياس **الدراسات الاستراتيجية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2018/2017.

النظرية، من بينها التهديد بالعقوبات الاقتصادية التي تتم من خلال تعطيل العلاقات التجارية والمالية للخصم، والعقوبات السياسية كالحصار لمنع الخصم من حرية الحركة، اضافة إلى العقوبات الاعلامية من خلال تشويه صورة الخصم أمام الرأي العام العالمي والتحريض ضده وإلصاق تهم اليه كالإرهاب والتطرف وغيرها، وهو الأسلوب الذي تتبعه اسرائيل خاصة في صراعها مع الفلسطينيين،[1] ويشترط توظيف هذه الأساليب من الردع تمتع الطرف الرادع اضافة إلى المكانة العسكرية، بمكانة مرموقة اقتصاديا وسياسيا في الساحة الدولية، اضافة إلى حيازته على شبكة اعلامية ضخمة تمكنه من كسب التأييد والتأثير سلبا على الخصم.

كغيرها من النظريات تعرضت نظرية الردع إلى العديد من الانتقادات أهمها:

- ليس هناك إجماع في الأدبيات المختلفة عن كيفية جعل الردع النووي أمر موثوق في نظر الخصم، كما أن صعوبة تقدير الطرف الرادع قابلية الخصم على المقاومة تؤدي إلى خسارة الطرف المبادئ بالحرب أكثر من الطرف المستهدف.[2]

- ليس هناك اتفاق حول نوع ومستوى وحجم الأسلحة النووية التي يجب توفرها للوصول إلى مستوى الردع النووي.

- يرى بعض الباحثين أن امكانية فشل سياسة الردع مطروحة بقوة في البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بسبب زيادة عدد الدول التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل (نووية، كيميائية، بيولوجية، أنظمة الاتصال لتلك الأسلحة).

- قد تشكل سياسة الردع التي تتبعها الدول عاملاً من عوامل النزاع أكثر من كونها وسيلة لتجنب أو ادارة النزاعات، خصوصا في بيئة دولية يسودها الشك وعدم التيقن من النوايا الحقيقية للخصم، كما أن إدراك أحد أطرف النزاع لضعف الخصم يفتح الباب أمام الطرف الأقوى للقيام بأعمال عدائية[3].

- قد يؤدي اتباع سياسة الردع الى انهاك الخصوم بإدخالهم في سباق محموم نحو التسلح، وزيادة القدرات العسكرية.

مما سبق عرضه يمكن القول ان نظرية الردع تمثل نموذجا جيدا لإدارة النزاعات الدولية من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية والاقتصادي والسياسية أو الاعلامية لإجبار الخصم على النزول عند رغبة الرادع، سواء بمنعه عن القيام بفعل ما أو دفعه الى

---

[1] أبو نصيرة، المقاومة الفلسطينية المسلحة واثرها على نظرية الردع الإسرائيلية، 20،19.

[2] هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، 204.

[2] مرابط، تطور حقل الدراسات الاستراتيجية، اطلع عليه بتاريخ: 2019/03/23، https://tinyurl.com/y5zevo3z

القيام بفعل يخدم الطرف الأول، غير أنه من غير الممكن التعويل المطلق على سياسة الردع، ذلك أن سوء التقدير لقدرات الخصم قد يؤدي بالطرف الرادع إلى الهلاك، إضافة إلى أن عدم تيقن الأطراف من النوايا الحقيقية لبعضها البعض قد يؤدي بهم إلى الهلاك، خصوصا ظل الانتشار الأفقي والعمودي للأسلحة النووية.

المطلب الثالث: نظرية الحرب المحدودة

ظهر مصطلح الحرب المحدودة لأول مرة عام 1957 عندما أكد وزير الخارجية الأمريكي أنداك جون فوستر دالاس بأن العلم والتطور التكنولوجي الحاصلان في الهندسة الحربية يكشفان عن امكانية جديدة تنعكس على تغيير آلية الاسلحة النووية، مما يعني ان توظيف هذه الاخيرة لن يؤدي بالضرورة الى هلاك الانسانية،[1] وبالتالي فإن هذا الخوف الذي ساد خلال الحرب الباردة من اندلاع حرب نووية تبيد كل الأطراف المنخرطة فيها، أدى إلى تطوير نظرية عن الحرب المحدودة تضبطها وتقيدها وتضع لها مواصفات معينة تراعي فيها ما يترتب عليها من نتائج.[2]

يعرف ترپياتي Tripati الحرب المحدودة بأنها:

> "صراع تم تحجيمه اقليميا في نطاق ضيق، وفيه تقبل اطرافه بمحض ارادتها وبتدبير سابق بأن تبقي على الموارد العسكرية المستخدمة في ادارة هذه الحرب في حدود ضيقة،"(3)

أي أن الحرب المحدودة هي صدام ناتج عن تصارع قوتان عظمتان أو أكثر، يكون هذا الصدام مضبوط ومحدد من حيث الرقعة الجغرافية للحرب ومن حيث الأسلحة المستخدمة والموارد المادية.

ونظرية الحرب المحدودة تقوم على الافتراضات التالية:

- يحدد المتحاربون في البداية أهدافهم السياسية والعسكرية من الحرب، وحجم وطبيعة القوات والوسائل التي تشترك في هذه الحرب، وحتى مناطق القتال وكذا الأغراض المطلوب تدميرها أو الاستيلاء عليها، لذلك يختلف مجال ومدة الحروب المحدودة اختلافا كبيرا طبقا للقيود التي تفرضها الأطراف المتحاربة.

---

[1] العقابي، العلاقات الدولية،225.

[2] أحمد ابراهيم خضر، **أكتوبر1973: البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/04/06http://cutt.us/l1paQ،

[3] العقابي، العلاقات الدولية، 225.

- المبدأ الأساسي للحرب المحدودة هو الانتقال من المفهوم المادي للحرب إلى مفهومها النفسي، حيث تستهدف تبديل قناعات الخصم وتفتيت معنوياته ودفعه للاستسلام، وذلك يستلزم امتلاك الدولة لقوة عسكرية مجهزة بوسائل حديثة وفعالة.[1]

- نظرية الحرب المحدودة تفترض وجود اتفاق ضمني بين الأطراف بعدم استخدام الأسلحة النووية والاستعاضة عنها بالأسلحة التقليدية، ذلك أن هدف هذه الحرب هو تحييد مخاطر الحرب النووية الشاملة.

- ميدان المعارك يكون خارج أراضي الأطراف المتصارعة فقد يكون في أراضي الدول الحليفة أو في المناطق التي تشكل مناطق نفوذ بالنسبة لأطراف الصراع الكبرى، أو في أقاليم هذه الأخيرة، دون أن يشمل هجوم طرف على التجمعات السكانية للطرف الآخر أو على أراضيه،[2] بمعنى نقل المعارك إلى أقاليم أخرى –عادة ما تكون دول صغرى- عن طريق التدخل المباشر أو غير المباشر، مثل ما حدث بالنسبة للحرب الكورية وحرب فيتنام.

- قد يكون اللجوء إلى الحرب المحدودة نتيجة لغياب التكافؤ العسكري بين القوى المحلية المتصارعة، أو لأن الظروف السياسية الخارجية لا تسمح بالقيام بحرب شاملة.

- ليس من الضروري أن تكون الحرب المحدودة على نسق واحد دائما، إذ قد تكون محدودة في جانب معين وغير محدودة في الجانب الآخر، كأن تكون محدودة بالنسبة لمنطقة جغرافية معينة وغير محدودة بالنسبة لوسائل الحرب والأهداف المطلوب تدميرها، وقد يستخدم أحد الأطراف المتحاربة إمكانياته الاقتصادية والعسكرية كاملة بالرغم من عدم كفايتها في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها البلاد، وذلك لعدم التكافؤ بينها وبين الطرف الآخر.[3]

نظرية الحرب المحدودة هي الأخرى تعرضت إلى العديد من الانتقادات، كان من بينها:

- أن هذه الحرب تحمل في طياتها آلية التصعيد وبالتالي فهي وسيلة لإطالة عمر الصراعات والنزاعات وتنشيط همم الخصم ودفعه إلى القيام بعمليات عسكرية غير محدودة، ذلك أن التكافؤ من حيث قوة الخصوم يجعل من مسألة السيطرة على التصعيد أمرا غير معقول، وبالتالي فالحرب المحدودة لا يمكن أن تكون إلا حرباً ممتدة.[4]

---

[1] محمد بوضياف، **استراتيجية الحرب المحدودة عملية "سيرفال" نموذجا**، المعيار 18 (2017): 125.

[2] العقابي، العلاقات الدولية، 225.

[3] ابراهيم خضر، مرجع سابق.

[4] صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، 518.

- إن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ذات التأثير المحدود ضد خصم نووي كبير يحفز رغبة الرد لدى هذا الأخير،[1] وهكذا فإن خيار الحرب النووية المحدودة سيتصاعد بشيء من الحتمية إلى حرب فناء.

- يرى دعاة الحرب المحدودة أن إحراز النصر الخالص لطرف على حساب آخر في هذا النوع من الحروب غير ممكن في معظم الأحوال، ذلك أن الطرف الخاسر لن يتردد في أن يلقي بكل ثقله النووي في المعركة.[2]

كنتيجة يمكن القول أن نظرية الحرب المحدودة تطرح منهجا لإدارة النزاعات الدولية يقوم على فكرة ردع الخصوم عبر الاستخدام المحدود للأسلحة المتوفرة والتي تنحصر عادة في الاسلحة التقليدية بينما يشمل ميدان القتال منطقة جغرافية محددة مناسبة للحرب وغالباً ما تكون منطقة توتر، والهدف من هذه الحرب هو تحقيق بعض الأهداف الجزئية وارباك الخصم دون اللجوء إلى توظيف السلاح النووي تفاديا للتدمير الشامل المتبادل، غير أنه ولكون هذه الحرب تمثل إحدى أوجه التصعيد في الصراع فإنه من غير الممكن ضمان بقاء التصعيد عند درجاته الدنيا، وبالتالي قد تتحول الحرب المحدودة إلى حرب شاملة لا ينتصر فيها طرف على آخر.

وكخلاصة لهذا الفصل نقول بأن النزاع الدولي هو الخلاف الناتج عن تعارض الارادات الوطنية للدول، وأن المفاهيم المتداخلة معه هي في الحقيقة عبارة عن مراحل متقدمة أو متأخرة من النزاع، وفي ما يتعلق بمستويات تحليل النزاعات الدولية رأينا كيف تعددت واختلفت هذه المستويات بدأً من المستوى الفردي أين ركزت النظريات السيكولوجية على دور العوامل النفسية في دفع الفرد إلى اتباع سلوكات نزاعية، ثم مستوى الدولة والذي تعددت مداخله بين الواقعي والجيوبوليتيكي والمدخل الذي ربط بين النزاعات وطبيعة النظام السياسي للدولة، وأخيراً المستوى النظمي الذي فسر النزاعات الدولية انطلاقاً من بنية النظام الدولي سواء كان أحادي القطب أو ثنائي أو متعدد الأقطاب، ثم انتقلنا إلى ادارة النزاعات الدولية وقلنا بأنها تشير إلى عملية التلاعب بمتغيرات الموقف بهدف السيطرة على ديناميكيات النزاع وتفاديا لوصوله مرحلة الحرب من جهة، وتحقيق المزيد من المكاسب من جهة أخرى، كما تطرقنا إلى مبادئ ادارة النزاعات والآليات والاستراتيجيات التي يُستند عليها بغية التعامل مع النزاعات، وفي المبحث الثالث وضحنا كيف أن نظريات ادارة النزاعات الدولية طرحت مناهج وأساليب مختلفة تمكن صانع القرار أو القائم على ادارة النزاع من تحقيق أهدافه والتمكن من

---

[1] إبراهيم خضر، مرجع سابق.

[2] صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، 519.

الخصم بأقل قدر من الخسائر، اضافة إلى استعراضنا لعيوب هذه النظريات والانتقادات التي وجهت لها من قبل الدارسين.

تعد قضية النزاع في شبه الجزيرة الكورية أحد أعقد القضايا المطروحة على الساحة الدولية وأشهرها على الاطلاق، وذلك نتيجة لارتباط النزاع في هذه المنطقة بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى من جهة، ومن جهة أخرى حجم التهديد الذي سيشكله هذا النزاع في حالة انفجاره والذي قد يتعدى حدود اقليم شمال شرق آسيا ليشمل مناطق اخرى من العالم. ولهذا سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تاريخية لحيثيات تطور هذا النزاع ومعرفة دوافع نشوئه وديناميكياته عبر التاريخ، وكذلك سنقوم بدراسة جيوسياسية شبه الجزيرة الكورية للوقوف على خصائص هذه المنطقة التي جعلت النزاع الكوري الشمالي-الجنوبي يأخذ طابعا دوليا ويرتبط بميزان قوى الدول الكبرى.

المبحث الأول: جيوسياسية شبه الجزيرة الكورية

في بداياته نشأ النزاع في شبه الجزيرة الكورية كنتيجة لمقتضيات الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب، لكن استمرار النزاع إلى حد اليوم رغم انتهاء الحرب الباردة يثير العديد من التساؤلات، سنحاول الاجابة عنها من خلال هذه المبحث الذي تطرقنا فيه لخصائص وأهمية منطقة شبه الجزيرة الكورية بالنسبة للنظام العالمي والاقليمي، تاريخيا، جغرافيا، ايديولوجيا، وعسكريا.

المطلب الأول: تاريخ شبة جزيرة كوريا

لطالما كانت كوريا عبر التاريخ منطقة توتر، حيث كانت مسرحا للعديد من الحروب، ومحل أطماع كل من المغول والتتار. وقد اثبتت الأبحاث التاريخية أن تاريخ كوريا ضارب اطنابه في حقب ما قبل التاريخ، وهو ما خلد في روايات أسطورية وقصص عن تاريخ تكوين كوريا، وجاءت الحفريات لتثبت بعض تلك القصص ووجود عدة دول منذ الألف الأولى قبل الميلاد.[1]

يبدأ تاريخ شبه الجزيرة الكورية والشعب الكوري بهجرة جماعات بشرية من شمال الصين ومنشوريا إلى شبه جزيرة كوريا حوالي 5 آلاف سنة مضت، وكانت أولى الممالك التي نشأت في كوريا مملكة "وايمان" التي حكمت شمال البلاد ابتداء من سنة 194 ق.م، إلا أن أسرة آلهان في الصين سرعان ما قضت على هذه المملكة وأصبحت كوريا تابعة للصين حتى القرن الرابع الميلادي، وفي حوالي منتصف القرن السابع الميلادي استطاعت أسرة كيم أن تقوم بتوحيد البلاد في دولة مستقلة.[2]

[1] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج5 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990)، 201.
[2] ميلاد المقريحي، **موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر** (ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1997)، 283.

وتأسست أول دولة كورية ذات صيت باسم كوه تشوه سون (أي تشوه سون القديمة) في عام 2333 ق.م، وفي القرن الأول قبل الميلاد سيطرت الممالك الثلاثة، وهي مملكة كوه غور يو (37 ق.م- 668م) ومملكة بايك جيه (18ق.م- 660م) ومملكة شيلا (57 ق.م- 935م)، على شبه الجزيرة الكورية كلها وجزء من منشوريا، واسقطت مملكة شيلا كلا من مملكتي بايك جيه و كوه غوريو في عام 660م وعام 668م على التوالي. ويعد عصر مملكة شيلا الموحدة عصرا ذهبيا للثقافة الكورية خاصة الفنون البوذية، وفي مملكة كوه ريو التي تأسست (918م- 1392م) تكونت حكومة ارستقراطية، وكانت الديانة البوذية ديانة رسمية للمملكة، اما اسم كوريا فقد جاء من اسم مملكة كوه ريو، وغيرت مملكة تشو سون عاصمتها من مدينة غاي سونغ إلى مدينة يانغ (سيول حاليا) في عام 1394 وقامت بإصلاحات سياسية واقتصادية وتبنت الكونفوشيوسية كأيديولوجية للمملكة.[1]

وشهدت كوريا سلسلة من الغزوات الأجنبية المغولية والمنشورية واليابانية، فقد ظلت تحت الاحتلال المنغولي من عام 1231م وحتى مطلع القرن الرابع عشر، ومنهوبة من قبل القراصنة اليابانيين بين عامي 1359 و1361، واطلق موحد اليابان هيدويوشي غزوا كبيرا لكوريا عامي 1592 و1579 وعندما ركزت القوى الغربية دبلوماسية "السفينة المدفعية" على كوريا منتصف القرن التاسع عشر، **"والتي تعني إرهاب الدول الأخرى لحماية التجارة، عن طريق استعراض أسطول السفن التابع لتلك القوة على شواطئ الدولة المستهدفة،"**[2] تبنى حكام كوريا سياسة الباب المغلق، وفي اواخر القرن التاسع عشر ارغمت كوريا على فتح أبوابها للتجارة الدولية، فعقدت معاهدات تجارية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفي عام 1879 وقعت معاهدة اخرى مع اليابان، فتحت بموجبها جميع موانئ كوريا للتجارة مع اليابان، مقابل اعتراف الاخيرة باستقلال كوريا، وفي الوقت نفسه حاولت الصين أن تحتفظ بسيادتها على كوريا.[3]

وبقيت كوريا مستقلة حتى اواخر القرن التاسع عشر، وفي ذلك الوقت سعت الصين إلى محاصرة النفوذ الياباني المتزايد في شبه الجزيرة الكورية والضغط الروسي من اجل الحصول على مكاسب تجارية، وهو ما اسفر عن اندلاع الحرب الصينية اليابانية بين عامي 1894-1895، والحرب الروسية اليابانية 1904-1905 وخرجت اليابان منتصرة من الحربين، وفي عام 1910 ضمنت كوريا كجزء من الامبراطورية اليابانية النامية،

---

[1] ستار جبار علاي، **الأرض المحرمة كوريا الشمالية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016) ، 11.

[2] Seward W. Livermore, **Battleship Diplomacy in South America: 1905-1925**, The Journal of Modern History 87 (2015): 33. http://cutt.us/3xSen

[3] المقيرحي، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، 283-284

وتميزت الادارة الاستعمارية اليابانية بالسيطرة الحازمة من كوريا والجهود الحثيثة لمحو اللغة والثقافة الكورية، ولم تحقق المقاومة المنظمة في الحقبة الاستعمارية النجاح -مثل حركة الاستقلال 01 مارس 1919- وبقيت اليابان تسيطر بشكل حازم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945.[(1)]

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية لشبه الجزيرة الكورية

تقع كوريا في شمال شرق آسيا، وتتكون من شبه الجزيرة الكورية و4198 جزيرة حولها، وتقدر مساحتها الاجمالية بـ 222.209 كم^2 تمتد باتجاه الجنوب حوالي 1.100 كم من قارة آسيا الى داخل المحيط الهادي، تحيط بها المياه من جميع النواحي ما عدا الجهة الشمالية والشمالية الغربية التي تتقاسم حدودها مع الصين، اضافة الى روسيا التي تشترك معها بحدود صغيرة لا تتعدى 19 كلم جهة الشمال، ويحيط بها من الشرق بحر اليابان، ومن الجنوب بحر الصين الشرقي، ومن الغرب البحر الاصفر، وهي منطقة جبلية حيث تشكل الجبال ما نسبته 78.89 بالمئة من المساحة الاجمالية للمنطقة.[(2)]

الخريطة (1) موقع شبه الجزيرة الكورية بالنسبة لإقليم شمال شرق آسيا

مركز الشؤون الدولية، **مشاهد ثقافية من كوريا** (كوريا: اكاديمية الدراسات الكورية،2012)، 15.[1]

[2] الأمم المتحدة، **وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية** (20 مارس 2000)، 3.



المصدر: http://cutt.us/DFJ5X

تم تقسيم كوريا الى دولتين ذات سيادة هما : هما جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا، وتشكل الدولتين معا شبه الجزيرة الكورية. تقع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الجزء الشمالي، وعاصمتها هي مدينة بيونغ يانغ، ولغتها الرسمية فهي اللغة الكورية. نظام الحكم في هذه الدولة جمهوري اشتراكي وحدوي، وهو أيضا نظام مكون من حزب واحد زوتشية. وتقدر مساحة كوريا الشمالية بحوالي 120 ألف كم^2، أما عدد سكانها فيقدر بحوالي 24 مليون نسمة، عملتها هي الوون الكوري الشمالي.

أما جمهورية كوريا فتقع في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية. وتقدر مساحتها بحوالي 100 ألف كم^2. يقدر عدد سكانها بنحو 50 مليون نسمة. عاصمتها هي مدينة سيؤول وهي المدينة الأكبر من مدن هذه الدولة، ولغتها الرسمية هي اللغة الكورية. نظام الحكم فيها جمهوري رئاسي ودستوري، وعملتها الرسمية هي الوون الكوري الجنوبي.(1)

ويتفاوت البلدين من حيث وفرة الموارد الطبيعية، حيث تحتوي كوريا الشمالية على العديد من المواد الخام منها: المعدن الفضي (الموليبدنم)، الجرافيت، الباريت (كبريتات الباريوم)، حجر البلق، الفلوريت، الفضة، النيكل، الألمونيوم، الفحم، اضافة الى الرصاص والزنك الذي يشكل أهم مكونات صناعة الصادرات الكورية الشمالية، كما تتوفر على حولي نصف احتياطي المغنيسيوم العالمي. بينما تتوفر كوريا الجنوبية على

[1] Glenne B. Lagura, **Updated and Comprehensive Comparative Details Between south and north korea**, Research paper presented at the forum about « Politics and [1]Policy in Asia-Pacific Region », University of southeasren philipines, college of Governance and Business Master of Public Administration, in 31 march 2012, 2-3.

موارد محدودة وبنسب ضئيلة تقتصر على الحديد، الأسماك، الفحم، التنغستن، الجرافيت، الرصاص، الطاقة الكهرومائية.(1)

ورغم افتقار كوريا الجنوبية إلى الموارد الأولية، إلا انها تمكنت بفضل استثمارها في العنصر البشري من بناء اقتصاد قوي يحتل المرتبة العاشر عالميا وذلك نتيجة لانفتاحها على الاسواق العالمية وتحفيزها للاستثمار الاجنبي، في الوقت الذي يعد الاقتصاد الكوري الشمالي من افقر الاقتصاد في العالم حيث تقدر الأمم المتحدة أن الناتج القومي الاجمالي لكل شخص في كوريا الشمالية يأتي في المرتبة 180 من 193 بلدا، ويقدر بأن نصف سكان البلد البالغ عددهم 12 مليون نسمة يعيشون في "فقر مدقع."(2)

ووفق المنظور الاستراتيجي فان شبه جزيرة كوريا تقع في مفترق طرق استراتيجي من الناحيتين القارية والبحرية، حيث تتقاطع فيها مصالح أربعة من القوى الرئيسية في العالم هي الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفياتي السابق) والصين واليابان، وتاريخيا فان أية قوة سيطرت على شبه الجزيرة الكورية فإنها تكون أيضا قد سيطرت على منطقة شمال شرق آسيا،(3) وهي المنطقة التي حظيت بكثير من التحاليل من طرف محللي ومنظري العلاقات الدولية باعتبارها تشكل منطقة ثقل اقتصادي وعسكري، حيث أكد هنري كيسنجر H. Kissinger من خلال "أطروحة التوازن" وفي قراءة للخارطة السياسية والاقتصادية أن منطقة شمال شرق آسيا تحتوي تعقيدات جيوسياسية كثيرة فهي تضم بلدا صناعيا متطورا مثل اليابان باقتصاد اكبر من اقتصاد أي بلد تاريخي اوروبي، وبلد قارة مثل الصين بإمكانات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة، ودولة مارقة (كوريا الشمالية) تعمل على تطوير اسلحة وصواريخ طويلة المدى، كما يتزايد حجم التداخل الاقتصادي بين دولها والاقتصاد الأمريكي.(4)

في ظل هذه التعقيدات الجيوسياسية والمصالح الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، وفي واقع يجزمه هنري كيسنجر أنه في حالة ظهور أي تكتل آسيوي يضم أكثر الدول اكتظاظا بالسكان وموارد هائلة مع أكبر الشعوب الصناعية، يجزم كسنجر أن هذا الواقع لن يتفق مع المصالح القومية الأمريكية، لهذا السبب يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على تواجدها في المنطقة، وأن يكون هدفها الجيوسياسي منع تحول اندماج هذه الدول إلى تكتل غير صديق.

---

[2] Ibid., 08.
[2] Ibid., 06.

[3] مدحت أيوب، **كوريا والعولمة** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، 18.

[4] هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية جديدة؟** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2002)، 107.

كما يؤكد كسنجر أن النظام الأمني في شمال شرق آسيا والذي اعتمدته الولايات المتحدة فيها نظام هش وقابل للانهيار في أي لحظة، فالخلافات الأمنية مع الصين دائمة الحدوث، والخلافات مع كوريا الشمالية تنبأ دائما بأن الحرب وشيكة بينهما أما معاهدة الأمن المشترك بين الولايات المتحدة واليابان فلا تدعمه أي آلية رسمية، فهي أقرب إلى ضمانة من جانب واحد أكثر مما هي انعكاس لاستراتيجية أمنية واضحة وثابتة.[1]

ومن جهته يرى زبيغو بريجنسكي Z. Brzezinski أن منطقة شمال شرق آسيا تمثل "نجاحا اقتصاديا متعاظما وبركانا اجتماعيا وخطرا سياسيا في آن معا" وأن الأمن العالمي سيتأثر حتما بكيفية تطور المشهد الداخلي في المنطقة، نتيجة التنافس على السيادة الاقليمية، والخلافات الحدودية بين دول المنطقة واتجاه هذه الأخيرة نحو الزيادة المستمرة في قدراتها العسكرية، ويعد البرنامج النووي الكوري الشمالي أبرز مثال على ذلك، حيث يسود التخوف من خطر انتشار أكبر للأسلحة النووية في المنطقة. [2]

تشكل شبه الجزيرة الكورية بموقعها الجغرافي المتميز الذي يتوسط منطقة شمال شرق آسيا موقعا غنيا بالتناقضات والأحداث الهامة، فبالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي بالنسبة للقوى الكبرى المتنافسة على الهيمنة الاقليمية والعالمية، فهي محل اهتمام عالمي نتيجة للتطورات التي عرفتها الجزيرة بعد الانقسام سواء تعلق الأمر بالطفرة الاقتصادية التي حققتها كوريا الجنوبية، أو النظام الكوري الشمالي المغلق الذي يعد آخر معاقل الشيوعية في العالم.

المطلب الثالث: الثقافة والأيديولوجيا في شبه الجزيرة الكورية

ينتمي الكوريون إلى أسرة عرقية واحدة ويتكلمون لغة واحدة، ويعتقد أنهم من سلالة القبائل المنغولية التي رحلت الى شبه الجزيرة الكورية ما بين العصر الحجري والعصر البرونزي واللغة الرسمية الكورية هي "هانجول"، التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الأورالية والطائية، فهي تحتوي على المجرية والتركية والمنغولية والفنلندية. وقد أبدع "الهانجول" الملك سي جونغ العظيم وعلمائه في عام 1443، وذلك لأن الكوريين رغم انهم يتكلمون لغة مختلفة عن الصينيين واليابانيين، الا أنهم اعتمدوا على الأحرف الصينية للدراسة والتعليم والكتابة، والآن يستخدم نظام كتابة الهانجول بين 70 مليون نسمة في الكوريين إلى جانب خمس ملايين كوري وراء البحار، ويتكلمها جميع السكان. ويتكون

---

[1] نفس المرجع، 110-111.

[1] نسيمة طويل، **المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لما بعد الحرب الباردة** (برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، 2017)، 65.

المجتمع الكوري من جماعات عدة أبرزهم الكوريين، وهم الأغلبية. والبروتستانت، والكاثوليك والكونفوشيوس الذين يشكلون الأقلية في شبه جزيرة كوريا.[1]

أما الثقافة المجتمعية العامة، فتسودها قيم مدرسة كونفوشيوس وإلى حد ما بعض القيم البروتستانتية، يساهم النظام التعليمي في تدعيم الثقافة المجتمعية ذلك أن فلسفة التعليم في أساسها الفلسفة الكونفوشيوسية، التي تتمثل في التعاليم الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي أمر كونفوشيوس باتباعها من خلال التعلق بالقيم القديمة واحترام الاجداد والآباء والخضوع للحكام.[2]

وكذلك الفلسفة البوذية إلى جانب التأكيد على مفهوم السلطة الأبوية الذي يهيمن على الحياة في المجتمع الكوري والمدرسة ويصبح المكان الأساسي للتفاعل بين التلاميذ ومعلميهم، فتتحول العلاقة بين المعلم والتلميذ إلى علاقة أبوية سلطوية، مما يساهم في تدعيم السلطة الأبوية كسمة من سمات الطابع القومي الكوري.

وتعد قواعد الكونفوشيوسية، القاعدة العامة للسلوك الاجتماعي في كوريا بشطريها، وهي هوية الفلسفة الاجتماعية التي اعتمدت في المملكة الكورية من عام 1392 من قبل سلالة "لي" الحاكمة.[3]

بعد انقسام شبه الجزيرة إلى دولتين، ظلت القيم الكونفوشيوسية والبوذية سائدة في الدولتين، مع بعض التغيرات التي أدخلت نتيجة لتأثر الدولتين بالايديولوجيات التي اعتنقتها كل منهما بعد الانقسام، حيث تأثرت كوريا الجنوبية بالقيم الليبرالية الغربية، بينما اتجهت كوريا الشمالية نحو الأيديولوجية الزوتشية التي جاء بها الزعيم السابق كيم إل سونغ في خمسينات القرن الماضي من خلال كتاباته ونظرياته والتي تعد خليطا بين الاشتراكية الأممية والقومية، حيث حاول من خلالها كيم إيل سونغ بلورة فكر يتماشى مع وضع كوريا الشمالية تجنب الصراع الفكري الذي كان محتمدا بين القوتين الشيوعيتين آنذاك المتمثلتين في الصين والاتحاد السوفياتي، وبالفعل أصبحت الزوتشية هي الأيديولوجية الرسمية للبلاد بعد أن حلت محل الماركسية اللينينية في الدستور الشمالي عام 1972، وأصبحت العقيدة الرسمية للبلاد. وتستند الزوتشية على ثلاث مبادئ رئيسية هي: الاستقلال السياسي، اكتفاء ذاتي في الاقتصاد، دفاع ذاتي في الدفاع الوطني، وتعد الزوتشية عقيدة عدوانية ذلك أنها تسعى إلى التصدي للإمبريالية العدوانية عند طريق

---

[1] جبار علاي، الأرض المحرمة كوريا، 123.

[2] الكيالي، الموسوعة السياسية، 292.

[3] نسيمة طويل، **المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لما بعد الحرب الباردة** (برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، 2017)، 87.

التهديدي العسكري.[1] وللحفاظ على العقيدة الزونتشية في الفكر الشعب الكوري وعدم تأثره بالأفكار التحررية يمارس النظام سياسة استبدادية ينتهك من خلالها حقوق الانسان، وهو ما يترجم في الأوضاع القاسية التي يعيشها المجتمع الكوري في ظل حرمانهم من أبسط حقوقهم، وفقدانهم للرفاه الاقتصادي وكذا استعمال التكنولوجيا في الاطلاع على العالم الخارجي، مما انتج شعبا مسالما لحكومته ويقدس رئيس دولته.[2]

مما سبق يمكن القول أن كل من الكونفوشيوسية والبوذية هي الثقافة المهيمنة في شبه الجزيرة الكورية منذ القرن الربع عشر للميلاد، وقد انعكست على جميع نواحي الحياة، باعتبارها مدرسة فلسفية في الأخلاق والاجتماع والسياسة، وهي من اهم المقومات التي تشترك فيها دول شمال شرق آسيا، غير انه وبعد انقسام شبه جزيرة كوريا الى دولتين متناقضتين في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، تأثرت كل منهما بالقيم التي ادخلها المحتل الى البلاد، حيث اندمجت كوريا الجنوبية في الثقافة الليبرالية الامريكية ومنه انفتحت على القيم العالمية فأصبحت تأثير الكونفوشيوسية على الحياة ضئيل مقارنة بما كان عليه في السابق، أما كوريا الشمالية فقد عمل مؤسسها كيم إل سونغ المحسوب على التيار الشيوعي، على تطوير ثقافة خاصة بالشعب الكوري الشمالي وحده تجنبا للتأثر بالشيوعية الصينية والصينية وهو ما يعرف بالاشتراكية الزوتشية من اجل ضمان ولاء الشعب وبقاء النظام.

المطلب الرابع: السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية

تعتبر شبه الجزيرة الكورية من أخطر بؤر التوتر والازمات وعدم الاستقرار في العالم، وهذا مرده بالأساس إلى التهديد النووي لكوريا الشمالية وما يمثله ذلك من خطر على الأمن القومي لدول المنطقة، خصوصا في ظل العقيدة العدائية التي يتبعها النظام الكوري. ويعد البرنامج النووي الكوري الشمالي ورقة نووية رابحة تحصل من خلالها كوريا على مزيد من المزايا، وفي شتى المستويات، فضلا عن أنه يمثل مصدر قوة وحماية للنظام السياسي الحاكم في كوريا الشمالية.

وتعود أصول البرنامج النووي الكوري الشمالي إلى الامبراطورية اليابانية حين كانت شبه الجزيرة الكورية مستعمرة يابانية، وبعد انهاء الاحتلال الياباني تركت اليابان عمليات التنجيم وطحن اليورانيوم في شمال شبه الجزيرة الكورية، ما دفع كوريا الشمالية إلى استغلال هذه العناصر لتكون نقطة الانطلاق في تبنيها للبرنامج النووي لاحقاً. ثم بدأ

---

[1] معتز ممدوح، **الزوتشية في كوريا الشمالية، أو كيف قد تصبح الأيديولوجيا دينًا**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/02، http://cutt.us/T8754

[2] الكيالي، الموسوعة السياسية، 336.

تطوير في البرنامج النووي الكوري الشمالي في منتصف الخمسينات في أعقاب الحرب الكورية، إذ أقدم الاتحاد السوفيتي السابق على تخريج عدد من الكوادر الكورية المختصة لتطوير هذا البرنامج وتزويد كوريا الشمالية بالتقنية، كما أسهم السوفييت مع الصين في بناء بعض المفاعلات النووية، وبعد ذلك استمرت كوريا الشمالية لوحدها في تطوير وتأهيل برنامجها النووي.[1]

وبعد حصول واشنطن على معلومات بخصوص بناء كوريا الشمالية لمفاعل نووي سري يبعد 90 كم شمال بيونج يانج سنة 1985، عمدت الولايات المتحدة إلى الضغط على كوريا الشمالية للانضمام إلى معاهدة الانتشار النووي حتى تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مراقبة الانشطة النووية لكوريا الشمالية، وقد تك ذلك في نفس السنة، غير أنها أعلنت عام 1993 عن نيتها في الانسحاب من معاهدة منع الانتشار نتيجة طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوريا الشمالية بالتفتيش عن المواقع المشتبه بها، ما دفع الاخيرة إلى التهديد بالانسحاب من المعاهدة.[2]

وفي عام 2002 رصدت الولايات المتحدة مجموعة من الحقائق عن أن كوريا الشمالية مازالت مستمرة في تطوير برنامجها النووي، لتدعو حلفاءها إلى قطع المساعدات الاقتصادية عن كوريا الشمالية، وفي المقابل ردت كوريا الشمالية بطرد المفتشين الدوليين، وازالة الأختام من على مفاعلتها النووية، والعودة إلى تطوير برنامجها النووي علنا هذه المرة بعد توقف دام ثماني سنوات، لتتمكن كوريا الشمالية من امتلاك قدرات عسكرية فوق تقليدية تمثلت في القدرات الصاروخية، والبيولوجية، والكيميائية،[3] على النحو التالي:

أولا: القدرات الصاروخية: لدى كوريا الشمالية قدرات صاروخية بالستية، والصاروخ البالستي هو جسم مركب طائر يطير بسرعة فائقة، ويعود ليدخل المجال الارضي بزاوية مقدرة (حسب قدرة الصاروخ)، وذو نطاق واسع جدا للقتال، وتمتاز الصواريخ الباليستية بأنها ذات قيمة سياسية وعسكرية واقتصادية مهمة، وليس هناك دفاع مضمون ضد تلك الصواريخ.[4]

---

[1] Patrick Chartrand et autres, **Corée du Nord : la parfaite harmonie entre le totalitarisme et l'arme nucléaire**, Revue militaire canadienne 03 (2017): 31.

[2] عبد الرزاق ربيع أحمد، **القدرات النووية لكوريا الشمالية وانعكاساتها على الامن الاقليمي الآسيوي** (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2005)، 81.

[3] علي غسان سامي، **السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي "دراسة حالة"** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2017)، 63.

[4] تارا كارتا، **الصواريخ البالستية والأمن الدولي**، دراسات دولية 63 (جانفي 2015)، 18.

جدول (1) الترسانة الصاروخية لكوريا الشمالية

اسم الصاروخ	الدولة المصنعة	نوع الصاروخ البالستي	قاعدة الاطلاق	طول وقطر الصاروخ	الحمولة	نوع الرأس الحربي	نوع الوقود	المدى	وضع الصاروخ	عدد المراحل
Forg 7	تحديث كوريا الشمالية	قصير المدى	متحركة	9.54م قطر= 0.54م	واحد 200-475 كغ	نووي، تقليدي، كيميائي	صلب	68 كلم	اعادة تحديث 1979	-
KN-02	كوريا الشمالية	قصير المدى	متحركة	طول 6.4م قطر 0.65م	حربي واحد بوزن 475 كغ	تقليدي، كيماوي، عنقودي	صلب	160 كلم	في الخدمة منذ 2008	مرحلة واحدة
Scud B	روسيا الاتحادية	قصير المدى	متحركة	م قطر= 0.88 كغ	رأس حربي واحد	تقليدي، كيماوي، عنقودي	سائل	190 كم	في الخدمة منذ 1955	مرحلة واحدة
Hwason g 5	كوريا الشمالية	قصير المدى	متحركة	10.95م قطر= 0.88م	رأس حربي واحد	تقليدي زنة 985 كغ	سائل	300 كم	في الخدمة منذ 1986	مرحلة واحدة
Hwason g 6	كوريا الشمالية	قصير المدى	متحركة	10.95م قطر= 0.88م	بوزن 700-770كغ	تقليدي، عنقودي، كيماوي	سائل	500 كم	في الخدمة منذ 1992	مرحلة واحدة
Hwason g 7	كوريا الشمالية	قصير المدى	متحركة	13.5م قطر= 0.88م	واحد بوزن 500كغ	تقليدي، عنقودي، كيماوي	سائل	700-800 كغ	في الخدمة منذ 1994	مرحلة واحدة
No 1Dong	كوريا الشمالية	متوسط المدى	متحركة	16.2م قطر= 1.36م	رأس حربي واحد	كيماوي، بيولوجي، عنقودي	سائل	1300كم	منذ 1994	مرحلة واحدة
No 2Dong	كوريا الشمالية	متوسط المدى	متحركة	16.2م قطر= 1.36م	حربي واحد زنة 700كغ	كيماوي، نووي، بيولوجي	سائل	1500كم	(السنة) غير معلوم)	مرحلة واحدة
TEAP DONG 1	كوريا الشمالية	متوسط المدى	ثابتة	طول= 25.5م قطر1.36م	رأس حربي واحد	كيماوي، بيولوجي، نووي	سائل	2000كم	منذ1998	مرحلتان

TEAP DONG 2	كوريا الشمالية	عابر للقارات	ثابتة	طول=32م قطر=2.4م	واحد حربي رأس	نووي بيولوجي، كيماوي،	سائل	4000-8000كم	غير معلوم (السنة)	ثلاث مراحل
TEAP DONG 3	كوريا الشمالية	عابر للقارات	ثابتة	طول=32م قطر=2.4م	واحد حربي رأس	نووي بيولوجي، كيماوي،	سائل	8000كم	غير معروف الوضع	ثلاث مراحل
KN=08	كوريا الشمالية	عابر للقارات	متحركة	طول= 19.75م قطر=2م	واحد حربي رأس	نووي كيماوي، تقليدي،	غير معلوم	2500-6000كم	غير معروف الوضع	ثلاث مراحل
Musudan	كوريا الشمالية			طول=19م قطر=2م	1200كغ واحد زنة حربي	نووي تقليدي،	سائل	19000-20000كم		مرحلتان

المصدر: علي غسان سامي، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي،" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2017)، 92-91.

وعلى الرغم من العقوبات التي صدرت من المجتمع الدولي، فضلا عن (مدونة لاهاي) المانعة لانتشار الصواريخ البالستية إلا أن كوريا الشمالية استمرت في تطوير قدارتها الصاروخية، ولأسباب عدة يتمثل أهمها برغبتها في أن يطال مدى صواريخها البالستية جميع الأراضي اليابانية، والقواعد الأمريكية هناك، الأمر الذي سيعوق حركة الولايات المتحدة ضمن تلك القواعد لأنها ستكون ضمن دائرة الاستهداف أولا، بالإضافة إلى رغبتها في استهداف جزء من الأراضي الامريكية، لمنع الولايات المتحدة من الهجوم على كوريا الشمالية، فضلا عن أنها تدرك أن تطوير صواريخها البالستية سيعظم من قدارتها التفاوضية، ويمكنها من الحصول على مزايا المساعدات الاقتصادية.[1] ومن جانب آخر تمثل مبيعات الصواريخ دخلا مهما للبلد، اذ تبلغ واردات تلك الصواريخ حوالي 600 مليون دولار سنويا. كما أن هذه الصواريخ ستضمن لكوريا الشمالية وسيلة ردع فعالة لضمان التوازن في شبه الجزيرة الكورية.[2]

ثانيا: القدرات الكيميائية

تعود أصول نشأة البرنامج الكيمائي لكوريا الشمالية إلى حقبة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وخصوصا عقب الحرب الكورية 1950-1953، وطبقا للتقارير التي صدرت من كوريا الجنوبية حول القدرات الكيمائية لكوريا الشمالية، فأن كوريا الشمالية تمتلك بين 2500-5000 طن من المواد الكيميائية بما في ذلك الفوسجين الذي يسبب

[1] Chartrand et autres, Corée du Nord, 34.

[1] ربيع أحمد، القدرات النووية لكوريا الشمالية، 85.

الاختناق الشديد، الهيدروجين، الخردل السام، والسارين(غاز الأعصاب) وغيرها، وتشير التقارير الأمريكية إلى أن كوريا الشمالية تملك اثني عشر مرفقا مختصا بإنتاج الاسلحة الكيميائية، فضلا عن ستة مستودعات رئيسية للأسلحة الكيميائية، يضاف لها ترسانة صاروخية متنوعة تحمل رؤوس حربية من بينها رؤوس كيميائية.(1)

ورغم أن هناك اتفاق دولي لحظر استخدام واستحداث وتخزين الأسلحة الكيميائية وقعت عليه 185 دولة، إلا أن كوريا الشمالية لم تنظم إلى أي اتفاق أو بروتوكول يقضي بمنع تبني كوريا الشمالية سلاحا كيميائيا.(2)

ثالثا: القدرات البيولوجية

بدأ الانتاج الفعلي للأسلحة البيولوجية لكوريا الشمالية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقد انضمت كوريا الشمالية إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة البيولوجية عام 1987، لكن كثير من المحللين يعتقدون أن كوريا الشمالية تخترق هذا الالتزامات عبر استمرارها في تطوير أسلحتها البيولوجية، حيث أشارت تقارير صادرة عن وكالة كورية الجنوبية عام 1992 أن كوريا الشمالية نجحت في انتاج حوالي 13 نوع من مسببات الأمراض بما في ذلك الجمرة الخبيثة، التيفويد، وانتجت حوالي 200 طن من مادة الجيلاتين المتخصصة في زراعة الجراثيم،(3) وفي عام 1993 كشفت المخابرات الروسية بأن كوريا الشمالية تجري أبحاثا تطبيقية عسكرية بيولوجية في عدد كبير من معاهد البحوث المتخصصة حول الجمرة الخبيثة، الكوليرا، الطاعون، الجدري وغيرها من الأمراض الوبائية، وفي فيفري 2001 كشف تقرير ياباني أن لكوريا الشمالية القدرة على انتاج 15 نوع من البكتيريا سنويا وهذا ما يشكل دعامة أساسية لأسلحتها البيولوجية.(4)

كما كشفت تقارير امريكية متفرقة أن كوريا الشمالية تجري اختبارات بيولوجية على السجناء السياسيين والاطفال ذوي العاهات العقلية والجسدية، وفي 2016 صرح مسؤولون في المخابرات الأميركية وخبراء آسيويون ومختصو الأسلحة أن كوريا الشمالية تتحرك بسرعة للحصول على الأجهزة الأساسية التي يمكن أن تستخدم في برنامج أسلحة

---

[1] North Korea's chemical and biological weapons programs, Asia Report N°167 – 18 June 2009, 5-6.
[2] Ibid.,09.
[3] Chartrand et autres, Corée du Nord, 38.
[4] North Korea's chemical and biological weapons programs, 11.

بيولوجية متقدمة بدءا من المصانع التي تنتج الميكروبات بالأطنان إلى المختبرات المتخصصة في التعديل الوراثي.(1)

جدول (2) مجموعة البنى التحتية الخاصة بالقدرات البيولوجية لكوريا الشمالية

مجموعة البنى التحتية لإنتاج الاسلحة البيولوجية	مجموعة البنى التحتية ذات الاستخدام المزدوج
معهد ابحاث الجراثيم	معهد ومصنع الحقن الطبية
معهد الحجر الصحي (المركز الصحي للأوبئة)	شركة الكواشف الطبية
المعهد الثاني لعلوم الجراثيم	وحده صيدلة في معهد هام هانغ الطبي
المعهد الأول لعلوم البكتيريا	معهد بيونغ يانغ
أكاديمية بيونغ يانغ للعلوم	معهد صيلة يقع على مسافة 40 لكم على العاصمة بيونغ يانغ
معهد حزب العمال الكوري للحياتية	معهد كاينغ تاي
أكاديمية علوم الدفاع	معهد الحجر الطبي
الوحدة الطبية العسكرية للوقاية	معهد مضادات جرثومية

المصدر: علي غسان سامي، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي،" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2017)، 96.

ومنذ بدأ كوريا الشمالية لتجاربها الصاروخية الأولى سعت الدول الخمسة المعنية بالوضع في شبه الجزيرة الكورية وتحديدا الملف النووي لكوريا، والمتمثلة في كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة وروسيا واليابان والصين إلى بدأ محادثات جادة مع كوريا الشمالية من أجل تخليها عن البرنامج النووي، وهو ما تجسد في المحادثات السداسية التي بدأت عام 2003،(2) وقد أحرزت الجولتان الرابعة والخامسة من المحادثات نتائج إيجابية للغاية في تقريب وجهات النظر بين بيونج يانج وجيرانها، وحدث انفراج بعد هاتين الجولتين علي صعيد العلاقات بين الكوريتين، وكان من أبرز نتائج هذا التقدم موافقة كوريا الشمالية علي إغلاق منشآتها النووية في مقابل حصولها علي مساعدات من الوقود وبدء القيام بخطوات نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة واليابان، وكان من المفترض أن تسفر هذه المحادثات في النهاية عن نزع أسلحة كوريا الشمالية النووية

[3] **جراثيم بالأطنان.. سلاح كوري شمالي أثار خوف الأميركيين**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/05، http://cutt.us/1QWHh

[2] Stephen Blank, **The End of the Six-Party Talks?,** Strategic Insights 01(janury 2007): 05.

وقبولها مبدأ التفتيش الدولي القابل للتحقق علي منشآتها النووية المشكوك في أمرها، وبالتالي يتم التوقيع علي معاهدة سلام رسمية في شبه الجزيرة الكورية تنهي حالة الحرب التي ما زالت قائمة بين البلدين منذ الحرب الكورية،[1] لكن حدث تدهور في المحادثات عقب تجربة كورية الشمالية الفاشلة لإطلاق قمر صناعي في أفريل 2009، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي إدانة لهذه الخطوة من جانب كوريا الشمالية، وهو ما أغضب بيونج يانج ودفعها إلي إعلان انسحابها من المحادثات السداسية، وقررت علي الفور استئناف نشاطها في برنامج تخصيب اليورانيوم من أجل تقوية الرادع النووي لديها، وأعقب ذلك قيام بيونج يانج بطرد جميع المفتشين النوويين الدوليين من أراضيها، وبعدها بدأت معظم الأطراف المشاركة في المحادثات السداسية تعتبر أن بيونج يانج تنتهك قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية،[2]

جدول (3) مجموعة التجارب النووية التي اجرتها كوريا الشمالية منذ سنة 2006

رقم التجربة النووية	تاريخ التجربة	القوة
01	**09 أكتوبر 2006**	**01 كيلو طن**
02	**25 ماي 2009**	**2-4 كيلو طن**
03	**15 فيفري 2013**	**6-9 كيلو طن**
04	**06 جانفي 2016**	**7-9 كيلو طن**
05	**09 سبتمبر 2016**	**10 كيلو طن**
06	**03 سبتمبر 2017**	**بين 80-100 طن**

المصدر: من انجاز الباحث استنادا إلى معلومات من الموقع التالي: http://cutt.us/OX6vA

ورغم العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، واقتصادها الهش إلا أنها استطاعت وبدعم من الصين حليفها الأول أن تفرض وجودها على الساحة الدولية كقوة نووية، واصبحت تشكل هاجسا أمنيا للقوى الاقليمية والدولية المعادية لها، مما أجج الصراع بين القوى المتنافسة في منطقة شمال شرق آسيا، وأبان عن علاقات التحالف والتنافس في المنطقة.

المبحث الثاني: كرونولوجيا النزاع في شبه الجزيرة الكورية

إن ادراك خصوصية الوضع الحالي في شبه الجزيرة الكورية، يتطلب منا العودة إلى البدايات الأولى لهذا النزاع، ومعرفة خلفياته التاريخية والتي أدت إلى قيام الحرب الكورية، وما خلفته هذه الحرب من نتائج، وكيف استمر النزاع إلى اليوم رغم مرور ما يقارب السبعين عاما على انتهاء الحرب الكورية.

---

[1] باهر مردان، **العلاقات الصينية-الكورية الشمالية**، مجلة العلوم السياسية 48 (2014): 158.

[2] Blank, **-The End of the Six Party Talks?,** 7.

المطلب الأول: خلفية النزاع في شبه الجزيرة الكورية

كانت كوريا خلال أغلب تاريخها منتهكة ومتأثرة ومتقاتل عليها من قبل جيرانها، وذلك لموقعها الهام وتوفر سواحلها على العديد من الخلجان المناسبة لإقامة الموانئ، حيث شهدت منذ ما قبل التاريخ سلسلة من الغزوات الأجنبية كان آخرها الاستعمار الياباني الذي

استمر من عام 1910 الى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية أين استسلمت اليابان لقوات الحلفاء في 15 أوت 1945.[1]

وتعود الأسباب الأولى لنشوء النزاع في شبه الجزيرة الكورية إلى مؤتمر بوتسدام المنعقد بتاريخ 17 جويلية 1945، قبيل حوالي شهر ونصف من انهزام اليابان ونهاية الحرب العالمية الثانية، الذي ضم كل من بريطانيا والصين والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والذي تقرر فيه أن يتكفل الجيش الامريكي بنزع سلاح القوات اليابانية العاملة جنوب كوريا، بينما يتكفل الجيش الأحمر بدحر الوجود الياباني في الشمال، وأن تكون دائرة العرض 38 درجة هي الحد الفاصل بين الشمال والجنوب، وقد تم ذلك بالفعل.[2]

وبعد انهزام اليابان وانتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة لاح في الأفق صراع الحرب الباردة، وأخذت كلا من القوتين المتصارعين آنذاك في تقسيم الأراضي الخاضعة لسيطرة الحلفاء بما يقتضيه الصراع العقائدي بينهما، فعمدت الحكومتان الأمريكية والسوفياتية إلى تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى منطقتي نفوذ، أحدهما تحت سيطرة السوفييت وهي المنطقة الشمالية، وأخرى تحت الهيمنة الأمريكية وهي المنطقة الجنوبية.[3]

---

[1] جبار علاي، الأرض المحرمة، 12.

[1] سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** (الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2009)، 41.

[3] أحمد طه محمد، **الصراعات الاقليمية في آسيا**، أوراق آسيوية 06 (2000): 03.

الخريطة (2) تقسيم شبه الجزيرة الكورية استنادا الى دائرة العرض 38 درجة شمالا كما تقرر في مؤتمر بوتسدام

المصدر: http://cutt.us/sG1Ih

وبعد هذا التقسيم، دخلت البلاد في حالة اضطراب شديد وتردت الحياة الاقتصادية للكوريين وانعكس ذلك على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية، وكان لابد من ايجاد حل يرضي به الكوريون ويعملون على تحقيقه، لكن القوات الأمريكية كانت تسد الطريق أمامهم، فتحقيق الوحدة الكورية سيلقى تأييدا من الاتحاد السوفياتي وبالتالي يهدد مصالح الولايات المتحدة، لذا رفعت مسألة توحيد كوريا إلى اجتماع موسكو الذي عقد في 26 ديسمبر 1946 بين وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، والذي تمخض عن "اتفاقية موسكو" التي نصت على نقاط مهمة،[1] أبرزها ما يلي:

1- إنشاء حكومة ديموقراطية في كوريا كلها.

2- أنشاء لجنة مشتركة أمريكية-سوفياتية للمساعدة على تكوين الحكومة الكورية المؤقتة، وتشرف على هذه اللجنة كوريا مدة خمس سنوات وتمنح بعدها استقلالها.

3- تشكيل هيئة وصاية تضم ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا والصين مهمتها الإشراف على كوريا وتأمين مصالحها.

---

[1] صدقي عابدين، **قضية الوحدة الكورية** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999)، 26.

4- إيقاف التسابق بين القياديتين العسكريتين السوفيتية والأمريكية في كوريا.[1]

وقد ثارت اعتراضات كثيرة من الشعب الكوري على مبدأ الوصاية، واستمرت الاجتماعات من 1946 الى 1947 في سبيل التوصل الى استقلال كوريا دون اشراك الكوريين في ذلك، ولم يتم التوصل إلى أي حلول مرضية، فقررت الولايات المتحدة تقديم موضوع استقلال كوريا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة،[2] وفي 14 نوفمبر 1948 قررت الجمعية العامة الموافقة على الاقتراح الأمريكي والذي تضمن:

1- إجراء انتخابات عامة في الاقليم الكوري.

2- تكليف لجنة مكونة من تسعة أعضاء من هيئة الامم المتحدة بالإشراف على هيئة الانتخابات، ومساعدة النواب الكوريين بعد ذلك على وضع الدستور وتكوين حكومة.[3]

لم يتقبل الشعب الكوري اجراء الانتخابات تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة واعتبر عمل اللجنة المؤقتة تدخلا في شؤون كوريا الداخلية، كما رفضته اللجنة الشعبية في الشمال، غير أن الولايات المتحدة أصرت على عمل اللجنة في الجنوب، فتمت الانتخابات في النصف الجنوبي في 10 ماي 1948 فاز فيها الحزب اليميني المتطرف بقيادة سيجمان ري، وبعدها أعلنت الاذاعة الكورية في المنطقة السوفياتية في 17 فيفري من نفس السنة قيام جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية في الشمال بدستور مقتبس من دستور الاتحاد السوفياتي، ونشأت حكومة شيوعية في الشمال، وحكومة يمينية في الجنوب، مما تسبب في زيادة الانقسام بين الكوريتين، وتحولت بذلك دائرة العرض 38 من مجرد خط وهمي يفصل بين منطقتي نفوذ لمحتلين أجنبيين اقتسما شعبا وأرضا واحدة إلى حدود شائكة بين دولتين صارتا غريبتين.[4]

بعد إتمام الانتخابات في النصفين، بدأت الأمور تركن إلى الاستقرار تدريجيا، حيث نجحت الحكومة الكورية الجنوبية في إصدار دستورها في 17 جويلية 1948، وانتخب لي سونغ مان Lee Song Man رئيسا للجمهورية في العشرين من نفس الشهر، أما في كوريا الشمالية فقد أصبح الجنرال كيم إيل سونغ Kim Il Song رئيسا للبلاد في 15 أوت 1948، وفي نفس العام سحب الاتحاد السوفيتي قواته، وبعد ذلك بعام سحبت الولايات المتحدة

---

[1] ايناس سعدي عبد الله، **الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية (945-1973)** (بغداد: آشوربانيبال للكتاب،2015)، 209.

[2] عابدين، **قضية الوحدة الكورية**، 29.

[3] أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الامريكية الروسية** (بيروت: دار المنهل،2011)، 41.

[4] سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية، 210-211.

قواتها، ولكن الاحتلال كان قد ترسخ في ذهنية الشعبين نتيجة لتأثره بأيديولوجية المحتل، فأصبح أحدهما تابع للسوفييت والآخر تابع للولايات المتحدة، وقامت بذلك دولتي جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية في الشمال، والجمهورية الكورية في الجنوب،[1] وهما دولتين متعارضتين في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومتفاوتتي الأهمية، حيث تضم كوريا الشمالية منابع الموارد الأولية والصناعية ومنشآت انتاج الطاقة الكهربائية ويقطنها 09 ملايين نسمة، في حين أن الشطر الجنوبي يقطنه واحد وعشرون مليون نسمة يعتمد على الزراعة ويفتقر للصناعات ومصادر الطاقة.[2]

لقد كانت كوريا ضحية لحرب عقائدية بين قطبين يتنافسان على زعامة العالم ايديولوجيا واقتصاديا وعسكريا، حيث رأت الولايات المتحدة كوريا بموقعها المتميز في شمال شرق آسيا موقعا استراتيجيا لنشر قيمها الليبرالية ومحاصرة المد الشيوعي، وفي المقابل رآها الاتحاد السوفياتي موقعا مميزا لمقاومة الأطماع الأمريكية ونشر الشيوعية في آسيا، وهكذا ونتيجة لما اقتضته الحرب الباردة، تلاعبت القوتان الأمريكية والسوفياتية بمصير كوريا دون أي اعتبار لإرادة الشعب الكوري، وتحول الانقسام الجزئي الذي أذكاه التنافس الأمريكي-السوفييتي إلى انقسام نهائي بعد تأسيس نظامين منفصلين ومتعاديين، وظل النزاع قائما بين الشمال والجنوب حول توحيد الجزيرة وأي الحكومتين أحق بقيادة البلاد، وهو ما وضع حجر الأساس لحرب أهلية كارثية.

المطلب الثاني: تصعيد النزاع والدخول في الحرب

بعد الانفصال كان لزاما على قادة كلا الدولتين العمل على اعادة الوحدة لشبه الجزيرة الكورية، لكن الاختلاف حول ايهما أحق بالسيطرة على كامل الجزيرة، دفع بالشمال الذي يحوز على الآليات العسكرية الثقيلة كالدبابات والمدافع والتي كانت تفتقدها كوريا الجنوبية إلى المبادرة لتوحيد الجزيرة، وقد حاول رئيس كوريا الشمالية سونغ الحصول على دعم من الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين من أجل توحيد كامل الجزيرة مرة أخرى، لكن ستالين كان منشغلا بالصين التي صارت مرتعا خصبا له وللشيوعية عامة.[3] غير أن عدم تدخل الولايات المتحدة في الصين رغم نجاح الثورة الشيوعية فيها أعطى ستالين

---

[1] Daniel Schwekendiek, **Height and Weight Differences Between North and South Korea**. Journal of Biosocial Science 41 (2009): 51.

[2] جبار علاي، الأرض المحرمة، 13.

[3] Schwekendiek, Height and Weight Differences Between North and South Korea, 53.

انطباعا أن الولايات المتحدة لن تقحم نفسها في النزاع الشمالي-الجنوبي إذا نشب، فقام ستالين بتسليح كوريا الشمالية وإعطائها ضوءا أخضر بالحرب وبالحماية.[1]

وفي 25 جوان 1950 شنت الجارة الشمالية على هجوما عنيفا على جارتها الجنوبية متذرعة بهجوم الأخيرة على مدينة هايجو Haigou الحدودية، إضافة إلى رفضها عرض الشمالية بالوحدة وبإجراء انتخابات في كامل شبه الجزيرة الكورية، وقد أحرز الجانب الشمالي نصرا ساحقا وسريعا، وهو الأمر الذي لم تستطع الولايات المتحدة الصمت ازاءه، فحاولت أن تعمل بمظلة دولية أممية قدر الإمكان، ذلك أن تدخلها المباشر والعلني سيؤدي إلى تدخل مباشر من الاتحاد السوفيتي، مما يعني احتمالية نشوب حرب عالمية ثالثة، فلجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن في نفس يوم سقوط العاصمة الجنوبية بمشروع القرار 82، والذي نص على ضرورة انسحاب كوريا الشمالية الى دائرة العرض 38 درجة وايقاف الاعمال العدائية، الأمر الذي رفضته كوريا الشمالية، فأصدر مجلس الأمن القرار 83 في 27 جوان 1950، والذي نص على ضرورة مساعدة جميع الدول لكوريا الجنوبية من أجل طرد العدوان الشمالي.[2]

حين اكتمل الحشد الأممي أخذت الحرب بعدا دوليا أكثر وتحولت إلى مواجهة بين أطراف الصراع الكبرى، وهي الولايات المتحدة وحلفائها، مقابل كوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي وبدعم لوجستيكي من الصين، وكانت البداية مع معركة أوسان Usan في 05 جويلية 1950 حيث خسرت القوات الأممية، وازداد توغل القوات الشمالية في الجانب الكوري حتى سيطرت على ما يقارب الـ 90% من كوريا الجنوبية واقتربت من النصر.

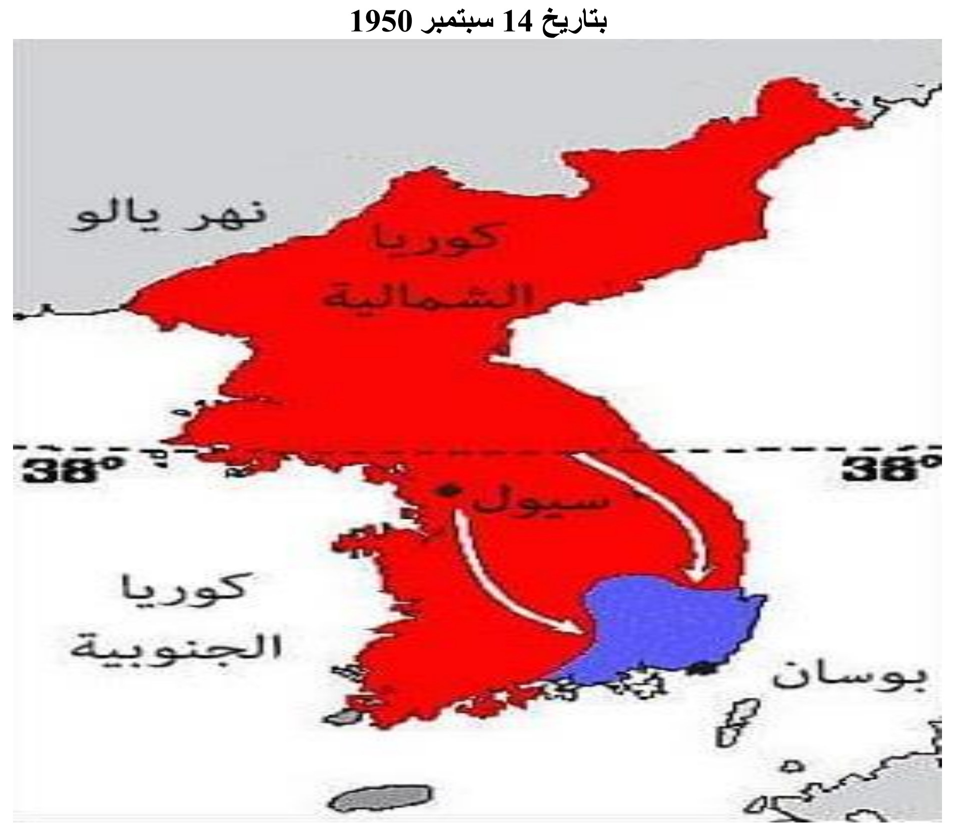
الخريطة (3) تموضع القوات الكورية الشمالية بعد دحرها للقوات الأممية جنوبا

---

[2] هيثم الايوبي، **تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية (1950-1953)** (بيروت: الطليعة للطباعة والنشر، 1973)،29.

[2] فوزي حسن حسين، **الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية** (بيروت: دار المنهل،2009)، 30.

بتاريخ 14 سبتمبر 1950



المصدر: http://cutt.us/sG1Ih

فأرسلت الولايات المتحدة تعزيزات ضخمة إلى حليفتها الجنوبية، وجرت معركة ثانية انتهت بهزيمة الجنوب مرة أخرى، فأطلقت الولايات المتحدة العنان لطائراتها وقامت بمهاجمة القوات الشمالية وتدمير معسكراتها وقطع خطوط إمدادها، مما ادى إلى ضعف الجانب البحري والجوي للجيش الشمالي، وهي الفرصة التي استغلتها الولايات المتحدة للإجهاز على العدو بعملية إنزال برمائية خلف خطوط دفاعه في مدينة إنتشون Incheon، لتبدأ معركة إنتشون، التي كان النصر فيها حليف القوات الأممية هذه المرة، وواصلت تقدمها إلى أن سيطرت على العاصمة سيول، وأعادت القوات الأممية عدوها الشمالي إلى جهته من دائرة العرض 38.[1]

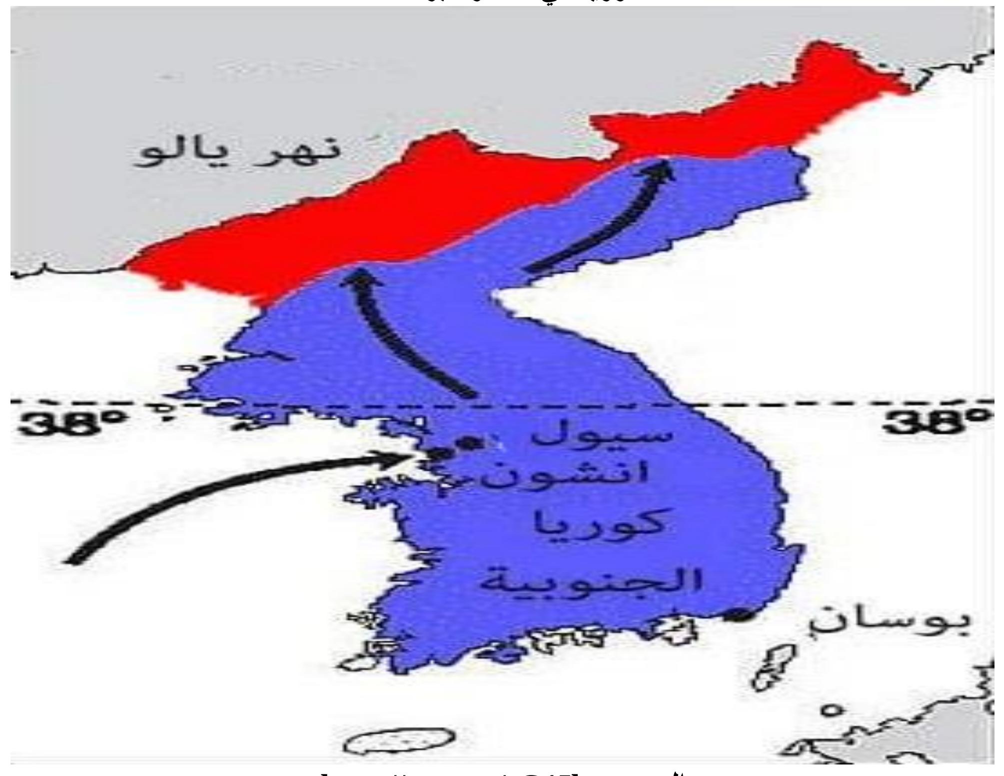
بعد النصر الذي حققته القوات الأممية ارتأت أن تتقدم نحو الداخل الشمالي وفي الأول من أكتوبر 1950 تجاوزت القوات الجنوبية دائرة التقسيم، وبعد ذلك بـ 17 يوما طالب قائد القوات الأممية "ماك آرثر" الجيش الشمالي باستسلام غير مشروط، فرفض الجيش الشمالي ذلك بشدة، ما حذا بالقوات الجنوبية إلى مزيد من التقدم حتى اكتسحت العاصمة

[1] الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية، 31-32.

الشمالية، وبهذا تكون المعركة قد انقلبت رأسا على عقب، وصارت كوريا بأكملها تحت سيطرة الجنوب ومن ورائه القوات الأممية والولايات المتحدة.[1]



الخريطة (4) القوات الأمية تستعيد الأراضي الجنوبية وتكاد تسيطر على كامل شبه الجزيرة الكورية في 25 نوفمبر 1950



المصدر: http://cutt.us/sG1Ih

وفي اللحظة التي اقتربت المعركة من حدود الصين، رأت هذه الاخيرة أن الاشتباك المباشر ضرورة لحماية أمنها القومي، لذا وبعد تنسيق مع الاتحاد السوفيتي بدأت القوات الصينية سرا بعبور نهر يالو Yalu في نفس يوم سقوط العاصمة بيونج يانجPyongyang ، وبعد أسبوع هاجم الجيش الصيني القوات الأممية قرب حدودها مع كوريا، وبغطاء جوي سوفيتي إلى جانب سرعة القوات الصينية في تنفيذ ضرباتها وسرعة اختبائها في الجبال، انتابت القوات الأممية حالة عدم يقين إن الصين قد تدخلت بالفعل، ولكن استمرار تراجع القوات الأممية والجنوبية كان دليلا كافيا لهم أن الصين قد دخلت إلى ساحة المعركة، فقد استمرت المعارك قرابة شهرين، لم تشهد فيها القوات الأممية إلا التراجع شيئا فشيئا، حتى وجدت نفسها خلف دائرة العرض 38 مرة أخرى، وقامت الصين بعزل الرئيس الشمالي من قيادة جيش بلاده وتولت هي القيادة،[2] وكحال المعركة من البداية لم تكن الصين بأقل من الكوريتين لترضى بمجرد عودة العدو إلى بلاده، فقررت مهاجمته في عقر داره ونجح

سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية، 212. [1]

[1] صدقي عابدين، قضية الوحدة الكورية، 35.

الصينيون باحتلال العاصمة سيول Seoul، ثم التقدم في 14 فيفري 1951 واحتلال مدينة هوينج سيونج Hoing Singh.

وواصلت الصين تقدمها لتثأر في "هجوم الربيع" المقسم على مرحلتين، الأولى معركة نهر إيمجين Emgin بين 22 و25 أفريل 1951 لوقف تقدم القوات الأممية، وقد نجحت في ذلك، والثانية في 15 ماي من نفس السنة ضد الجيش الأمريكي الثامن الموجود عند ضفاف نهر سوينج Swing، ونجحت في ذلك أيضا، لكن الجيش الأمريكي شن هجوما مضادا حقق به النصر، واستعاد خط كانساس شمال دائرة العرض 38.[1]

الخريطة (5) الحدود بين الكوريتين انتهى القتال بين القوات الصينية والقوات الأممية بمعية القوات الأمريكية، وهي ليست موازية تماما لدائرة العرض 38 درجة



المصدر: http://cutt.us/sG1Ih

وهكذا وصلت الحرب إلى طريق مسدود، مما استدعى فتح مفاوضات الهدنة في جويلية 1951.

[1] الأيوبي، تاريخ حرب التحرير الكورية، 33.

المطلب الثالث: توقف الحرب واستمرار النزاع

بعد سنة من المعارك الحامية أصبح الصراع الكوري بين طرفين لا غالب ولا مغلوب بينهما، حيث لم يتمكن الأميركيون وحلفاؤهم من دحر المد الشيوعي في شبه الجزيرة، ولا الشيوعيون الكوريون وحلفاؤهم الصينيون استطاعوا توحيد شطري كوريا تحت الراية الشمالية، وبات اللجوء إلى التفاوض ضرورة لا مفر منها.(1)

وبدأت مفاوضات في مدينة كايسونج Kaesong الحدودية ثم انتقلت المفاوضات في بانمونجوم Panmunjom بين الصين وكوريا الشمالية من جهة، والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية من جهة ثانية، واستمرت المفاوضات لسنتين من جويلية 1951، إلى غاية جويلية 1953، ولكن المفاوضات لم تعن توقف المعارك، بل سعى كل طرف إلى حصد المزيد من الأرواح لتحسين موقفه على طاولة المفاوضات، ولكن الأمر لم يجد، وظلت المعارك قائمة.(2)

وبوصول "أيزنهاور" إلى السلطة ظهرت رغبة جادة في إنهاء هذه الحرب، وبالفعل تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في 27 جويلية 1953 وجاء فيه:

- إنشاء منطقة مجردة من السلاح على الحدود بين الكوريتين الشمالية والجنوبية.

- تشكيل لجنة "العودة للوطن" لمناقشة مصير من يرغب في العودة إلى وطنه ممن لا يرغب، إذ كان الكثير من الكوريين الشماليين لا يرغبون في العودة لبلادهم، وكذلك كان بعض الجنوبيون.

- وضع لجنة دولية مكونة من مراقبين سويسريين وسويديين على الحدود بين الكوريتين لمراقبة وقف إطلاق النار.(3)

---

1 محمد مصطفى شحاته، **حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين**، السياسة الدولية، 109 (1992)، 130.

1 سعدي عبد الله، الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية، 215.

3 شحاته، **حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين**، 132.

الخريطة (6) خريطة توضح الحدود بين الكوريتين التي يبلغ طولها 160 ميلا وتحيط بها المنطقة منزوعة السلاح باللون البني بعرض 2.5 ميلا، وتعد هذه المنطقة اليوم من أخطر الحدود في العالم وأكثرها عنفا محتملا.



المصدر: http://cutt.us/sG1Ih

وبعد مرور عام على هذه الهدنة أجرى الفريقان "عملية المجد" لتبادل الأسرى بدءا من جويلية وحتى نوفمبر 1954، لتنتهي بذلك حرب يمكن وصفها بقصيرة المدة، ولكنها كارثية الأثر، إذ قتل في هذه الحرب 4 ملايين إنسان، أي ما يعادل 10% من سكان الكوريتين آنذاك، وهو ما يفوق الخسائر المدنية في الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام معا، كما قتل فيها 50 ألفا من الجنود الأمريكيين، وجرح ما يقارب الـ 100 ألف منهم، وخسرت الصين 400 ألف جندي.(1)

لم تكن الحرب بين الكوريتين الشمالية والجنوبية سوى حلقة في سلسلة الصراعات بين المعسكرين الشرقي (بزعامة الاتحاد السوفياتي آنذاك)، والغربي (بقيادة الولايات المتحدة)، على غرار العديد من الدول التي شهدت صراعات الكتلتين المتنافستين، ورغم أنها قد حدثت منذ ما يقارب السبعين عاما فإنها قد أسست مبدأ توازن القوى بين الدول العظمى، وأن الدخول في حرب بين هذه القوى ليس بالخيار المنطقي، إذ أثبتت الحرب أن كل دولة من هذه الدول عاجزة عن حسم الحرب لصالحها، ولهذا صار مصير الكوريتين مرتبطا بموازين القوى المحيطة بهما، وصارت فرقتهما مؤشرا فعليا على قطبية القوى العظمى.(2)

---

[1] **الموسوعة المصغرة للحرب الكورية (25 جوان 1950- 27 جويلية 1953)**، اطلع عليه بتاريخ، http://cutt.us/I1ZaK

[2] صدقي عابدين، قضية الحدة الكورية، 46.

ومنذ ذلك الوقت والعلاقة تمر بمد وجزر، واصبحت كوريا من أخطر بؤر التوتر والأزمات وعدم الاستقرار، وحتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ظلت أجواء الحرب الباردة مستمرة، فأمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تريد بسط سيطرتها بالكامل على شبه الجزيرة الكورية لفوائد اقتصادية ولمحاصرة الصين، ولازال النزاع الحدودي مستمرا بين الطرفين حتى هذا اليوم، وبيونج يانج لا زالت تحلم باستعادة كوريا الجنوبية وضمها إلى نظامها. يضاف إلى ذلك ما لدى بكين وموسكو من مشاريع خاصة بها، والتي تتمحور حول السعي الدؤوب نحو منع واشنطن من الاستئثار بهذه المنطقة الهامة من العالم، لذلك ظل الصراع مستمرا والتهديد متبادلا،[1] خصوصا أن الهدنة الموقعة هي أساس لوقف إطلاق النار وليست معاهدة سلام رسمية، وهو ما يجعل الدولتين من الناحية العملية في حالة حرب.

ومما زاد المسألة الكورية تعقيدا، اتباع كوريا الشمالية لسياسة العزلة والانغلاق ورفضها للعولمة، والاندماج في النظام الدولي بكل اشكاله، وتمسكها بالأيديولوجية الاشتراكية الزوتشية التي يعمل النظام السياسي على ترسيخها بين افراد الشعب وفي ممارستهم كافة،[2] اضافة الى حيازتها على الاسلحة النووية واجتهادها المستمر في تطوير قدراتها العسكرية النووية منها وفوق التقليدية، للدفاع عن كيانها ونظامها السياسيين، ضد الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، خصوصا الجارة الجنوبية،[3] وهو ما يزيد من احتمال تطور النزاع إلى حرب نووية في المنطقة.

المبحث الثالث: نقاشات التحالف والتنافس في النزاع الكوري

إن النزاع في شبه الجزيرة الكورية إلى جانب أنه ثنائي، فانه في الوقت ذاته ذو طابع اقليمي ودولي، في ظل الدور القوي والتأثير المهم للقوى الكبرى في المنطقة ممثلة في كل من الصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان، على طرفي النزاع المباشرين، ومن ثم على ديناميكيات النزاع، بحيث أن أي تغيير يطرأ على علاقة طرفاه لابد أن يتماشى على نحو ما مع مصالح هذه القوى،[4] وعبر هذا المبحث سنقوم بعرض ديناميكيات وتطورات النزاع في ظل تحالف وتنافس القوى المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع الكوري.

---

[2] نبيل سرور، **التوتر بين الكوريتين: أثر البعد الجغرافي والتحالف السياسي**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/25/01. http://cutt.us/OjiTu

[2] **North Korea: Globalization what?,** see it on, 01/04/2019, http://cutt.us/UWkQI

[1] علي غسان سامي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية، 60.

[2] نجيم حذفاني، **العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة-** (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011)، 77.

المطلب الأول: النزاع الكوري في ظل التحالف الامريكي-الياباني

بعد هزيمة اليابان واحتلالها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واجبار اليابان على التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية، وقعت الولايات المتحدة مع اليابان معاهدة سان فرانسيسكو في 18 سبتمبر 1951 منحت من خلالها اليابان سيادتها، واقرت المعاهدة اقامة قواعد عسكرية أمريكية على طول الاقليم الياباني، كما تعهدت الولايات المتحدة من خلال هذه المعاهدة بالدفاع عن اليابان ضد أي عدوان خارجي يقع عليها، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية وبروز أهميتها في الحرب الباردة، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان معاهدة جديدة شكلت تحالفا استراتيجيا يرسم العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة "التعاون المشترك والأمن Treaty of Mutual Cooperation & Security"، وتم التوقيع عليها في 19 جانفي 1960.[1] وبسبب القيود العسكرية المفروضة على اليابان في ظل استمرار التهديدات الأمنية من الجانب الكوري الشمالي تحديدا، أصبح من الضروري عليها المحافظة على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، لحماية امنها تحت المظلة الأمنية النووية الأمريكية.

وتؤمن اليابان بأهمية الدور الأمريكي في الدفاع عنها وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال شرق آسيا خصوصا في ظل تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية وتزايد الشكوك حول البرنامج النووي الصاروخي لكوريا الشمالية، وهو ما أدى إلى ضرورة مراجعة علاقات التعاون الأمريكي-الياباني ونتج عن ذلك "وثيقة القواعد الارشادية للتعاون والدفاع الياباني-الأمريكي" الموقعة سنة 1874، والتي أسفرت عن التقرير الأولي الصادر في جويلية 1997 والذي يسمح لليابان بالقيام بأعمال إزالة الألغام، وتفتيش السفن وتقديم الدعم الاداري للولايات المتحدة عندما تضطر لدفع قوات عسكرية إلى شبه الجزيرة الكورية.[2]

وبعد إعلان هذه الأخيرة انسحابها من معاهدة منع الانتشار النووي عام 1993 وسعيها نحو تطوير برامجها النووية واجرائها للعديد من التجارب الصاروخية بدأً من صاروخ نادوج-1 في أوت 1998 الذي اخترق المجال الجوي لليابان، مرورا بالتجارب الصاروخية التي أجرتها عام 2006 والتي شملت صاروخ تاييودونج-2 العابر للقارات والذي يمكنه الوصول إلى الشواطئ الأمريكية، أدركت اليابان أن كوريا الشمالية تمثل

---

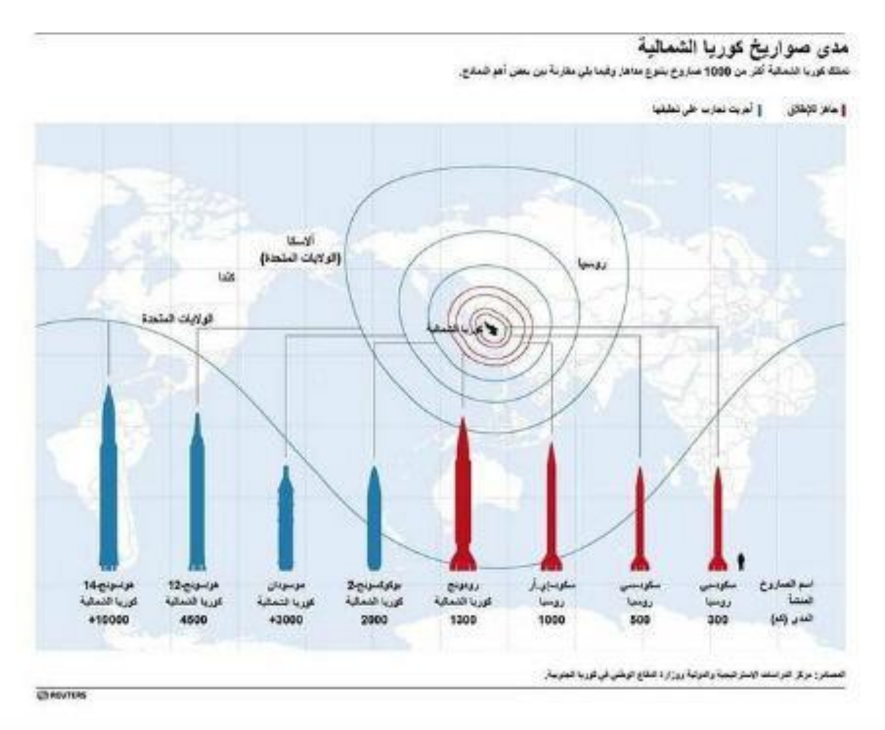
[1] عبد الكريم صالح المحسن، **العلاقات اليابانية - الامريكية النشأة والتاريخ-الحلقة الثالثة**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/21، http://cutt.us/MQ8N

[2] طويل، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق، 182.

تهديدا صارخا لأمنها القومي والسلام الدولي، واقتنعت بضرورة استمرار التواجد الأمريكي على أراضيها لحاجتها للحماية النووية الأمريكية، باعتبار أن اليابان لا تملك السلاح النووي ولا حتى القاعدة الأولية لامتلاك هذا السلاح، اضافة إلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، حيث تمارس اليابان ضغوطا عليها في كل مرة تجري فيها كوريا الشمالية تجارب نووية وصاروخية لإصدار قرارات من مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية ضد كوريا، مثل القرار (1295) والذي جاء بعد اجراء كوريا الشمالية لمجموعة من التجارب الصاروخية في 05 جويلية 2006، والذي أدان التجارب الصاروخية ودعا كوريا الشمالية إلى وضرورة وقفها فورا، مطالبا كوريا بتعليق جميع الانشطة الخاصة ببرنامجها الصاروخي والعودة إلى معاهدة عدم الانتشار، وايضا العودة غير المشروطة إلى المحادثات السداسية.[1] إضافة إلى القرار رقم (1874) الصادر عام 2009 والذي جاء بعد اعلان الحكومة الكورية الشمالية استعدادها لإجراء تجارب صاروخية، والذي نص على حظر صادرات الأسلحة المتجهة إلى كوريا الشمالية والقادمة منها، كما يخول الدول الاعضاء في الأمم المتحدة حق تفتيش الشحنات البرية والجوية والبحرية الكورية الشمالية ويلزمها بتدمير أي بضائع تقع تحت طائلة العقوبات.[2]

الشكل (3) تطور مديات الصواريخ الكورية الشمالية

[1] ايمان عبد العال عبد الغني، **السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، 318-315.
[2] عبد العال عبد الغني، السياسة الخارجية اليابانية، 323.



المصدر: http://cutt.us/c0Mnm

إن المقاطعة والعقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية لم تثنها عن برنامجها النووي واجرائها للتجارب الصاروخية، ويوضح الشكل السابق مدى تطور مديات الصواريخ الكورية الشمالية بحيث لم تعد تسعى إلى تطوير صواريخ بإمكانها الوصول إلى الأرخبيل الياباني فحسب وانما لجميع الأراضي الأمريكية، وذلك من خلال تطويرها للصاروخ هوسونج-14 الذي يبلغ مداه 10 آلاف كيلومتر. كما لم يدفعها ذلك إلى التخلي عن سياسة استفزاز الخصوم، وذلك لتبرير وجودها كدولة شرعية بعد سقوط الشيوعية، وردع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة عن محاولاتهم لتغيير النظام الكوري الشمالي.

يشكل التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان ثقلا استراتيجيا كبيرا في معادلة النزاع في شبه الجزيرة الكورية، فالولايات المتحدة عن طريق ترسانتها النووية ومقعدها الدائم في مجلس الأمن تشكل سندا قويا لليابان التي تقع في مرمى الصواريخ الكورية الشمالية، بحيث تمارس اليابان في كل مرة تجري فيها كوريا الشمالية تجارب نووية وصاروخية ضغوطا على الولايات المتحدة لتلجأ إلى مجلس الأمن من أجل فرض المزيد من العقوبات على كوريا الشمالية وبالتالي ثنيها عن برنامجها النووي واضعافها باعتبارها تشكل المسبب الأول للأزمات في المنطقة والطرف الأكثر ميلا إلى العدوانية في النزاع في شبه الجزيرة الكورية، ومن جهتها تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على حضورها في منطقة شمال شرق آسيا عن طريق حليفها الأول اليابان وذلك للتصدي للتهديد الأمني الكوري الشمالي، واحتواء الصين التي تعد منافسا قويا للولايات المتحدة ليس في المنطقة فقط وانما على الصعيد العالمي ككل.

المطلب الثاني: النزاع الكوري في ظل التقارب الياباني-الكوري الجنوبي

تحتل دول شرق آسيا أهمية متقدمة في سلم السياسة الخارجية اليابانية باعتبارها تمثل عمقها الاستراتيجي، لذلك فان توتر العلاقات معها سينعكس بالسلب على الأمن القومي الياباني، ولتحقيق الاستقرار في المنطقة عمدت اليابان الى بناء علاقات ودية مع دول المنطقة تحديدا وباقي دول العالم بشكل عام، فبعد التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو للسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1951، عادت اليابان إلى المجتمع الدولي لتقدم مساعدات اقتصادية كبرى لدول آسيا، أبرزها كوريا الجنوبية في مجال الصناعة والطاقة.[1]

وتعد "معاهدة العلاقات الأساسية بين جمهورية كوريا واليابان" الموقعة في 22 جوان 1965 بمثابة حجر الاساس لبداية تطبيع العلاقات بين البلدين وتجاوز عداء الحقبة الاستعمارية، حيث تمت تسوية المشاكل المتعلقة بالملكيات والمطالبات والتعاون الاقتصادي وذلك من أجل اقامة علاقات وثيقة وودية وتعاونية بين البلدين، وقد نصت الاتفاقية على أن تقدم اليابان لجمهورية كوريا 300 مليون دولار أمريكي على شكل منح، وتمنح قروضا تصل الى 200 مليون دولار امريكي، وأن المشاكل المتعلقة بالملكية والحقوق والمصالح الخاصة بالطرفين المتعاقدين ومواطنيهما (بما في ذلك الاشخاص الاعتباريين)، والادعاءات بين الطرفين ومواطنيهما تمت تسويتها بشكل نهائي، ولن يتم التنازع عليها ثانية،[2] وهي الاتفاقية التي حددت الأساس للعلاقات الثنائية حتى اليوم، مما ساهم الى حد كبير في إزالة حالة العداء بين البلدين.

لقد عملت اليابان على تطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية دون كوريا الشمالية التي ساد فيها النظام الشيوعي، واعترضت كوريا الشمالية على هذا التطبيع لأن ذلك يؤدي الى عرقلة تحقيق الوحدة بين الكوريتين، وكان للولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في توجيه السياسة الخارجية لكلا البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما لحماية مصالحها من التهديد الشيوعي آنذاك، وحاليا يعد التحالف الياباني الأمريكي الكوري الجنوبي حلفا مواجها للقوى المتقاربة نظريا في المنطقة والمتمثلة في كوريا الشمالية والصين وروسيا، ويرى أن تحالف هذه القوى في المستقبل سيقوض المكانة والدور الاستراتيجي للتحالف الأول في النظام الاقتصادي والأمني في آسيا، لذلك تدعم اليابان بقوة فكرة اعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية لكن تحت الراية الجنوبية، وقد تجسد دور اليابان في اعادة توحيد

[1] عبد العال عبد الغني، السياسة الخارجية اليابانية، 291.

[2] **Japan - Republic of Korea Basic Relations Treaty, on 22 june 1965**, Registered by Japan on 15 December 1966, 258-260.

شبه الجزيرة الكورية من خلال التنسيق مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة منذ انشاء لجنة التنسيق الثلاثية ومجموعة المراقبة عام 1999.[1]

ومن جهة اخرى فكوريا الجنوبية أيضا ومن خلال تبنيها لسياسة التقارب مع اليابان التي جاء بها الرئيس السابق كيم داي-جونغ سنة 1998 والتي تهدف إلى حل القضايا المعلقة بين البلدين المرتبطة بالتاريخ الاستعماري لليابان، ووضع الأساس للتعاون المستقبلي بين البلدين، فإنها تسعى من خلال ذلك إلى التعاون والتشاور مع اليابان حول القضايا الأمنية في شبه الجزيرة، وبالتحديد التعاون ضد أي تهديد محتمل من كوريا الشمالية والتغلب على تأثير الحرب الباردة على شبه الجزيرة الكورية.[2] خصوصا في ظل اتباع كوريا الشمالية لسياسة الترهيب من خلال عملها المستمر على تطوير الأسلحة النووية والصواريخ البالستية وتوجيهها صوب طوكيو وسيول واطلاق رئيسها كيم جونغ أون تهديدات بين فترة وأخرى متوعدا الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بالفناء.

وقد جاء هذا التقارب في خضم النزاع القائم في شبه الجزيرة الكورية تحت ضغوط أمريكية، باعتبار أن كلا الدولتين تنضويان تحت المظلة النووية والعسكرية الأمريكية وتشكلان معها تحالفا استراتيجيا، وهذا من بين القواسم المشتركة التي يرتكز عليها تعزيز الروابط بين جمهورية كوريا واليابان، اضافة إلى النظام الديموقراطي واقتصاد السوق، وبما أن النظام الكوري الشمالي يتناقض كليا مع جمهورية كوريا واليابان فقد كان الاختلاف معه ومعاداته والنظر اليه كتهديد رئيسي لأمنهما القومي، قاسما مشتركا آخرا بين البلدين.[3]

إن التقارب الياباني الكوري الجنوبي قد أضفى نوع من التوازن الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا، باعتبار أن محاور الصراع أو التنافس الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا تدور حول محورين هما: المحور الأمريكي بمعية اليابان وكوريا الجنوبية، والمحور الصيني بمعية روسيا وكوريا الشمالية، حيث يرى الكثير من المحللين أن شمال شرق آسيا أصبح ثنائي القطبية في ظل تنافس الصين والولايات المتحدة وتقاسمهما للتوازن الاقليمي، فالصين تدعم النظام الكوري الشمالي مخافة اختلال التوازن في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها اليابان وكوريا الجنوبية، ويتشابه الموقف

---

[2] يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، 148-147.

[2] أيوب، كوريا والعولمة، 152.

[2] فيليب يونس، **تقارب تاريخي بين كوريا الجنوبية واليابان**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/25، http://cutt.us/v4Jyl

الروسي مع الموقف الصيني اتجاه كوريا الشمالية بحيث دعمت البرنامج النووي الكوري الشمالي لمنع السيطرة الامريكية على الاقليم بشكل كامل.

المطلب الثالث: النزاع الكوري في ظل تجاذب العلاقات الأمريكية-الروسية

خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين حافظت روسيا إلى حدما على موقعها في منطقة شمال شرق آسيا ومجمل منطقة المحيط الهادي، وانعكس هذا الموقف بشكل خاص في زيادة الانفاق على الموجود العسكري الروسي في منطقة المحيط الهادي، أما على الصعيد السياسي الدبلوماسي فقد جددت روسيا اتصالاتها مع كوريا الشمالية، مع الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع سيول، كما أقامت روسيا شراكة استراتيجية مع الصين بشكليها الثنائي والمتعدد الأطراف (منظمة شنغهاي) ، إضافة إلى مشاركتها في منبر المحادثات السداسية الخاصة بكوريا الشمالية.[1]

يرى الجناح المهيمن في الداخل الروسي والذي يتزعمه الرئيس الحالي فلاديمير بوتين، أن روسيا تعد حضارة مميزة بذاتها، وأنها كيان مستقل يتمتع بالسيادة الكاملة ، وأن على روسيا الحفاظ على صلات قوية مع القوى الغربية المعادية لها،[2] فبعد انتخاب بوتين رئيسا لأول مرة في عام 2000، سعى بقوة إلى استعادة علاقات روسيا مع كوريا الشمالية التي تدهورت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، إذ زار بيونغ يانغ في جويلية من العام نفسه، لعقد اجتماع مع كيم جونغ إيل، حفيد كيم إيل سونغ ووالد الزعيم الحالي، حيث وجها انتقادات لخطط متعلقة بالدفاع الصاروخي الأمريكي. وقد اعتُبِرَت هذه الزيارة رسالةً من بوتين إلى الغرب، مفادها أن روسيا ستسعى إلى استعادة نطاقات نفوذها التقليدية. ثم استضاف بوتين، كيم جونغ إيل في زيارتين عامي 2001 و2002.[3]

وتقف روسيا في صف كوريا الشمالية في النزاع الكوري، حيث تسعى موسكو إلى استمرار الوضع القائم حاليا في شبه الجزيرة الكورية والمحافظة على الجمهورية الشمالية كلاعب مستقل في المنطقة، من خلال رفضها تشديد الحظر على هذا البلد واستخدام القوة العسكرية ضده وفي عموم منطقة شبه الجزيرة الكورية، وتعارض في الوقت نفسه سياسة أمريكا الرامية لتعزيز نفوذها العسكري في هذه المنطقة بحجة مواجهة التهديد الكوري.[4]

[1] أرتيوم لوكين، **دراسات عالمية روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، 31.

[2] نفس المرجع، 34.

[1] **روسيا لديها اهتمام خاص بكوريا الشمالية منذ 70 عاماً.. لماذا تعد قمة كيم وبوتين تاريخية؟**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/20، http://cutt.us/gjh0T

[2] رامون باتشيكو باردو، **سباق تسلح في الشرق الأوسط: كوريا الشمالية.. نووي للبيع**، المجلة 1561 (مارس2011)، 14.

فهناك نظرية سائدة حاليا في دوائر السياسة الخارجية الروسية ترى أن انهيار كوريا الشمالية قد يتسبب في حدوث تغيرات جذرية في توازن القوى بمنطقة شمال شرق آسيا، قد تضر بالمصالح القومية لروسيا. ويرى المؤيدون لوجهة النظر هذه أن تدمير كوريا الشمالية بالقوة سيعني بالضرورة تعديل الأوضاع التي أفرزتها الحرب العالمية على النحو الذي سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تطويق الصين استراتيجيا وبالتالي محاصرة روسيا عن طريق توسيع نطاق الوجود العسكري الأمريكي في منطقة شبه الجزيرة الكورية، وتتخوف روسيا من أن كوريا الشمالية المعزولة والضعيفة ستكون فريسة يسهل ضمها من قبل كوريا الجنوبية الأمر الذي سينجم عنه توسيع منطقة نفوذ الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا، وهو السبب الذي يستدعي أن تحتفظ موسكو بعلاقات جيدة مع بيونغ يانغ، والمساعدة على ابقائها طافية على السطح،(1) وبالتالي فكوريا الشمالية تشكل ورقة بيد موسكو للضغط على أمريكا والغرب بشكل عام، وروسيا هي الرابح الأكبر من التوتر في شبه الجزيرة الكورية على الرغم من مساعيها لإنهاء هذا النزاع بالطرق السلمية من خلال الدعوة إلى نزاع السلاح في كامل شبه الجزيرة مقابل تقديم ضمانات لبيونغ يانغ تتعلق بأمنها وسيادتها.(3)

وبالنسبة للولايات المتحدة فهي ترى أن كوريا الشمالية وروسيا تشكلان أكبر تهديد لها وهو ما صرح به وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس J. Matisse مقدما إياهما على تهديدات أخرى تشكلها الصين وايران والمنظمات الارهابية، وذلك بعد اجراء بيونغ يانغ اختبارين نوويين، وإطلاق عشرات الصواريخ، بما فيها الباليستية، في الفترة الأخيرة. كما لفت إلى أن روسيا لا ترغب في اقامة علاقات ايجابية مع الولايات المتحدة، وأنها اختارت أن تكون منافسا استراتيجيا.(2)

إن تضارب المصالح الأمريكية واختيار روسيا الوقوف مع الطرف المقابل للولايات المتحدة الأمريكية بدل الاصطفاف معها، قد عقد من النزاع الكوري وأطال عمره وخطره أكثر، بحيث أحدث ذلك توازنا في القوى في المنطقة بحيث لا يمكن لأي طرف حسم النزاع لصالحه، مما يعني استمرار الوضع في شبه الجزيرة الكورية على ما هو عليه، وفي ظل حيازة القوى الرئيسية في المنطقة على السلاح النووي، فان أي انزلاق قد يؤدي الى نتائج مدمرة للمنطقة والعالم ككل.

[1] لوكين، دراسات عالمية، 38-39.

[4] **كوريا الشمالية أم روسيا، أيهما تشكل ورقة ضغط في يد الأخرى؟**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/20، http://cutt.us/xFakX

[1] **واشنطن تحدد أكبر خطر عليها بعد كوريا الشمالية**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/20، http://cutt.us/ipOZV

المطلب الرابع: التنافس الأمريكي-الصيني على شبه الجزيرة الكورية

يعتقد الخبراء الاستراتيجيين والمسؤولين الصينيين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تمارس تأثيرا حاسما في البيئة الأمنية المستقبلية للصين، ويعتقدون أيضا أن المصالح الجيوبوليتيكية الأمريكية في المستقبل تتطلب أن تكون الصين ضعيفة نسبيا ومنقسمة على نفسها، وفي الواقع يقول كثير من واصفي السياسة العامة في الصين أن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور الصين وبشكل كامل كقوة اقتصادية وعسكرية كبرى.

وتدرك الصين أن الولايات المتحدة تسعى لتحل محلها كقوة مهيمنة في آسيا، فبكين ومنذ نهاية ثمانينات القرن بدأت تنظر إلى الولايات المتحدة ليس كشريك استراتيجي ولكن كعقبة لطموحاتها الاستراتيجية، فهي تعمل إذا لتقليص النفوذ الأمريكي في آسيا عامة ومنطقة شمال شرق آسيا خاصة، باعتبارها تشكل عمقها الاستراتيجي.(1)

تشكل شبه الجزيرة الكورية مركز منطقة شمال شرق آسيا، لذلك فان المصالح الاستراتيجية لكل من الصين والولايات المتحدة فيها تمثل مجالا مهما من العلاقات الصينية-الأمريكية، فالدولتان هما القوتان الأساسيتان في تقرير أوضاع السلام والاستقرار فيه، لذا فان الشكل الذي يمكن أن تتخذه كوريا الموحدة سيكون محط اهتمام لدى الدولتين في الوقت ذاته، فقد اتجهت الولايات المتحدة نحو اغراء كوريا الشمالية بالمنافع الاستراتيجية عسكريا واقتصاديا لكي تتكيف مع البيئة الدولية التي تشكلت عقب نهاية الصراع الايديولوجي عام 1989، وهنا صارت مصلحة الولايات المتحدة تكمن في تقرير الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتأمين تعاون كوريا الشمالية في اتفاقية اجراءات بناء الثقة في شبه الجزيرة الكورية "الاتفاقة الاطار" بين الدولتين لعام 1994، وكذا العمل على اجراء تغيرات تدريجية سلمية في نظام كوريا الشمالية حيال ذلك تم اعتبار اقامة كوريا موحدة ديموقراطية وغير نووية وموالية للولايات المتحدة مصلحة لهذه الأخيرة.(2)

فالولايات المتحدة ظلت تسعى لاحتواء الخطر الكوري الشمالي ومنعه عبر الاتفاقات ما أمكن من تطوير قدراته النووية والصاروخية تأكيدا لاستمرار التزامها الأمني تجاه حليفيها كوريا الجنوبية واليابان، بالإضافة إلى الاستمرار في محاولة تيسير التوحيد

---

1 محمد الصالح ربيع و مهيمن عبد الحليم طه، **القوى الدولية والاقليمية وتأثيراتها في السياسة الصينية** (رؤية جيوبوليتيكية) المستنصرية للدراسات العربية والدولية 59 (أكتوبر 2017): 02.

2 خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقات الامريكية-الصينية** (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، 169-170.

السلمي للكوريتين مما سيسمح لكوريا الموحدة أن تساعد في التوازن الاقليمي للقوى هناك.(1)

وتكمن مصلحة الصين في المقابل في استمرار الوضع القائم في شبه الجزيرة الكورية لما تقتضيه المصالح الاستراتيجية للصين، فهي لا تريد قيام كوريا مجاورة قوة موحدة مع قدرة عسكرية مهمة وبروح قومية طموحة، ومتحالفة مع الولايات المتحدة، وللصين مصلحة في أداء مركزي في استمرار تقسيم كوريا، لأن علاقاتها الوثيقة مع كوريا الشمالية تمثل ورقة ضغط في ادارة الصين لعلاقاتها مع القوى الاقليمية والعالمية ككوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة باعتبارها قوة عالمية وتحتاج الى عازل لأمنها يقابل التحالف الأمريكي الياباني وهذا ما تجسده نسبيا كوريا الشمالية.(2)

وتحاول الصين استغلال الملف النووي الكوري لكوريا الشمالية كوسيلة في إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة وأن الصين هي الطرف الوحيد الأكثر تأثيرا على السلوك الخارجي لكوريا الشمالية وهي قناة الاتصال بينها وبين العالم الخارجي، ويعود ذلك أساسا إلى المساعدات المالية التي تقدمها لها واستعدادها لحماية طبيعة النظام العسكري والسياسي القائم في كوريا الشمالية، كما تحاول الصين أن تثبت أنها قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال تنظيمها للمحادثات السداسية بشأن الملف النووي الكوري الشمالي.(3)

إن التنافس الأمريكي الصيني على شبه الجزيرة الكورية قد عمق وعقد النزاع في المنطقة بحيث أصبح أكبر من مجرد نزاع بين نظامين متناقضين يقتسمان أرضا واحدة، يرى كل منهما أنه الأحق بالسيطرة على كامل الجزيرة، وانما تجاوز حدوده الضيقة ليأخذ بعدا دوليا أكبر نتيجة لارتباطه بالمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى المتنافسة على الهيمنة الاقليمية والعالمية، فالولايات المتحدة تعمل على تغيير النظام القائم في كوريا الشمالية وإلحاقه بها، باعتباره يشكل تهديدا أمنيا لها ولحلفائها في المنطقة، ولكونه يشكل عقبة أمام مخططاتها الاستراتيجية لاحتواء الصين، ومن جهتها تحاول الصين الابقاء على النظام الكوري الشمالي لكونه يشكل عازلا بينها وبين النفوذ الأمريكي في المنطقة، اضافة إلى كونه أداتها الطيعة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا.

---

[1] مصطفى الدباغ، **الصراعات الدولية الراهنة** (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2000) 192.

[2] نفس المرجع، 168.

[1] إس كي شاترجي، **نفوذ الصين في شبه الجزيرة الكورية**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/5/18، http://cutt.us/T7qbT

ختاما، رأينا في هذا الفصل ومن خلال دراسة جيوسياسية لشبه الجزيرة الكورية مدى أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى المتنافسة خلال وبعد الحرب الباردة، بحيث وجدنا أن الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة قد جعلها محل أطماع للقوى المتنافسة على مناطق النفوذ وعلى الهيمنة العالمية خلال فترة الحرب الباردة، وكيف أن القوتين المتصارعتين خلال الحرب الباردة تلاعبت بمصير كوريا وقسمتها إلى دولتين بنظامين متعاديين، وكيف أن هذا التقسيم أدى إلى قيام حرب كارثية بين الدولتين، بدعم ورعاية من القوى الكبرى آنذاك. كما وجدنا بأن النزاع في شبه الجزيرة الكورية استمر حتى بعد نهاية الحرب الباردة، نتيجة لما تمثله شبه الجزيرة الكورية من أهمية في المدرك الاستراتيجي للقوى الكبرى، ونتيجة لعدائية النظام الكوري الشمالي في ظل حيازته على الأسلحة النووية، وهو ما وضحناه من خلال الدراسة الجيوسياسية للمنطقة، ثم رأينا من خلال المبحث الثالث كيف أن النزاع الكوري الشمالي الجنوبي يتجاوز الإرادات الوطنية للدولتين إلى طموحات القوى الكبرى المتنافسة على الهيمنة الاقليمية في منطقة شمال شرق آسيا، وعلى الهيمنة العالمية، وأن هذه القوى المنقسمة الى حلفين متقابلين، يتعلق الأول بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، ويتمثل الثاني في الصين وكوريا الشمالية وروسيا نسبيا، هما من يتحكمان في ديناميكيات النزاع.

الفصل الثالث: المنحى التفكيكي للإدارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية

منذ أن اخذت الصين على عاتقها مسؤولية حماية النظام الكوري الشمالي، الذي كان يتلقى دعماً كاملاً من الاتحاد السوفياتي السابق خلال فترة الحرب الباردة، سعت بكين عن طريق ذلك إلى لعب دور فعال ومحوري في نزاع شبه الجزيرة الكورية، وذلك من أجل تحقيق مصالح استراتيجية عدة يتطلبها نموها كقوة صاعدة من جهة وتقتضيها المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية حول البنية المستقبلية للنظام الدولي من جهة أخرى، وعبر هذا الفصل سنحاول تشريح الكيفية التي تعاملت بها الصين مع النزاع الكوري- الكوري، من خلال التطرق إلى محددات الادارة الصينية للنزاع للكوري، والآليات التي استندت عليها بكين في ادارتها لهذا النزاع، وفي المبحث الأخير سنجري تقييماً للأداء الصيني للوقوف المكاسب التي المحققة والاخفاقات الحاصلة.

المبحث الأول: محددات الادارة الصينية للنزاع للكوري

ترغب الصين في لعب دور كبير في آسيا، فهي تسعى للتقرب من دول المنطقة وكذا دول الآسيان، من خلال تشجيع الاستثمارات والتجارة. لهذا تتبع سياسة مرنة بين الأعداء، فقد سحبت تأييدها للحركات الشيوعية في الدول المجاورة، الهند وإندونيسيا، وأعادت العلاقات مع فيتنام عام1991، واعترفت بكوريا الجنوبية، وساعدت على منع الأسلحة النووية عن كوريا الشمالية، في منافسة منها للتواجد الأمريكي في المنطقة، فهناك من يرى أن شرق آسيا أصبح ثنائي القطبية، في ظل تنافس الصين والولايات المتحدة وتقاسمهما توازن القوى الإقليمي، فالصين تهيمن على آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على بحار شرق آسيا. في جزء كبير، وهذه الثنائية نتجت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وفسح المجال لصعود الصين اقتصاديا وعسكريا في المنطقة،[1] وبظهور تحديات جديدة في المنطقة تهدد توازن القوى فيها، تتعامل الصين مع النزاع الكوري وفق محددات رئيسية، سنتناولها فيما يلي:

المطلب الأول: التوازنات الاستراتيجية في منطقة آسيا والمحيط الهادي

تشكل منطقة آسيا المحيط الهادي عامة وشمال شرق آسيا خاصة أهمية استراتيجية قصوى بالنسبة للصين، باعتبارها القاعدة التي ستنطلق منها نحو القيادة العالمية، غير أن حضور الولايات المتحدة الأمريكية العسكري والاقتصادي في المنطقة عن طريق حلفائها الممثلين خاصة في كوريا الجنوبية واليابان وتايوان يشكل عقبة أمام طموح الصين في الهيمنة على

---

[1] سعد حقي توفيق، **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، 68-69.

المنطقة، ذلك أن الولايات المتحدة ومن خلال اتباعها لسياسة "الارتكاز الآسيوي" التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون Hillary Clinton تسعى إلى تعزيز وجودها العسكري وتحالفاتها مع دول المنطقة بغرض محاصرة واحتواء القوة الصينية واجهاض محاولاتها في الهيمنة على المنطقة.[(1)]

إن هذا التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين على الريادة الاقليمية والعالمية، أنتج نوع من التوازن الاستراتيجي والذي يشير إلى الحالة التي تتعادل أو تتكافأ أو تتوازن عندها المقدرات سواء أكانت سياسية أو سلوكيه أو قيمية لدولة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية بحيث تضمن لها ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أو دول أخرى، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند اختلاله لتحقيق الاستقرار،[(2)] وهو ما ينطبق على منطقة شمال شرق آسيا، بحيث تشهد المنطقة تنافسا حادا حول الهيمنة على المنطقة، بين مجموعة من القوى الكبرى والمتوسطة المنقسمة نظريا إلى تحالفين تتزعمهما كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى كل منها إلى ترجيح الكفة لصالحها ودحر الطرف الآخر.

ويعد النزاع في شبه الجزيرة الكورية أحد أبرز أوجه هذا التنافس، فاذا كانت الولايات المتحدة تدعم كوريا الجنوبية في صراعها مع جارتها الجنوبية من أجل توحيد كامل الجزيرة تحت السيطرة الجنوبية ومنه إلحاقها بالدول التي تسبح في فلكها، فان الصين تقف بثبات مع كوريا الشمالية وتعمل على استمرار النظام الكوري الشمالي، رغم كونه نظاما قمعيا، ورغم توجهاته العدائية، وذلك نظرا للدور الاستراتيجي الذي يشكله وجود هذا النظام بالنسبة للصين.[(3)]

فالصين من وجهة النظر الجيوسياسية تعتبر كوريا الشمالية (منطقة عازلة) لأي تدخل خارجي، باعتبارها محاصرة بحلفاء الولايات المتحدة، بدءا من كوريا الجنوبية، اليابان، تايوان، والفلبين والذين يشكلون سور (دائري) تم بناؤه في الماضي عقب الحرب العالمية الثانية، يطوق الصين. وأي تهديدات موجهة لكوريا الشمالية تعتبرها الصين بمثابة تهديد لها أيضا، وترى الصين أنه يجب عليها دعم حلفائها، كونها معنية بتأكيد قوتها وسيطرتها من خلال هذا الموقف –كقوة في شرق آسيا- من أجل ذلك وجب عليها مساندة كوريا الشمالية،[(4)] كما أن اعلان الحرب على كوريا الشمالية سينجم عليه، ليس فقط تدمير دولة حليفة في

[2] عمر نجيب، **اعادة رسم خريطة توازن القوى في شرق وجنوب آسيا هل يمكن للولايات المتحدة استرجاع زمن هيمنتها المطلقة؟**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/01، http://cutt.us/LsQGk

سليم كاطع علي، **مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي**، السياسة الدولية 42 (2009): 155. [2]

[1] هادي زعرور، **توازن الرعب القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كورياالشمالية** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، 161.

[2] يوسف صداقي، **الدور الصيني في كوريا الشمالية**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/31، http://cutt.us/fYE1C

المنطقة، وبالتالي اختلال في موازين القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها (اليابان، وكوريا الجنوبية)، ولكن سيترتب عليها أيضاً حضور عسكري أمريكي أكبر في المنطقة،[1] والشكل التالي يوضح حجم التواجد العسكري الأمريكي في اقليم شمال شرق آسيا بحيث أن الصين محاطة بأكبر تواجد عسكري أمريكي خارج الأراضي الأمريكية.

الخريطة (09) الحضور العسكري الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا



المصدر: http://cutt.us/XR9JN

وفي حال انهار النظام في بيونغ يانغ سيستتبع ذلك أيصاً احتمال فرض مشروع لإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، بمعنى إلحاق كوريا الشمالية بجارتها الغربية، وبالتالي ستجد بكين على حدودها دولة قوية حليفة للولايات المتحدة، وستفقد النظام الوحيد في المنطقة الذي يعادي الولايات المتحدة ويرفض هيمنتها، وهذا التغيير لن يخدم مصالح الصين الاستراتيجية حيث ستخسر ورقة ضغط مهمة وبالتالي سيؤدي كل ذلك إلى اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة.

وتتضح مساندة الصين لحليفتها الشمالية من خلال دعمها دبلوماسيا واقتصاديا للتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، واقامة علاقات تجارية معها حيث تشير التقديرات إلى أن الصين تمثل ما يقارب 90 بالمئة من اجمالي تجارة كوريا الشمالية مع العالم الخارجي وهي بذلك تعد الشريك التجاري الأول لكوريا الشمالية، كما أن الصين هي

---

[3] أحمد عبد الجبار عبد الله، **الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل** (مذكرة ماجستير، جامعة النهرين بغداد، 2015)، 212

مصدرها الرئيس للمواد الغذائية والأسلحة والوقود والآلات الصناعية، اضافة إلى التنسيق في الاستراتيجيات والمواقف بين الصين وكوريا الشمالية.[1]

بناءاً على ما سبق نجد أن الصين من خلال علاقاتها الوثيقة مع كوريا الشمالية تسعى إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا والمحيط الهادي باعتبارها محاطة بمجموعة من الكيانات السياسية المنطوية تحت لواء الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تشكل تهديدا للمصالح والطموحات الصينية في الزعامة الاقليمية والعالمية، لذلك فوجود حليف قوي ومعادي للولايات المتحدة في المحيط الاقليمي للصين يضفي نوعا من توازن القوى في المنطقة ويلغي فكرة الهيمنة الأمريكية المطلقة على المنطقة.

المطلب الثاني: الالتزام بمبدأ الصعود السلمي

انشغلت الصين طيلة فترة التسعينيات من القرن الماضي بالبحث عن وسيلة لتحييد نفسها عن الرادار الأميركي خاصة في الفترة ما بين حرب الخليج الثانية (1990-1991) وحرب يوغسلافيا (1999). وتوصل الصينيون فيما بعد إثر الحرب التي شنتها أميركا على أفغانستان (2001) والعراق (2003) إلى مفهوم الصعود السلمي.

ظهرت نظرية الصعود السلمي "للصين" في العام 2003، على يد الاستراتيجي الصيني والمستشار السياسي زينغ بيجيان Zheng Bijian ، حيث حاول من خلال طرحه لهذا المفهوم تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية كلاعب أساسي لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة، ليصبح فيما بعد مفهوم الصعود السلمي مكونا رسميا من مكونات السياسة الخارجية الصينية،[2] والأساس الذي تتعامل بمقتضاه الصين مع مختلف القضايا الأمنية.

وفي ظل التزام الصين بهذا المبدأ فإنها تحرص على أن لا يتطور النزاع الكوري-الكوري إلى درجة المواجهة العسكرية، ويتعلق الأمر بمدى استعدادها للدخول في عمل عسكري لمساندة نظام بيونج يانج. فعلى الرغم من تخوف الصين من سيناريو الحرب، بالنظر إلى تبعاته الاستراتيجية الخطيرة بالنسبة لها، إلا أن الدخول في هذه الحرب بجانب كوريا الشمالية، سواء بهدف حماية النظام الكوري أو بهدف الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة، يظل بديلا ضعيف الاحتمال، لعوامل عديدة لازالت تحكم السياسة الخارجية الصينية، بشكل عام، والعلاقات الصينية- الأمريكية بشكل خاص. يأتي في مقدمة هذه العوامل التزام الصين بمبدأ "الصعود السلمي"، كجزء من الرد على نظرية "التهديد

---

[1] زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية، 163.

[2] Jian Zhang, **China's new foreign policy under Xi Jinping: towards 'Peaceful Rise 2.0'?,** Global Change, Peace & Security 27 (february 2015):10.

الصيني" China threat theory التي لازالت تروج لها العديد من الكتابات الغربية واليابانية،[1] والتي تستند إلى مجموعة من الأدبيات التي تربط بين الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني، من ناحية، وتحول الصين إلى مصدر تهديد اقتصادي وعسكري للنظام الإقليمي، وللقوى الإقليمية المجاورة، وللولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الاستراتيجية، وللنظام العالمي القائم. وعلى العكس من تلك النظرية، لازالت تتمسك الصين بمقولة إن الصعود الصيني ليس فقط يمثل عامل استقرار للنظامين الإقليمي والعالمي، ولكن عامل استقرار للاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي العالمي المستدام. من بين تلك العوامل أيضا، أن دخول الصين مثل هذه الحرب سيؤدي إلى خلط العديد من الأوراق، والقضايا موضوع النزاع في المنطقة، بحيث لن تكون المواجهة في هذه الحالة مقصورة على الساحة الكورية، ولكنها ستمتد بالتأكيد لتشمل ساحات وقضايا أخرى، مثل تايوان، وبحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، وربما تتسع لتتحول إلى حرب عالمية إذا ما أصبحت الصين ذاتها موضوعا للحرب.[2] لذلك تحاول الصين في ظل تعنت النظام في بيونغ يانغ واستمراره في اجراء التجارب النووية والصاروخية أن تخفف من حدة التوتر وتمنع انزلاق المنطقة إلى حرب نووية لن يكون فيها أي طرف رابح، وتتخذ الصين موقفاً مرناً من هذه الأزمة حيث أنها لم تتخذ أية اجراءات حاسمة ضد الشمال حتى الآن، لأنها لا تريد تفجير الوضع المتأزم، فاندلاع الحرب في شبه الجزيرة الكورية يهدد الأمن والاستقرار في شمال شرق آسيا وقد يشكل تهديدا أمنيا خطيرا للصين بسبب مواقفها الداعمة للشمال، باعتبار أنها ترتبط مع كوريا الشمالية باتفاقية التعاون والدفاع المشترك الموقعة عام 1961 المعروفة باسم Sino-North korea والتي تعهدت بموجبها بكين بالدفاع عن جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ضد أي عدوان خارجي.

وتتضح مراعاة الصين لمبدأ الصعود السلمي في تعاملها مع النزاع في شبه الجزيرة الكورية من خلال الدور المحوري الذي لعبته في المحادثات السداسية والمحادثات المتعددة الاطراف الرامية إلى اخلاء شبه الجزيرة الكورية من الاسلحة النووية سلميا، اضافة إلى وقوفها بجانب الادارة الدولية فيما يتعلق بموقفها من التجارب النووية لكوريا الشمالية أين أدانت السلوكيات الكورية (التجارب الصاروخية والنووية)، وفرضت حزما متتالية من العقوبات الاقتصادية والمالية عقب التجارب الصاروخية التي أجرتها كوريا الشمالية بداية من سنة 2006.[3]

إن التناقض الحاصل بين السياسة الخارجية الصينية التي تتخذ من مبدأ الصعود السلمي ركيزة أساسية تتعاطى ضمن اطارها مع النزاع في شبه الجزيرة الكورية، وبين السياسة

---

[1] Denny Roy, **The 'China Threat' Issue: Major Arguments**, Asian Survey 36 (1996), 761.

[1] عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي ، 213.

[3] ربيع أحمد، القدرات النووية لكوريا الشمالية، 91.

العدائية التي تتبعها كوريا الشمالية، أدى بالصين إلى الانحياز إلى المعسكر الأمريكي فيما يتعلق بموقفها من التجارب النووية والصاروخية لكوريا الشمالية، وذلك لثني هذه الأخيرة عن تصعيد النزاع في المنطقة ليتحول إلى حرب واسعة سيحتم على الصين الانخراط فيها لمساندة النظام في بيونغ يانغ، مما سيؤدي إلى الاخلال بمبدأ الصعود السلمي الصيني، ويؤكد نظرية التهديد الصيني التي يروج لها الغرب.

المطلب الثالث: التأثيرات البشرية والاقتصادية في حالة حدوث الحرب

تشترك كوريا الشمالية في حدودها البرية مع ثلاث دول هي الصين وكوريا الجنوبية وروسيا، وتعد حدودها مع الصين هي أكبر شريط حدودي بري لها بمسافة 1420 كلم، ويتركز على طول هذه الحدود معظم سكان كوريا الشمالية البالغ عددهم حوالي 25 مليون نسمة،[1] وفي حالة انفجار النزاع الكوري وانهيار النظام في بيونغ يانغ فان ذلك سيؤدي إلى تدفق موجات هائلة من اللاجئين الكوريين الشماليين نحو الاقاليم الفقيرة شمال شرق الصين، وسيتحتم على هذه الأخيرة فتح حدودها لاستقبال مئات الآلاف وربما الملايين من اللاجئين، في الوقت الذي تشير فيه التقديرات إلى وجود أكثر من مليوني لاجئ كوري شمالي في الصين منذ مجاعة كوريا الشمالية في التسعينات.[2]

وتفتقر الصين إلى المؤسسات التي تفضي إلى دعم الهجرة على نطاق واسع رغم أنها صادقت على بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بوضع اللاجئين سنة 1982، إلا أن العقيدة السياسية الصينية لا تشجع على قبول المهاجرين من غير الصينيين وذلك نظرا لثقلها السكاني الذي يعد الأكبر في العالم والذي يتجاوز 1.36 مليار نسمة،[3] ورغم كون الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم إلا أن حوالي 82 مليون صيني يعيشون تحت خط الفقر ويواجهون صعوبات كبيرة ومتعددة للحصول على مياه الشرب وتأمين طرق المواصلات والكهرباء والتعليم والعناية الطبية أو القروض المصرفية ويسكن معظمهم في مناطق ذات بنى تحتية ضعيفة جدا،[4] الأمر الذي سيخلق أعباء اجتماعية واقتصادية على الصين هي في غنى عنها، بحيث ستضطر إلى الزيادة من إنفاقها العام بشكل كبير ومفاجئ على قطاعاتها المختلفة، كقطاع الصحة والتعليم والمواصلات وغيرها، وهذا بسبب الزيادة المفاجئة لعدد

---

[1] Dick K. Nanto & Mark E. Manyin, China-North Korea Relations, Congressional Research Service (28 December 2010): 10

[2] Ibid.,05.

[2] كريم صبحي منافة، **حق اللجوء بين الدواعي الإنسانية والتحديات الأمنية** (الاسكندرية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، 104.

[1] **82 مليونا تحت خط الفقر بالصين**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/09، http://cutt.us/89C0s

المستفيدين من تلك الخدمات وهو ما يشكل عبئا كبيرا على ميزانيتها وقد يحدث عجزا مستمرا فيها.(1)

كما أن للعامل الثقافي دورا بارزا في مسألة استقبال اللاجئين، فالثقافة الصينية غير ميّالة إلى قبول الثقافات والأعراق الأخرى الدخيلة وذلك رغبة منها في الحفاظ على نسيجها الاجتماعي والتصدي لأي حركات انفصالية محتملة، وقد كانت آخر مرة قبلت فيها الصين اللاجئين على نطاق كبير في سنة 1979 أثناء الحرب الصينية الفيتنامية، حيث أعيد توطين حوالي 300 ألف لاجئ من فيتنام وكمبوديا ولاووس في المناطق الريفية غرب الصين، وكان هؤلاء اللاجئون أساسا من أصل عرقي صيني.(2)

اضافة إلى ما سبق فان الصين ترتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع كوريا الجنوبية واليابان فبعد تطبيع علاقاتها مع اليابان سنة 1972 أضحى الصين أكبر شريك اقتصادي لليابان، فيما وصل حجم التبادل التجاري بينهم في عام 2013 إلى 338 مليار دولار وهو ما يمثل 11% من التجارة الخارجية الصينية، و21% من حجم التجارة اليابانية، كما يقدر الاستثمار الياباني في الصين بـ 12 مليار دولار لتصل أصوله المتراكمة منذ عام 1996 الى 83 مليار دولار أمريكي، وتعمل أكثر من 23000 شركة يابانية في الصين وتوفر 10 مليون وظيفة عمل. كما تطورت العلاقات الصينية مع كورية الجنوبية إلى الشراكة الاقتصادية الشاملة بدلا من التعاونية في 2008، وزادت الاستثمارات الكورية في الصين متفوقة على نظيرتها اليابانية متجاوزة 75 مليون دولار، لتصبح البلد الثاني الأكثر استثمارا في الصين، وفي حالة نشوب الحرب في شبه الجزيرة الكورية فان الصين ستخسر علاقاتها الاقتصادية مع اليابان وكوريا الجنوبية التي عملت لعقود على بنائها، وسيؤدي ذلك إلى حدوث فجوة هائلة في الاقتصاد الصيني.(3)

وبالتالي فان الصين تضع في الحسبان تدفق الملايين من الكوريين الشماليين وما قد يولده ذلك من ضغط على البنى التحتية وتغيير في التركيبة المجتمعية لسكانها، وما قد يخلفه من تأثيرات سلبية على علاقاتها الاقتصادية مع الدول المعادية لكوريا الشمالية والتي ستضطر الصين إلى الوقوف في مواجهتها مع حليفها الكوري الشمالي.

هذه المحددات الثلاثة السابقة تفسر لنا العديد من المواقف التي اتخذتها الصين والتي تدعم في ظاهرها موقف المعسكر الأمريكي، على نحو تبدو معه الصين وكأنها تعمل في مواجهة حليفتها بيونج يانج. أبرز هذه المواقف هو الدعم الصيني لسلسلة قرارات مجلس الأمن، غير أن هذا لا يعني أن الصين قد تخلت عن حليفها التاريخي، ففي الوقت الذي تقف فيه بجانب

---

[1] صبحي منافة، حق اللجوء، 106.

[2] صبحي منافة، حق اللجوء، 105.

[1] كارن أبو الخير، **الصين وملامح نظام عالمي جديد،** السياسة الدولية 184 (2011): 20.

الادارة الدولية لمعاقبة كوريا الشمالية فإنها في الوقت ذاته تعتبر الداعم الرئيسي للنظام الكوري الشمالي اقتصاديا وعسكريا، وأيضا في منصات المنظمات الدولية أين توفر لها غطاءاً دبلوماسياً، وتسعى الصين من خلال ذلك إلى حث بيونغ يانغ على تغيير سياستها، والجنوح إلى الحفاظ على الاستقرار الذي هو، من وجهة نظر بكين، الضمانة لمزيد من التقدم الاقتصادي والتنموي، فضلاً عن أنها تميل إلى الحرص على كوريا الشمالية، ليظل التحالف بينهما بمثابة صمام أمان للردع في شرق آسيا، في مواجهة حلفاء الولايات المتحدة وفي مقدمتهم كوريا الجنوبية.

المبحث الثاني: آليات الادارة الصينية للنزاع الكوري الشمالي-الجنوبي

لقد اختلفت أساليب الصين في تعاملها مع النزاع الكوري- الكوري بين الأساليب التوفيقية التي تعتمد بشكل أساسي على الآلية الدبلوماسية، وبين أسلوب الضغط. من منطلق أن نزاعاً بحجم النزاع الكوري- الكوري يقتضي الاستناد إلى مقاربات متعددة ومختلفة للتعاطي بفعالية مع أزماته المختلفة، وسنحاول عبر هذا المبحث عرض الآليات التي اعتمدتها الصين في ادارتها لهذا النزاع.

المطلب الأول: الآليات التوفيقية

تسعى الصين للسيطرة على ديناميكيات النزاع في شبه الجزيرة الكورية تجنبا لخطر الحرب، ومن ذلك فهي تعمل على ايجاد حل سياسي وسلمي للأزمة النووية الكورية، لأن استمرارها بإمكانه أن يهيأ أرضية مناسبة للحضور الأمريكي في المنطقة، ولزيادة تواجد امريكا العسكري شرق آسيا. وحفاظاً على علاقتها مع كوريا الشمالية، لطالما لعبت الصين على الدبلوماسية للسيطرة على التوتر بين بيونغ يانغ والغرب بحلفائه في المنطقة.

منذ بداية الأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية عام 2002 اعتمدت الصين بالدرجة الأولى على الوسيلة الدبلوماسية لحل القضية النووية التي تعد المسبب الأول للتوتر والأزمات في شبه الجزيرة الكورية، وقد عملت الصين بجد على ذلك من خلال انتهاج سياسة العمل الجدي والدؤوب وبالتعاون مع المجتمع الدولي ممثلا بالمحادثات الثلاثية التي انطلقت في بكين في 24 أفريل 2003 بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية والصين، اضافة إلى اللجنة السداسية وتكثيف المحادثات والزيارات رفيعة المستوى،[1] ويعد اتفاق بكين الموقع في 13 فيفري 2007 من أهم الاجراءات الدبلوماسية التي رعتها الصين من أجل حل المسألة النووية وتطبيع العلاقات الكورية الشمالية مع جيرانها واحلال السلام في المنطقة، بحيث نص الاتفاق على اخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي بطريقة سلمية،

[1] Samuel S. Kim, **China's Conflict-Management Approach To The Nuclear Standoff Of The Korean Peninsula**, Asian Prespective 30 (2006): 20.

وتعهد جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية بالعمل على الإنهاء التام لمفاعل "يونغ بيون" النووي، واجراء محادثات ثنائية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة تهدف الى حل القضايا الثنائية العالقة بينهما والتحرك قدما نحو علاقات دبلوماسية تامة، واجراء محادثات ثنائية بين كوريا واليابان تهدف إلى اتخاذ خطوات لتطبيع علاقاتهما، اضافة إلى توافق الأطراف على التعاون في الاقتصاد والطاقة والمساعدة الإنسانية مع كوريا. كما نص الاتفاق على اعادة رسم خريطة جديدة من العلاقات الإقليمية، فقد نص اتفاق بكين على صيغ واضحة من التفاوض بين الدولة الشيوعية وجارتيها الجنوبيتين كوريا الجنوبية واليابان ، علاوة على امكانية توقيع اتفاقية سلام دائم مع جارتها الجنوبية بدل من اتفاقية الهدنة التي تحكم العلاقات منذ سنوات طويلة بينهما.(1)

ومنذ توقف المحادثات السداسية عام 2009 دعت الصين جميع الأطراف المشاركة فيها إلى التعاون من أجل تهيئة الظروف للاستئناف المبكر للمحادثات السداسية بشأن القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، كما ترى أنه ينبغي أن تظهر كافة الأطراف المعنية الحكمة وتعود إلى طريق الحوار والمشاورات في اقرب وقت ممكن وأن تهيء الظروف للاستئناف المبكر للمحادثات السداسية حيث أن احراز تقدم في نزع السلاح النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، من مصلحة كافة الأطراف المعنية والمصلحة المشتركة لهم جميعا. وأن الصين مستعدة لدفع عملية المحادثات قدماً وتنفيذ الاعلان المشترك الصادر في 19 سبتمبر 2005 بشكل شامل ومتوازن وبذل جهود مستمرة لتحقيق الاستقرار طويل الأمد في شبه الجزيرة الكورية.(2)

كما لعبت الصين دور فعال في الوساطة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ويتعلق الأمر برعايتها للقاءات القمة بين كوريا الشمالية من جهة وبين الولايات المتحدة وحليفيها من جهة أخرى، حيث ومنذ تصاعد حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بسبب برامج بيونغ يانغ النووية والبالستية التقى الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بداية من مارس 2018 بالرئيس الكوري الجنوبي مون جاي إن Moon Jay-en ثلاث مرات كانت الأولى في 27 أفريل 2018 بقرية بانمونجوم الحدودية والثانية والثالثة في 26 ماي و18 سبتمبر 2018 في بيونغ يانغ، ومرتين بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى في 12 جوان 2018 بسنغافورة والثانية في 27 فيفري 2019 بالعاصمة الفيتنامية هانوي، وكل هذه القمم كانت برعاية صينية،(3) بحيث تمثل الصين قناة الاتصال الوحيدة بين كوريا

---

[1] سالي نبيل شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018)، 169-170.

[2] توماس ويلبورن، **الصين وتحدي الكوريتين**، تر: المركز العربي للدراسات الدولية (لندن: المركز العربي للدراسات الدولية، 2008)، 56.

[3] نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية، 183.

الشمالية والعالم وحليفها الاستراتيجي الذي لا يمكن لكوريا الشمالية الإقدام على أي خطوات على مستوى العلاقات الدبلوماسية دون استشارته.

لقد لعبت الصين دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع في شبه الجزيرة الكورية من خلال الوساطة ودعمها لآلية الحوار والتفاوض لإيجاد مخرجا سلميا للنزاع الكوري بأزماته المتفجرة من فترة لأخرى، دون أن يؤدي ذلك إلى الاضرار بحليفتها كوريا الشمالية، ودون أن يؤثر ذلك على التحالف الاستراتيجي بينهما.

المطلب الثاني: الآليات الضاغطة واستراتيجية الربط

إن اعتماد الصين الآلية الدبلوماسية في ادارتها للنزاع الكوري من منطلق مراعاتها لمبدأ الصعود السلمي وتخوفها من نشوب حرب نووية في المنطقة تعصف بميزانها التجاري، لا ينفي اعتمادها على آليات الضغط للتحكم في ديناميكيات النزاع وتوجيهه وفق رؤيتها لمصالحها الاستراتيجية.

وتتمثل ضغوطات الصين على كوريا الشمالية خاصة في مساندتها لسلسلة قرارات مجلس الأمن التي أدانت السلوكيات الكورية (التجارب الصاروخية والنووية)، وفرضت حزما متتالية من العقوبات الاقتصادية والمالية والتجارية والدبلوماسية، بدءا من قرار مجلس الأمن رقم 1695، الصادر في 15 يوليو 2006 عقب التجارب الصاروخية التي أطلقتها كوريا في 5 جويلية 2006، ومرورا بالقرار رقم 1718 الصادر في 14 أكتوبر 2006 عقب التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية في 9 أكتوبر 2006، والقرار رقم 2270 الصادرة في 2 مارس 2016، عقب إجراء كوريا الشمالية تجربة نووية جديدة في 6 جانفي ثم تجارب صاروخية في 7 فيفري 2016، والقرار رقم 2321 الصادر في 30 نوفمبر 2016، عقب إجراء كوريا لتجربة نووية جديدة في 9 سبتمبر 2016، والقرار رقم 2356 الصادر في 2 جوان 2017، والقرار رقم 2317 الصادر في 5 أوت عقب سلسلة التجارب الصاروخية التي أجرتها بيونج يانج خلال شهر جويلية 2017، وأخيرا القرار رقم 2375 الصادر في 11 سبتمبر 2017 عقب إجراء بيونج يانج تجربتها النووية الهيدروجينية في الثاني من سبتمبر من نفس السنة.[1]

ولقد تضمنت هذه القرارات عقوبات اقتصادية وتجارية مؤلمة بالنسبة للاقتصاد الكوري، خاصة ما تضمنه القرار رقم 2321 الذي طالب جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بتعليق التعاون العلمي والتقني الذي يشارك فيه أشخاص أو جماعات ترعاهم كوريا الشمالية رسميا أو يمثلونها، باستثناء حالات محددة نظمها القرار، وتقليص عدد موظفي البعثات الدبلوماسية

[1] **العقوبات الدولية على بيونغ يانغ.. من الأسلحة للكماليات**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/10، http://cutt.us/e0ZyH

والمكاتب القنصلية التابعة لكوريا. وكذلك مطالبة الدول الأعضاء بتقليص عدد الحسابات المصرفية المفتوحة في المصارف الموجودة في أراضيها إلى حساب واحد لكل بعثة دبلوماسية ومكتب قنصلي تابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحساب واحد لكل دبلوماسي وموظف قنصلي معتمد تابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،(1) كما اتخذ القرار خطوة أكثر تقدما في اتجاه تعميق العقوبات الاقتصادية، حيث حظر القرار على كوريا الشمالية توريد أو بيع أو نقل الفحم والحديد وركاز الحديد بشكل مباشر أو غير مباشر من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه المواد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، سواء كان منشأ تلك المواد أم لم يكن في أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باستثناء بعض الحالات حددها القرار. كما شمل الحظر ذاته النحاس والنيكل والفضة والزنك، والتماثيل. كما تضمن القرار ايضاً تحديثا لقائمة الأشخاص الذي تشملهم العقوبات (2)

وكذلك القرار رقم 2317 الذي تضمن توسيعا لقائمة العقوبات المالية والتجارية، لتشمل بالإضافة إلى تجارة الفحم والحديد والنحاس والنيكل والفضة والزنك والتماثيل، منع كوريا من توريد أو بيع أو نقل الأغذية البحرية (بما فيها الأسماك، والقشريات، والرخويات، وغيرها من اللافقاريات المائية بجميع أنواعها)، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع علمها، وأن تحظر جميع الدول شراء هذه الأصناف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، سواء كان منشأ تلك الأصناف أم لم يكن في أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والأمر ذاته بالنسبة لمعدن الرصاص. كذلك حظر القرار على كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة افتتاح مشاريع مشتركة جديدة أو كيانات تعاونية جديدة مع كيانات أو أفراد تابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو التوسع في مشاريع مشتركة قائمة بالفعل من خلال توظيف استثمارات إضافية فيها، وذلك من قبل رعاياها أو في أراضيها، وسواء كانت هذه الكيانات أو هؤلاء الأفراد يعملون لحساب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو بالنيابة عنها.(3)

إن الدعم الصيني لسلسة قرارات مجلس الأمن السابقة لا يعني وقوفها بجانب المعسكر الأمريكي ضد بيونج يانج بقدر ما يستهدف تحقيق هدفين رئيسيين. أولهما، هو حرص الصين على تأكيد وقوفها بجانب المجتمع الدولي فيما يتعلق بدعم نظام حظر الانتشار النووي

---

[1] الأمم المتحدة مجلس الأمن، **القرار رقم 2321** (30 نوفمبر 2016): 5-04.

[2] نفس المرجع، 07.

[3] الأمم المتحدة مجلس الأمن، **القرار رقم 2317** (10 نوفمبر 2016): 05

وعدم تحول كوريا إلى قوة نووية. ثانيهما، هو الضغط على النظام الكوري لعدم القيام بأي عمل غير مدروس يمكن أن يؤدي إلى جر المنطقة إلى حرب واسعة.

يتضح مما سبق أن الإدارة الصينية للنزاع الكوري تقوم على المزج بين آليتين: تتمثل الأولى في الآليات التوفيقية والتي اتضحت من خلال دور الوساطة الذي لعبته بكين بين أطراف النزاع أين شكلت قناة اتصال بين كوريا الشمالية من جهة وبين جارتها الجنوبية والولايات المتحدة من جهة أخرى، اضافة إلى تنظيمها لقاءات الحوار والتفاوض بشأن السلاح النووي الكوري وهو ما تجسد في استضافتها للمحادثات السداسية والمحادثات الثلاثية، أما الآلية الثانية فتتمثل في الضغوطات التي مارستها الصين مع الادارة الدولية على النظام في بيونغ يانغ من خلال مساندتها لحزمة العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية والتي احدثت ضرراً بالغاً بالاقتصاد الكوري الشمالي. والملاحظ أن هذه الآليات لم تتجاوز في جوهرها الإطار السلمي بحيث لم توظف الصين القوة العسكرية ولا حتى التهديد باستخدامها.

المبحث الثالث: تقييم الأداء الصيني في ادارته للنزاع في شبه الجزيرة الكورية

بناءاً على ما تقدم عرضه في هذا البحث يمكننا اجراء تقييم للإدارة الصينة للنزاع في شبه جزيرة كوريا، وذلك من خلال ابراز ما حققته الصين من مكاسب وما لم توفق في تحقيقه، وهو ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: المكاسب المحققة

استناداً إلى ما سبق يمكن القول أن الصين قد حققت العديد من المكاسب سواءاً على المستوى الاستراتيجي أو المستوى الاقتصادي أو على الصعيد السياسي وهذه المكاسب تتمثل أساساً فيما يلي:

- الحفاظ على ميزان القوى في منطقة شرق آسيا، فرغم أن كوريا الشمالية محاطة بمجموعة من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أبرزها كوريا الجنوبية واليابان، والمتفوقة عليها اقتصادياً وسياساً وتضم قواعد عسكرية أمريكية، ورغم العقوبات الاقتصادية القاسية المفروضة عليها والتي كان يفترض أن تؤدي إلى انهيار النظام في بيونغ يانغ، إلا أن الصين تمكنت من الحفاظ على بقاء حليفها الكوري الشمالي ضد التهديدات الوجودية من الولايات المتحدة خاصة وحلفائها في المنطقة، وبالتالي فقد تمكنت الصين من الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في منطقة في شمال شرق آسيا.

- لقد أثبتت الصين للعالم أجمع وللولايات المتحدة على وجه التحديد بأنها قوة ليس فقط اقتصادية وانما أيضاً قوة ذات ثقل سياسي، وأن بإمكانها أن تؤدي دوراً فعالاً ومؤثراً في

مختلف القضايا الأمنية والسياسية المطروحة على الساحة الدولية، وقد اتضح ذلك من خلال نفوذها في شبه الجزيرة الكورية ولجوء الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة إلى بكين لحل أزمة السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

- لقد نجحت بكين في الابقاء على علاقة الارتباط بينها وبين بيونغ يانغ، حيث يرى الخبراء الاستراتيجيون أن جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ماهي إلا مقاطعة من المقاطعات الكبيرة ذات الحكم الذاتي في الصين، وأن سلاحها النووي من الواقعية هو سلاح صيني، ولا يمكن يظهر هذا السلاح أو أن يستخدم دون موافقة ضمنية من بكين، وهذه الترسانة النووية تعد ورقة ضغط هامة تحتاجها بكين في صراعها مع واشنطن.[1]

- لقد أكدت الصين التزامها بمبدأ الصعود السلمي عبر تبنيها للمقاربة الدبلوماسية بدل الحلول العسكرية في تعاطيها مع أزمات شبه الجزيرة الكورية، واحترامها للمواثيق الدولية ودعمها لقرارات مجلس الأمن من أجل صيانة السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا، ويتضح ذلك من خلال الجهود الدؤوبة التي بذلتها بكين للوساطة بين الأطراف المعنية واستضافتها للمحادثات الثلاثية والمحادثات السداسية، وقد كان ذلك رداً قوياً على نظرية التهديد الصيني التي يروج لها الغرب، كما ساهم في تحسين صورة الصين أمام الرأي العام العالمي.

- لقد نجحت الصين في الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع كل من كوريا الجنوبية واليابان، رغم كونهما من أولى المتضررين من سياسة بكين الداعمة لكوريا الشمالية التي تشكل تهديدًا صارخاً لأمنهما القومي.

- لقد تمكنت الصين من تجنب الفوضى الفوضى في محيطها الاقليمي، وتأمين حدودها الشمال شرقية بمنعها نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية كانت ستتبعها أزمات عدة، أبرزها تدفق الملايين من اللاجئين الكوريين الشماليين عبر حدودها.

تشكل هذه المكاسب مجتمعة جزءاً هاماً من الأهداف الاستراتيجية التي سطرتها الصين عند انخراطها في النزاع الكوري-الكوري واصطفافها بجانب كوريا الشمالية. وبالتالي يمكن القول أن الصين من خلال ادارتها للنزاع في شبه الجزيرة الكورية قد نجحت إلى حد بعيد في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية وتحقيق البعض من المصالح الأخرى التي يتطلبها صعودها كقطب عالمي. غير أن ذلك لا ينفي وجود بعض الاخفاقات.

المطلب الثاني: الإخفاقات الحاصلة

---

[1] **الصين تنضم بنشاط إلى الاستعراض الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/22، http://cutt.us/jbDk0

إن قدرة بكين على التوفيق بين الأدوات الضاغطة والأدوات التوفيقية في تعاملها مع نزاع شبه الجزيرة الكورية، واستخدامها لمختلف استراتيجيات ادارة النزاعات الدولية، يعد ميزة ايجابية تحسب لصالحها، وكما جنت لها الميزة العديد من المكاسب، فإنها بالمقابل قد أسفرت العديد من النتائج العكسية، والتي يمكن رصدها على النحو التالي:

- يعد نزع السلاح النووي الكوري الشمالي أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية التي سعت الصين إلى تحقيقها، وذلك نظراً لما يشكله وجود هذا السلاح من خطر على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، بحيث قد يدفع استمرار كوريا الشمالية في اجرائها للتجارب الصاروخية وسعيها لتطوير ترسانتها إلى سعي كل من كوريا الجنوبية واليابان إلى امتلاك أسلحة نووية، كما قد يؤدي ذلك إلى لجوء الأطراف المعنية بالملف النووي الكوري إلى الضغط المستمر على بكين من أجل تغيير موقفها الداعم للنظام الكوري الشمالي، وايجاد حل للأزمة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وقد تؤدي هذه التبعات المحتملة للأسلحة النووية الكورية إلى العصف بمكانة الصين الإقليمية والدولية وتبديد الحلم الصيني في الهيمنة العالمية، كما قد يجرها ذلك إلى الدخول في حرب نووية واسعة النطاق إذا ما حاولت واشنطن توجيه ضربة استباقية لكور الشمالية لتدمير قدراتها النووية.

- لم تتمكن بكين من إزاحة النفوذ الأمريكي في منطقة شرق آسيا ولا حتى التقليل منه، بل بالعكس فقد تعزز الوجود الأمريكي وتعززت تحالفاتها في المنطقة. والدليل على ذلك نشر الولايات المتحدة الأمريكية لمنظومة الدفاع الجوي ثاد Thaad على الأراضي الكورية الجنوبية بذريعة حماية حلفائها، وهو ما يعد تهديداً للأمن القومي الصيني ولآلية الردع لديها، بحيث أن نظام ثاد يعد من أكثر أنظمة الدفاع الجوي تطوراً، ذلك أن بإمكانه إسقاط الصواريخ الباليستية القصيرة والمتوسطة المدى، وتبلغ سرعة صواريخه ثمانية أضعاف سرعة الصوت، ويستطيع التصدي للأهداف داخل وخارج الغلاف الجوي حتى ارتفاع 150 كم.[1]

- فشل سياسة الصين المرنة في التعامل مع أزمات شبه الجزيرة الكورية، حيث لم تتمكن من دفع بيونغ يانغ إلى تغيير سياستها العدائية، ولا حتى منعها من اجراء التجارب الصاروخية والنووية بين الفترة والأخرى، بحيث تجاهل الزعيم الكوري كيم بشكل صارخ مطالب بكين بالامتناع عن القيام بأنشطة استفزازية، مجرياً 86 تجربة صاروخية وأربع تجارب نووية منذ توليه السلطة سنة 2011. وقد أظهر كيم تجاهلاً تاماً لمصالح الصين، فأجرى جميع تجاربه النووية في موقع بونغي-ري Bungee-ri على بعد 100 ميل من الحدود الصينية، مما تسبب في ذعر كبير في بكين بشأن الإشعاعات النووية. ليس هذا فحسب، بل إن كيم تعمد القيام بهذه

---

[1] **ما هو نظام ثاد المضاد للصواريخ الذي تعاقدت عليه السعودية؟**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/20، http://cutt.us/bi8Ql

التجارب خلال لحظات ذات أهمية بالنسبة لبكين، مثلما حدث خلال قمة شي Xi في ماي سنة 2017 حول مشروع الحزام الواحد والطريق الواحد في بكين.[1] هذا التجاهل والتعنت الواضح في تصرفات كيم جون أون يدعو إلى التساؤل عن مدى قدرة الصين على التأثير في القرار السياسي الكوري الشمالي؟ وبالتالي عن مدى فعالية الدور الذي تؤديه بكين في النزاع الكوري-الكوري؟

- في خلال استضافتها للمحادثات السداسية والثلاثية فشلت الصين في دفع الأطراف نحو تطبيع فعلي للعلاقات. وفي خضم التوتر الحاصل في شبه الجزيرة الكورية منذ 2016 عجزت الصين عن اقناع الأطراف بالعودة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

- تعد الصين القوة الاقليمية الأولى والمناط بها حفظ السلام والاستقرار في المنطقة، وبما أنها فشلت في الحد من التوترات المتعاقبة في شبه الجزيرة الكورية، فإن ذلك يدعو إلى إعادة النظر في مدى قدرة الصين على لعب دور مؤثر في العلاقات الدولية، ومدى نجاعة اعتمادها على القوة الناعمة في معالجة وحل القضايا الأمنية والسياسية على المستويين الاقليمي والعالمي.

- فشل بكين في دفع بيونغ يانغ إلى تبني النموذج الاقتصادي الصيني من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي سيتحتم على الصين تقديم الدعم الاقتصادي المستمر لحليفها الشمالي المفلس على حساب ميزانيتها.

- إن التنازلات الصينية للأمريكيين في المسألة الكورية والتي اتضحت من خلال وقوف بكين بجانب المعسكر الأمريكي والادارة الدولية على حساب حليفها الاستراتيجي الشمالي في ما يتعلق بموقفها من التجارب النووية الصاروخية لكوريا الشمالية، لم تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم تنازلات لبكين في بحر الصين الجنوبي، بحيث اتخذت الولايات المتحدة اجراءات عديدة ضد الصين، ومن ضمنها قرار محكمة التحكيم الدولية في لاهاي بشأن الأوضاع في بحر الصين الجنوبي،[2] المؤرخ في 11 جويلية 2016، والذي قضى بعدم الأحقية التاريخية للصين في بحر الصين الجنوبي، وبأنها انتهكت حقوق الفلبين السيادية في منطقتها الاقتصادية الحصرية، وبالتالي فإن استراتيجيتها في حماية وتعزيز نفوذها في المنطقة قد فشلت.[3]

---

[1] **الصين المستفيد الأكبر من الأزمة النووية الكورية**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/20، http://cutt.us/BsoZT

[2] **الصين تلعب ورقة كوريا الشمالية في خلافها مع الأمريكيين**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/21، http://cutt.us/7QCJ3

[2] **هيئة التحكيم الدولية: لا حقوق تاريخية لبكين في بحر الصين الجنوبي**، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/21، http://cutt.us/oo3Xv

إن هذه الاخفاقات وإن دلت على شيء فإنما تدل على قدرة بكين المحدودة على التصرف كقوة عالمية مرشحة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وعن مدى اتساع الفجوة بين الذكاء الاستراتيجي لكل من بكين وواشنطن، وقدرة وتصميم هذه الاخيرة على مواجهة أي قوة تسعى للتأثير في بنية النظام الدولي.

وفي ختام هذا المبحث يمكننا القول أن الصين وعن طريق مزجها بين الأدوات التوفيقية والأدوات الضاغطة قد تمكنت من تحقيق بعض المكاسب وفي المقابل قد فشلت في تحقيق بعض الاهداف، وهذا مرده بالأساس الى احتدام المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، بحيث يسعى كل طرف الى التحييد الكلي للطرف المقابل وترجيه كفة ميزان القوى لصالحه، مستخدما في ذلك كل الوسائل والامكانيات المتوفرة، وبشكل عام يمكن القول أن بكين ورغم الاخفاقات الحاصلة إلا أنها استطاعت أن تحجز لها مكاناً هاماً في منطقة آسيا عامة وفي شمال شرقها خاصة.

بناءاً على ما سبق عرضه في هذا الفصل نستطيع القول أن الادارة الصينية للنزاع الكوري تحددها ثلاثة محددات رئيسية، يتمثل المحدد الأول في التوازنات الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا بحيث تسعى بكين إلى الحفاظ على حليفها الأهم في المنطقة والمتمثل في كوريا الشمالية وذلك بالنظر لما يشكله وجود هذه الدولة من أهمية في حفظ ميزان القوى في المنطقة وعزل الصين عن النفوذ الأمريكي في كل من كوريا الجنوبية واليابان، ويتمثل المحدد الثاني في التزام الصين بمبدأ الصعود السلمي أين تعمل الصين على تهدئة الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية مخافة التصعيد الذي قد يجر المنطقة إلى حرب واسعة ستضطر الصين إلى التخلي عن مبدأ الصعود السلمي والانخراط فيها، أما المحدد الثالث فيتمثل في فيما قد يترتب عن الحرب من نتائج وخيمة على التركيبة المجتمعية الصينية وعلى الاقتصاد الصيني بحيث ستجد الصين نفسها في مواجهة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية جد هامة. وفي يتعلق بآليات الادارة الصينية للنزاع الكوري الشمالي-الجنوبي، رأينا أن بكين تعتمد المزج بين الأدوات الضاغطة والأدوات التوفيقية في تعاملها مع هذا النزاع، وذلك من خلال توظيفها للأداة الدبلوماسية من جهة ومساندتها للعقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية من جهة أخرى، وفي نهاية هذا الفصل وجدنا أن الصين قد حققت العديد من المكاسب التي تلبي متطلبات صعودها كقطب عالمي، تتعلق أساساً بحفظ التوازن الاستراتيجي وعلاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي المقابل رأينا كيف أن استراتيجية الصين في التعاطي مع معطيات النزاع الكوري قد أفرزت نتائج عكسية بحيث لم تتمكن بكين من تغيير الوضع القائم لصالحها، وانما نجحت فقط في الحفاظ عليه.

خاتمة

جاءت دراستنا بعنوان الادارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية، مما اقتضى توضيح الأطر الضابطة للنزاعات ولإدارة النزاعات الدولية مفاهيمياً ونظرياً، بحيث وجدنا أن النزاع الدولي هو الخلاف الناتج عن تعارض الارادات الوطنية للدول، وأن المفاهيم المتداخلة معه هي في الحقيقة عبارة عن مراحل متقدمة أو متأخرة من النزاع، وفيما يتعلق بمستويات تحليل النزاعات الدولية رأينا كيف تعددت واختلفت هذه المستويات بدأً من المستوى الفردي أين ركزت النظريات السيكولوجية على دور العوامل النفسية في دفع الفرد إلى اتباع سلوكات نزاعية، ثم مستوى الدولة والذي تعددت مداخله بين الواقعي والجيوبوليتيكي والمدخل الذي ربط بين النزاعات وطبيعة النظام السياسي للدولة، وأخيراً المستوى النظمي الذي فسر النزاعات الدولية انطلاقاً من بنية النظام الدولي سواء كان أحادي القطب أو ثنائي أو متعدد الأقطاب، ثم انتقلنا إلى ادارة النزاعات الدولية وقلنا بأنها تشير إلى عملية التلاعب بمتغيرات الموقف بهدف السيطرة على ديناميكيات النزاع وتفاديا لوصوله مرحلة الحرب من جهة، وتحقيق المزيد من المكاسب من جهة أخرى، كما تطرقنا إلى مبادئ ادارة النزاعات والآليات والاستراتيجيات التي يُستند عليها بغية التعامل مع النزاعات، وفي المبحث الثالث وضحنا كيف أن نظريات ادارة النزاعات الدولية طرحت مناهج وأساليب مختلفة تمكن صانع القرار أو القائم على ادارة النزاع من تحقيق أهدافه والتمكن من الخصم بأقل قدر من الخسائر.

اضافة إلى المدخل المفاهيمي، فقد استوجبت دراستنا لهذا الموضوع تقدي مدراسة جيوسياسية لشبه الجزيرة الكورية للوقوف على أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى المتنافسة خلال وبعد الحرب الباردة، بحيث وجدنا أن الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، التي تتوسط اقليم شمال شرق آسيا، قد جعلها محل أطماع للقوى المتنافسة على مناطق النفوذ وعلى الهيمنة العالمية خلال فترة الحرب الباردة، وهو الأمر الذي أدى إلى تقسيم شبه الجزيرة الكورية الى دولتين متعارضتين كلياً، احداهما كوريا الجنوبية التابعة للولايات المتحدة وأخرى كوريا الشمالية الخاضعة للاتحاد السوفياتي، وأن هذا التقسيم قد أدى إلى نشوب حرب محدودة بين هذه القوى الممثلة بالولايات المتحدة وحلفائها اضافة الى القوات الأممية منجهة، والاتحاد السوفياتي والصين منجهة اخرى على الأراضي الكورية من أجل السيطرة على كامل الجزيرة، ثم انتهت هذه الحرب بهدنة دون اتفاق حقيقي للسلام، مما وضع حجر الأساس لنزاع طويل الأمد بين الدولتين حول أيهما أحق بالسيطرة على كامل شبه الجزيرة.

وفي ظل سيطرة الولايات المتحدة على المجتمع الدولي، فقد سعت كوريا الشمالية إلى تأمين وجودها كآخر معاقل الشيوعية في العالم، وذلك عن طريق تطويريها للأسلحة النووية، وهو الأمر الذي أدى إلى تأجيج النزاع أكثر في المنطقة خصوصاً في ظل اتباع

بيونغ يانغ لسياسة عدائية واستفزازها للخصوم عن طريق اجرائها للتجارب الصاروخية والنووية بين فترة وأخرى.

ثم رأينا كيف أن النزاع الكوري الشمالي-الجنوبي يتجاوز الإرادات الوطنية للدولتين إلى طموحات القوى الكبرى المتنافسة على الهيمنة الاقليمية في منطقة شمال شرق آسيا، وعلى الهيمنة العالمية، وأن هذه القوى المنقسمة الى حلفين متقابلين، يتعلق الأول بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، ويتمثل الثاني في الصين وكوريا الشمالية وروسيا نسبيا، هما من يتحكمان في ديناميكيات النزاع، خصوصاً الصين باعتبارها الداعم الرئيس لكوريا الشمالية والمسؤول الأول عن حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

واستناداً لذلك فقد عملت الصين على ادارة النزاع الكوري وفق تحددها ثلاثة محددات رئيسية، يتمثل المحدد الأول في التوازنات الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا بحيث تسعى بكين إلى الحفاظ على حليفها الأهم في المنطقة والمتمثل في كوريا الشمالية وذلك بالنظر لما يشكله وجود هذه الدولة من أهمية في حفظ ميزان القوى في المنطقة وعزل الصين عن النفوذ الأمريكي في كل من كوريا الجنوبية واليابان، ويتمثل المحدد الثاني في التزام الصين بمبدأ الصعود السلمي أين تعمل الصين على تهدئة الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية مخافة التصعيد الذي قد يجر المنطقة إلى حرب واسعة ستضطر الصين إلى التخلي عن مبدأ الصعود السلمي والانخراط فيها، أما المحدد الثالث فيتمثل في فيما قد يترتب عن الحرب من نتائج وخيمة على التركيبة المجتمعية الصينية وعلى الاقتصاد الصيني بحيث ستجد الصين نفسها في مواجهة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية جد هامة. وفي يتعلق بآليات الادارة الصينية للنزاع الكوري الشمالي-الجنوبي، رأينا أن بكين تعتمد المزج بين الأدوات الضاغطة والأدوات التوفيقية في تعاملها مع هذا النزاع، وذلك من خلال توظيفها للأداة الدبلوماسية من جهة ومساندتها للعقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية من جهة أخرى، وفي نهاية هذا الفصل وجدنا أن الصين قد حققت العديد من المكاسب التي تلبي متطلبات صعودها كقطب عالمي، تتعلق أساساً بحفظ التوازن الاستراتيجي وعلاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي المقابل رأينا كيف أن استراتيجية الصين في التعاطي مع معطيات النزاع الكوري قد أفرزت نتائج عكسية بحيث لم تتمكن بكين من تغيير الوضع القائم لصالحها، وهذا دليل على مدى احتدام المنافسة بين القوى الكبرى المتنافسة على قيادة العالم.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المصادر:

أ- المعاجم والموسوعات:

1- بن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، "لسان العرب." ج13. بيروت: دار صادر، 2003.

2- الكيالي، عبد الوهاب. "الموسوعة السياسية،" ج5. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1990.

ب- القرارات:

1- الأمم المتحدة. مجلس الأمن، **القرار رقم 2321** (30 نوفمبر 2016).

2- الأمم المتحدة. مجلس الأمن، **القرار رقم 2317** (10 نوفمبر 2016).

ب- الوثائق الرسمية:

ب1- الوثائق الرسمية باللغة العربية:

1- الأمم المتحدة. وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف، جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية. (20 مارس 2000).

ب2- الوثائق الرسمية باللغة الإنجليزية:

1- « Japan - Republic of Korea Basic Relations Treaty, on 22 june 1965. » Registered by Japan on 15 December 1966.

ثانياً- المراجع:

أ- الكتب:

ب1- الكتب باللغة العربية:

1- أحمد الطراونة، حسين و عبد المهدي، المساعدة ماجد. "ادارة التفاوض وحل النزاعات." الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016.

2- أحمد عبد القادر، محمد وأحمد، ابراهيم. "إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية." الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2016.

3- الأيوبي، هيثم. "تاريخ حرب التحرير الوطنية الكورية (1953-1950)." بيروت: الطليعة للطباعة والنشر، 1973.

4- الدباغ، مصطفى. الصراعات الدولية الراهنة (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2000).

5- السيد سليم، محمد. "تحليل السياسة الخارجية." القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 02، 1998.

6- المقريحي، ميلاد. "موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر." ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 1997.

7- أيوب، مدحت. "كوريا والعولمة." جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002.

8- جحيش، عبد السلام ومحمد، سليمان أبكر. "دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في اقليم دارفور 2013-2014." برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

9- حسن حسين، فوزي. "الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية." بيروت: دار المنهل، 2009.

10- حقي توفيق، سعد. "الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة." الأردن: زهران للنشر والتوزيع، 2009.

11- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت. "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية." ترجمة وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

12- زعرور، هادي. "توازن الرعب القوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية." بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013.

13- ستار جبار، علاي. "الأرض المحرمة كوريا الشمالية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية." القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2016.

14- سعدي عبد الله، ايناس. "الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الامريكية السوفياتية (1973-945)." بغداد: آشوربانيبال للكتاب،2015.

15- صبحي منافة، كريم. "حق اللجوء بين الدواعي الإنسانية والتحديات الأمنية." الاسكندرية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

16- صيري مقلد، اسماعيل. "العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات." القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991.

17- طويل، نسيمة. "المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا دراسة لما بعد الحرب الباردة." برلين: المركز الديموقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، 2017.

18- عابدين، صدقي، "قضية الوحدة الكورية." القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1999.

19- عباس عطوان، خضر. "مستقبل العلاقات الامريكية-الصينية." أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

20- عبد العال عبد الغني، ايمان. "السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا." القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

21- عبد الحميد، صلاح. الإعلام وادارة الازمات (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع، 2013).

22- عبد الغفار، محمد أحمد. "فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: دراسة نقدية وتحليلية." الجزائر: درا هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

23- عبد الفتاح عبد الكافي، اسماعيل. "إدارة الصراعات والأزمات الدولية." كتاب الكتروني.

24- عودة العقابي، علي. "العلاقات الدولية دراسة في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات." كتاب الكتروني.

25- قادري، حسين. "النزاعات الدولية: دراسة وتحليل." منشورات خير جليس، باتنة، 2007.

26- لوكين، أرتيوم. "دراسات عالمية روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا." أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

27- محمد فهمي، عبد القادر. "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان، دار الشروق، 2010.

28- مؤيد يونس، يونس. "أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية." الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

29- نبيل شعراوي، سالي. "العلاقات الصينية الأمريكية.. وأثر التحول في النظام الدولي." القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2018.

30- هاشم، نعمة كاظم. "نظرية العلاقات الدولية." ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999.

31- هلال، علي الدين ومطر، جميل. "النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية." كتاب الكتروني.

32- هنري، كيسنجر. "هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية جديدة؟." بيروت: دار الكتاب اللبناني، 2002.

33- ويلبورن، توماس. "الصين وتحدي الكوريتين." تر: المركز العربي للدراسات الدولية لندن: المركز العربي للدراسات الدولية، 2008.

34- يوسف حتى، ناصيف. "النظرية في العلاقات الدولية." بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

ب2- الكتب باللغة الانجليزية:

1- Galtung, johan. « Conflict Transformation by Peaceful Means. » United Nations, Disaster Management Training Programme, 2000.

ب- الدوريات:

ب1- الدوريات باللغة العربية:

1- أبو الخير، كارن. "الصين وملامح نظام عالمي جديد،" *السياسة الدولية* 184 (2011): 31-51.

2- باشيكو باردو، رامون. "سباق تسلح في الشرق الأوسط: كوريا الشمالية.. نووي للبيع،" *المجلة* 1561 (مارس2011): 19_30.

3- بن جديد، عبد الحق. "الاتصال وإدارة النزاعات الدولية،" *مجلة العلوم الانسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، 11 (2007): 87-75.

4- بوزريدة، ضاوية. "الصراع الطائفي (السني-الشيعي). مقاربات ادارة الصراع وحله_العراق نموذجاً،" *مجلة العلوم السياسية والقانون* 06 (2018): 391-368.

5- بوضياف، محمد. "استراتيجية الحرب المحدودة عملية "سيرفال" نموذجاً،" *المعيار* 18 (2017): 33-41.

6- جميل عزم، أحمد. "إعادة تعريف مصطلح "ادارة" الصراع،" *المجلة العربية للعلوم السياسية* 35 (2012): 26-15.

7- شوفي، مريم. "الحضارة بين الحوار والصراع في عصر العولمة،" *مجلة العلوم السياسية والقانون* 03 (2017): 284-277.

8- شنوف، زينب. "أدوات تحليل النزاعات الدولية: نموذج النزاع الاجتماعي المزمن لـ "إدوارد آزار"، *المجلة الجزائرية للأمن الانساني* 01 (2019): 83-56.

9- طه محمد، أحمد. "الصراعات الاقليمية في آسيا،" *أوراق آسيوية* 06 (2000): 81-76.

10- كارتا، تارا. "الصواريخ البالستية والأمن الدولي،" *دراسات دولية* 63 (جانفي 2015): 93-100.

11- كاطع علي، سليم. "مقومات القوة الأمريكية وأثرها على النظام الدولي،" *السياسة الدولية* 42 (2009): 155-174.

12- مردان، باهر. "العلاقات الصينية-الكورية الشمالية،" *مجلة العلوم السياسية* 48 (2014).

13- شحاته، مصطفى. محمد. "حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين،" *السياسة الدولية*، 109 (1992).

ب2- الدوريات باللغة الانجليزية:

1 - Blank, Stephen. « The End of the Six-Party Talks?. » Strategic Insights (01janury 2007): 43-66.

2- Chartrand, Patrick et autres. « Corée du Nord : la parfaite harmonie entre le totalitarisme et l'arme nucléaire. » Revue militaire canadienne 03 (2017) : 29-39.

3- Lagura, Glenne B. «Updated and Comprehensive Comparative Details Between south and north korea. » Research paper presented at the forum about « Politics and Policy in Asia-Pacific Region », University of southeasren philipines, college of Governance and Business Master of Public Administration, in 31 march 2012: 01-11.

4- Nanto, Dick K & Manyin, Mark E. « China-North Korea Relations. » *Congressional Research Service* (28 December 2010): 01-22.

5- Rajmil, Daniel. « The Middle East; Deterrence And Nuclear Deterrence. » *The Spanish Institute For Stratigic Studies* 06 (10 november 2015): 394-414.

6- Roy, Denny. « The 'China Threat' Issue: Major Arguments. » *Asian Survey* 36 (1996): 758-771.

7- Schwekendiek, Daniel. « Height and Weight Differences Between North and South Korea. » *Journal of Biosocial Science* 41 (2009): 51-55.

8- Snidal, Duncan . « The Game Theory of International Politics. » *World Politics* 38 (october 1985): 25-57.

9- Zhang, Jian. « China's new foreign policy under Xi Jinping: towards. » Peaceful Rise 2.0'?, *Global Change, Peace & Security* 27 (february 2015): 06-19.

ج- الأطروحات والمذكرات:

ج1- الأطروحات:

1- حميداني، سليم. "الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية النزاع اليمني نموذجا (1962-1970م)." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016.

2- بوبشيش، رفيق. "دور المتغير البيئي في النزاعات الدولية دراسة حالة منطقة البحيرات الكبرى." أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2017.

3- حشاني، فاطمة الزهراء. "مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى دراسة مقارنة لافتراضات المقاربة الواقعية، الليبرالية، البنائية." اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01، 2017.

ج2- مذكرات الماجستير:

1- أبو نصيرة، محمد رضوان. "المقاومة الفلسطينية المسلحة وأثرها على نظرية الردع الإسرائيلية 2000-2004 "قطاع غزة نموذجا." مذكرة مكملة لدرجة الماجستير، جامعة الأزهر-غزة، 2017.

2- بخوش، سامي. "دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب افريقيا- نموذج منظمة الإكواس ليبيريا وكوت ديفوار." مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.

3- بركان، اكرام. "تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

4- بوزرب، رياض. "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988." مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

5- بهولي، عبير. "النظرية البنيوية الواقعية في الدراسات الامنية دراسة حالة للغزو الامريكي للعراق في 2003." مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2014.

6- حذفاني، نجيم، "العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون –فترة ما بعد الحرب الباردة-." رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011.

7- ربيع أحمد، عبد الرزاق. "القدرات النووية لكوريا الشمالية وانعكاساتها على الامن الاقليمي الآسيوي." رسالة ماجستير، جامعة بغداد، 2005.

8- سامي، علي غسان. "السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية البرنامج النووي الكوري الشمالي "دراسة حالة." رسالة ماجستير في العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2017.

9- عبد الجبار عبد الله، أحمد. "الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل." مذكرة ماجستير، جامعة النهرين بغداد، 2015.

10- نصيب، عتيقة. "العلاقات الجزائرية المغربية بعد الحرب الباردة." مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012.

د- المحاضرات:

1- حميداني، سليم. "محاضرات لمقياس نظرية صنع القرار." ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية. جامعة 08 ماي1945، 2014.

2- قسوم، سليم. "محاضرات لمقياس الدراسات الاستراتيجية." ألقيت على السنة الأولى ماستر علوم سياسية." جامعة 08 ماي 1945، 2017.

ه- المواقع الالكترونية:

1- خضر، ابراهيم. أحمد. "أكتوبر1973: البعد السوسيولوجي في استراتيجية الحرب المحدودة،" اطلع عليه بتاريخ، 2019/04/06، http://cutt.us/l1paQ

2- صالح المحسن، عبد الكريم. "العلاقات اليابانية - الامريكية النشأة والتاريخ-الحلقة الثالثة،" اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/21، http://cutt.us/MQ8N

3- عمر نجيب، اعادة رسم خريطة توازن القوى في شرق وجنوب آسيا هل يمكن للولايات المتحدة استرجاع زمن هيمنتها المطلقة؟، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/01، http://cutt.us/LsQGk

4- فيليب يونس، تقارب تاريخي بين كوريا الجنوبية واليابان، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/25، http://cutt.us/v4Jyl

5- مرابط، محمد "مفهوم النزاع الدولي ومستويات التحليل (خصائصه، المداخل النظرية والتفسيرية والمستويات)،" اطلع عليه بتاريخ 2019/12/28. https://tinyurl.com/yxm6k7py

6- ممدوح، معتز. "الزوتشية في كوريا الشمالية، أو كيف قد تصبح الأيديولوجيا دينًا،" اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/02، http://cutt.us/T8754

7- نبيل سرور، التوتر بين الكوريتين: أثر البعد الجغرافي والتحالف السياسي، اطلع عليه بتاريخ، 2019/25/01، http://cutt.us/OjiTu

8- إس كي شاترجي، نفوذ الصين في شبه الجزيرة الكورية، اطلع عليه بتاريخ، 2019/5/18، http://cutt.us/T7qbT

9- يوسف صداقي، الدور الصيني في كوريا الشمالية، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/31، http://cutt.us/fYE1C

10- الصين المستفيد الأكبر من الأزمة النووية الكورية، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/20، http://cutt.us/BsoZT

11- الصين تنضم بنشاط إلى الاستعراض الأمريكي في شبه الجزيرة الكورية، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/22، http://cutt.us/jbDk0

12- "العقوبات الدولية على بيونغ يانغ.. من الأسلحة للكماليات،" اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/10، http://cutt.us/e0ZyH

13- الموسوعة المصغرة للحرب الكورية (25 جوان 1950- 27 جويلية 1953)، اطلع عليه بتاريخ، http://cutt.us/I1ZaK

14- جراثيم بالأطنان.. سلاح كوري شمالي أثار خوف الأميركيين، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/05، http://cutt.us/1QWHh

15- روسيا لديها اهتمام خاص بكوريا الشمالية منذ 70 عاماً.. لماذا تعد قمة كيم وبوتين تاريخية؟، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/20، http://cutt.us/gjh0T

16- كوريا الشمالية أم روسيا، أيهما تشكل ورقة ضغط في يد الأخرى؟، اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/20، http://cutt.us/xFakX

17- ما هو نظام ثاد المضاد للصواريخ الذي تعاقدت عليه السعودية؟، اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/20، http://cutt.us/bi8Ql

18- "واشنطن تحدد أكبر خطر عليها بعد كوريا الشمالية،" اطلع عليه بتاريخ، 2019/05/20، http://cutt.us/ipOZV

19- "82 مليونا تحت خط الفقر بالصين،" اطلع عليه بتاريخ، 2019/06/09، http://cutt.us/89C0s

1- North Korea: Globalization what?, see it on, 01/04/2019, http://cutt.us/UWkQI

2- Seward W. Livermore , Battleship Diplomacy in South America: 1905-1925 , The Journal of Modern History 87 (2015): 33. http://cutt.us/3xSen

فهرس المحتويات:

قائمة الأشكال والخرائط والجداول والأشكال:

الملخص:

سعت الصين منذ مطلع القرن الواحد والعشرين إلى لعب دور فعال ومؤثر في العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى تمتلكه من معطيات القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ويعد النزاع في شبه الجزيرة الكورية من أبرز القضايا التي أبانت عن الطموح الصيني في مشاركة الولايات المتحدة قيادة العالم، وعن التنافس الحاصل بين هاتين القوتين، بحيث تعمل الولايات المتحدة على احتواء القوة الصينية عن طريق حلفائها في المنطقة والممثلين خاصة بكل من كوريا الجنوبية واليابان، في الوقت الذي تعمل فيه الصين بمعية حليفتها كوريا الشمالية على كسر الحصار الأمريكي وانهاء نفوذه في المنطقة أو على الأقل حفظ التوازن الاستراتيجي معه، وذلك من خلال ادارتها للنزاع الكوري ومحاولتها توجيه ديناميكياته وفق رؤيتها لمصالحها الاستراتيجية، معتمدة في ذلك على المزج بين الأدوات التوفيقية، والتي تتضح من خلال توسطها بين الأطراف وتشجيعها للمفاوضات. والأدوات الضاغطة والمتمثلة في دعمها للعقوبات الدولية المفروضة على كوريا الشمالية، ومساندتها لسياسات هذه الأخيرة العدائية لإجبار واشنطن وحلفائها على أخذ موقف أقل تشدداً من النظام في بيونغ يانغ.

وقد أثمر الأداء الصيني في شبه الجزيرة الكورية عن تحقيق بعض المكاسب على المستوى الاستراتيجي، والسياسي، والاقتصادي، وأخفق في محطات أخرى.

الكلمات المفتاحية:

النزاع الدولي / إدارة النزاعات الدولية / التوازن الاستراتيجي

Abstract

Since the beginning of the 21st century, China has sought to play an active and influential role in international relations, according to its economic, military and political strength.

The conflict on the Korean Peninsula is one of the most prominent issues of China's ambition to share the leadership of the United States and the rivalry between the two powers. The United States is working to contain Chinese power through its allies in the region and representatives of South Korea and Japan. The time when China along with its ally North Korea is working to break the American siege and end its influence in the region, or at least maintain its strategic balance by managing the Korean conflict and trying to orient its dynamics. According to its vision of its strategic interests, Blending tools of compromises that emerge from mediating between the parties and encourage negotiations /lobbying for its support of international sanctions against North Korea also its support for its hostile policies to force Washington end its allies to take a less aggressive stance on Pyongyang.

China's performance on the Korean peninsula has yielded some strategic, political and economic gains and failed in other stations.

Key words:

International conflict / International Conflict Management / Strategic



مقدمة

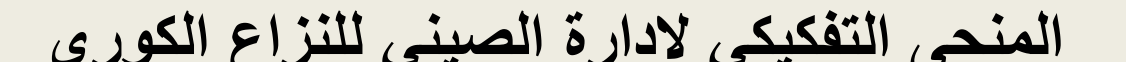
الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري لإدارة النزاعات الدولية

الفصل الثاني

النزاع في شبه الجزيرة الكورية وارتباطاته بميزان القوى في شمال شرق آسيا

الفصل الثالث



المنحى التفكيكي لادارة الصيني للنزاع الكوري

المنحى التفكيكي للإدارة الصينية للنزاع في شبه الجزيرة الكورية

منذأناخذتالصينعلىعاتقهامسؤوليةحمايةالنظامالكوريالشمالي، الذي كان يتلقى دعماً كاملاً من الاتحاد السوفياتي السابق خلال فترة الحرب الباردة، سعتبكين

خاتـــــــــــمة